الأستاذ عامر رخيلة

ماي 1945

المنعطف الحاسم

في مسار الحركة الوطنية

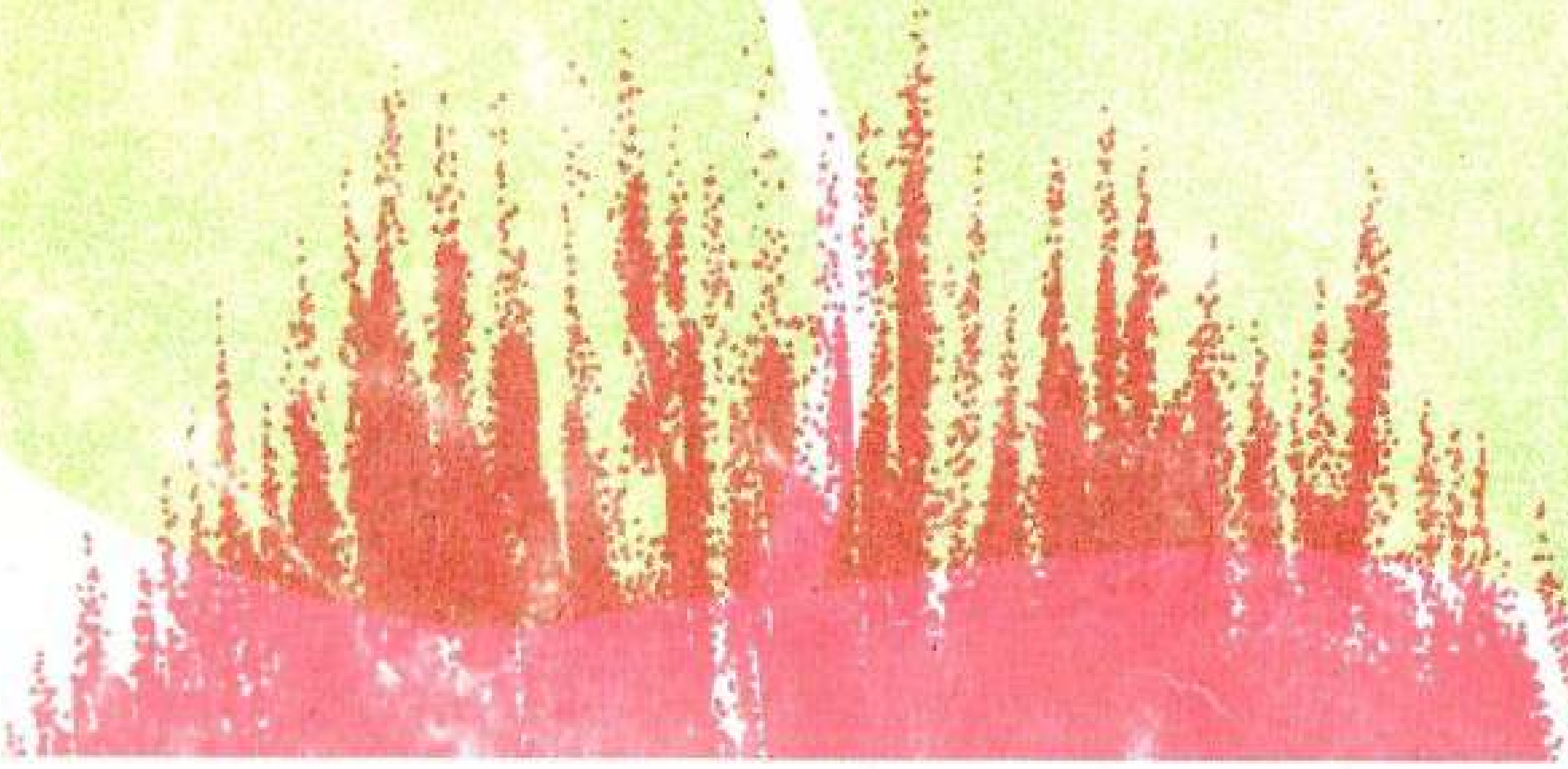

ديوان المطبوعات الجامعية

http://albordj.blogspot.com

الأستاذ عامر رخيلة

مكلف بالدروس بمعهد العلوم السياسية

والعلاقات الدولية ــ جامعة الجزائر

8 ماي 1945

المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية

ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية ـ بن عكنون ـ الجزائر

((عندما يصبح على رأس شعبنا، الأكثر تطورا، نخبة قادرة على ترجمة رأيها وصياغة رغباتها، عندها، انما عندها فقط، يمكن أن نعطي قوتنا ثمارا قيمة وملائمة للمنعطف التاريخي الذي نعيش لحظاته الحزينة...))

علي الخميني

الاهـــداء

[illegible]

الاهـــداء
شكر وعرفان

ـــ إلى الشعب الجزائري البطل.

ـــ إلى أرواح الشهداء الأبرار الذين سقطوا في الثامن ماي 1945 معلنين بالكل مقبلين على الشهادة بالقديم الذين استشهدوا من أجل استرجاع الجزائر لاستقلالها.

ـــ إلى الشعوب الشقيقة والصديقة التي ناصرت الشعب الجزائري في نضاله من أجل قضيته العادلة.

ـــ إلى أولئك الرجال الأحرار الذين اتخذوا موقفا شجاعا مؤيدا للحق ومناصرا لأهله في نضالهم من أجل إسترجاعه.

ـــ إلى كل من ناضل واستمر في النضال من أجل بناء مجتمع جزائري ديمقراطي وفيا لمبادىء ثورة نوفمبر الخالدة.

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر والعرفان لابنتي (ليلى) التي سهرت معي ليال طويلة لرقن مسودة هذا المولود.

وإلى جميع أفراد أسرتي الذين كان إنجازي لهذا الكتاب على حساب حقهم في جزء من وقتي....
إليهم جميعا شكري وعرفاني.

مـــقـــدمـــة

تمثل مجازر 8 ماي 1945(1) حلقة في سلسلة طويلة من المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري، منذ أن وطأت أقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر الطاهرة سنة 1830، ووجد الجزائريون أنفسهم ــ بعد الاستسلام السريع للبيروقراطية العسكرية التركية أمام القوات الغازية ــ مدعوون لتحمل مسؤوليتهم في الذود عن أرضهم وحفظ كرامتهم. فكان أن نظموا مقاومات شعبية عديدة، حتى وإن لم تؤت ثمارها في وقف الزحف الاستعماري، فإنها تركت للأجيال المتلاحقة رصيدا نضاليا. كان بمثابة مرجعية تاريخية للنضال الوطني الذي تعددت أشكاله ووسائله، فالتاريخ يشهد أن الجزائريين رغم ما تعرضوا له من سياسات التغريب والتغييب ومحاولات الاستيلاب، طيلة أكثر من قرن وربع القرن، قصد طمس شخصيتهم والقضاء على هويتهم، ظلوا دائما متحصنين ومتمسكين بشخصيتهم ودينهم الاسلامي.

---

(1) ان توظيف اصطلاح (الحوادث) للتعبير عن مأساة الثامن ماي 45، يمثل في اعتقادي ، اصطلاحا غير معبر عن حجم المأساة التي تعرض لها الشعب الجزائري في 8 ماي 1945، وفي العديد من مدن الجزائر، والأصداء التي كانت لها سواء على صعيد الرأي العام الوطني أو الرأي العام الدولي بما فيه بعض الأحرار في فرنسا ذاتها. وليس بخاف أن اعتماد اصطلاح ((حوادث)) لوصف تلك الابادة الجماعية، يدخل ضمن سياسة تقزيم الحجم الرهيب للوقائع المادية التي حدثت في العديد من المدن الجزائرية من جهة، ومحاولة من السياسة الفرنسيين التقليل من أهمية وانعكاسات تلك المجازر على السياسة الاستعمارية المتواصلة دون مراجعة أو تراجع من طرف غلاة الاستعمار عن نهجهم في التعامل مع القضية الجزائرية. ان حجم تلك الابادة الجماعية والآثار الناجمة عنها في ميدان الخسائر البشرية تجعل اصطلاح (المجازر) أكثر دلالة للتعبير عنها، وان كان اصطلاحا قاصرا لكون الأدبيات السياسية والعسكرية تصف العديد من الأعمال الفظيعة التي عرفها العالم، هنا وهناك، بالمجازر بالرغم من أنها من حيث حجمها ليست في مستوى مجازر 8 ماي 1945.

- قد تمكن الجزائريون من مواجهة مختلف السياسات المعتمدة من قبل الادارة الاستعمارية، في مختلف المراحل، باعتمادهم في كل مرحلة لأسلوب نضالي يتماشى وطبيعتها، إذ أنتقل النضال الوطني من المقاومة الشعبية المسلحة، إلى الضال المطلبي السياسي في اطار الشرعية الفرنسية، إلى المولجهة السياسية المنظمة القائمة على مطلب الاستقلال الوطني.

وبفضل ما أكتسبه الشعب الجزائري من تجربة وخبرة نضالية تمكن من التفاعل مع الأحداث والتأثير في صنعها وتوجيهها، خاصة فيما يتعلق بالطرح الصحيح لقضيته كقضية تحرر وطني من استعمار استيطاني، قائم على الغاء الذات الجزائرية ونكران وجودها أصلا (أمة في مرحلة التشكل) على حد تعبير (موريس توريز) M. Thorez الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي P.C.F الذي كان يعمل على اخفاء ذلك الانقسام الثابت بين المستعمر (بكسر الميم) والمستعمر (بفتح الميم) منطلقا في ذلك من طروحات الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يرى في القضية الوطنية (الجزائرية) وتناقضها مع الاستعمار مجرد قضية صراع طبقي يجد حله بوصول البروليتاريا للسلطة في فرنسا(1).

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد أوقدت أحداثها من جديد الحس الوطني في نفوس الجزائريين، الذين لم يتمكنوا — لا أثناءها ولا أثرها —

---

(1) والملاحظ أن الحزب الشيوعي الجزائري بدوره لم يسلم من هذا الطرح، إذ لم يتمكن من فهم طبيعة الصراع القائم في الجزائر، بين الجزائريين الذين يناضلون من أجل قضيتهم الوطنية، ومستوطنين متمسكين بمصالحهم الأنانية واستغلالهم اجتماعيا للملايين من الجزائريين... ولذلك فلا عجب أن وجدنا الحزب الشيوعي الجزائري كان دائما بعيد عن محاولات التفاف تيارات الحركة الوطنية حول مطالب وطنية ضد الاستعمار. وقد أدى به قصر النظر في فهم طبيعة الصراع إلى درجة أنه كتنظيم حزبي لم يلتحق بدعوة جبهة التحرير الوطني مما جعل الكثير من مناضليه يغادرون صفوفه، ويتخلون عن انتمائهم الحزبي، ليلتحقوا بصفوف الثورة التحريرية. ويشاركون في العملية التحررية.

من التعبير الكافي عن إرادتهم في استرداد سيادتهم المسلوبة. وذلك نتيجة غياب الظروف الموضوعية والذاتية الملائمة للقيام بعمل ثوري، فان اندلاع الحرب العالمية الثانية، والانهزام السريع لفرنسا أمام القوات الغازية، كانت له انعكاساته على مسار وطروحات مختلف تشكيلات الحركة الوطنية التي كان بعضها ــ إلى حد اندلاع الحرب العالمية الثانية ــ مؤمنا بوعود الاندماج ومطالبا بتجسيدها.

وقد كانت المفاجأة كبرى لا لفرنسا فحسب، بل وحتى لدى الملاحظين العارفين بالساحة السياسية الجزائرية، لما حدث من التفاف للتيارات الأساسية، باستثناء الشيوعيين، حول مطالب وطنية تضمنها (بيان الشعب الجزائري) تدعو إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

ولما لم تتمكن السلطات الفرنسية، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، من ردع دعاة هذه المطالب، فقد عمدت إلى المناورة والتسويف متفادية بذلك الاصطدام مع الجماهير الجزائرية وما قد يجلبه لها من ردود فعل في مستعمرات أخرى، وكذا من بعض الحلفاء.

وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت كل المؤشرات تدل على أن التضادم واقع لا محالة بين الحركة الوطنية ممثلة في غطائها الشرعي (حركة أحباب البيان) المتمسكة بمضمون البيان من جهة، والسلطات الفرنسية الحريصة على بقاء الجزائر تحت سيطرتها لبقاء الامبراطورية الفرنسية.

إلا أن الشيء الذي لم يكن متوقعا ولا منتظرا هو إقدام القوات الفرنسية المدعومة بالمتسوطنين الأوروبين المدججين بالأسلحة النارية على ارتكاب مجازر وحشية ضد مدنيين عزل، كما لها وقعا شديدا على مختلف شعوب العالم التي كانت تحتفل بيوم النصر على النازية لتصدم في نفس اليوم بحدوث أفعال مماثلة لها من دولة ضاقت مرارتها.

أما على صعيد الشعب الجزائري، فان ما تعرض له أبناءه على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والسياسية من مجازر والتي أخذت شكل جريمة (إبادة جماعية). كان بمثابة فاصلا تاريخيا في حياته، ومنعطفا حاسما في توجهه. إذ فقدت جاذبية الشرعية، والانتخابات، كل بريق لها لدى حتى أولئك الذين كانوا ما زالوا يعتقدون بإمكانية النضال السياسي في الاطار الشرعي....

ان ما جرى في 8 ماي 1945 كان بمثابة محطة حاسمة في تاريخ الصراع الجزائري ضد الوجود الاستعماري، فالثامن ماي يمثل المخاض السابق لاندلاع ثورة نوفمبر التي لا يمكننا فصلها عن هذا اليوم الذي يمثل ميلاد الحالة الثورية السابقة لانفجار الثورة ويتجلى لنا ذلك، على الخصوص، فيمايلي:

ـــ الاستجابة الشعبية الواسعة لنداء أول نوفمبر 1954 الصادر عن مجموعة (غير معلنة الأسماء) وحركة (جبهة التحرير الوطني) لم يسبق وأن عرفتها الساحة السياسية.

ـــ تخلى الكثير من المناضلين في صفوف الحركات السياسية ـــ القائمة يومئذ ـــ عن انتماءهم الحزبي بما فيهم العديد من أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري، والتحقوا بصفوف الحركة التي دعت للعمل المسلح. دون سؤل عن التيار السياسي أو القوى الاجتماعية، أوَ الشخصية الحزبية، التي وراء هذا التنظيم.

ويمكننا من خلال هذين المؤشرين إدراك الأثر العميق الذي تركته مجازر 8 ماي 1945 في نفسية الجزائريين على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والسياسية. وكذا انعكاسات تلك المأساة على المواقف السياسية للأحزاب السياسية، والتي لم تثنيها تلك المجازر عن الاستمرار في تبني مطالبها المشروعة.

وإن كانت نضالاتها السياسية لم تجد لدى القاعدة الشعبية التجاوب التام نتيجة اقتناعها ــ كما قلنا ــ بأن الشكل النضالي الوحيد الكفيل باستعادة الحق المسلوب لن يكون إلا باعتماد سبيل الكفاح المسلح.

ومن أجل دراسة الأثار المباشرة للثامن من ماي 1945 في اندلاع ثورة نوفمبر 1954، تلك الأثار التي كان لها انعكاسها المباشر على مسار الحركة الوطنية التي دخلت منعطفا جديدا أدى بها في النهاية إلى الدخول في مرحلة حاسمة في صراعها الطويل ضد الوجود الاستعماري.

لتناول ذلك فقد عمدت إلى بحث مختلف الحلقات في فصول مستقلة أقدمها فيمايلي:

ــ مقدمة عامة تطرقت فيها، وباختصار، للسياق التاريخي الذي تندرج فيه تلك المجازر، وضمنتها تقديما لفصول هذه الدراسة.

الفصل الأول ــ تناولت فيه (وضعية فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية)، وغايتي من ذلك إبراز أن أوضاع فرنسا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، كان لها تأثيرها المباشر في تلك المجازر المرتكبة ضد الجزائريين الذين تمكنوا من توحيد صفهم حول مطالب استقلالية، تمثل الاستجابة لها التسليم بزوال الامبراطورية الفرنسية. وانطلاقا من هذه الحقيقة التاريخية فقد خصصت الفصل الأول لدراسة الأثار السياسية والعسكرية والاجتماعية والمادية للحرب العالمية الثانية على فرنسا.

وانعكاسات ذلك على الحركة الوطنية الجزائرية وهو ما كان موضوع الفصل الثاني.

الفصل الثاني ــ خصصته لدراسة وضعية الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية والتي مرت بمراحل مختلفة من: منع الأحزاب

السياسية، إلى عودة النشاط السياسي العلني، إلى الالتفاف حول مشروع برنامج مطالب قديمة جديدة، فهي قديمة من حيث تبني التيار الاستقلالي لها، وجديدة من حيث التفاف قوى سياسية أخرى حولها. والتعامل الفرنسي مع تلك المتغيرات على الساحة السياسية الجزائرية.

واختتمت هذا الفصل بالنتائج المتمخضة عن الحرب العالمية الثانية بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية.

الفصل الثالث ــ ركزت فيه على الأعمال القمعية التي ووجهت بها المظاهرات السلمية، والنتائج الناجمة عنها، وردود الفعل على مختلف المستويات.

الفصل الرابع ــ تطرقت فيه لـ ((انعكاسات مجازر 8 ماي 1945 على مختلف الأصعدة)). على الصعيد السياسي، وعلى الصعيد الشعبي.

الفصل الخامس ــ تناولت فيه ((محاولات اتحاد تشكيلات الحركة الوطنية)) لقد كان لمجازر 8 ماي 1945 أثرها في تقارب تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية وتجسد ذلك في النهاية بظهور جبهة التحرير الوطني التي كانت فعلا (اتحاد وطني لكل القوى السياسية والاجتماعية).

الفصل السادس ــ خصصته لتناول (التحضير للعمل المسلح) بدءا بميلاد فكرة العمل المسلح، وانتهاءا بظهور (المنظمة الخاصة) ذلك الظهور الذي يمثل الفصل النهائي في انتهاج العمل المسلح، وآثار مجازر 8 ماي 1945 في اعتماد هذا الاتجاه.

الفصل السابع ــ تناولت فيه (العوامل الداخلية والخارجية) لاندلاع ثورة نوفمبر 1954، والأثر المباشر لمجازر 8 ماي 1945 في تهيئة الظروف الموضوعية والذاتية على الصعيد الداخلي لانتهاج طريق العمل المسلح، والظروف الأقليمية والدولية التي كانت سائدة غداة اندلاع ثورة التحرير.

خاتمة ــ أكدت فيها على وجوب الاهتمام بهذه المحطة التاريخية والافراج عن الوثائق المتوفرة لدى مؤسساتنا الرسمية، حول مجازر 8 ماي 1945، ووضعها في متناول الباحثين والدارسين.

تلك هي المحاور التي تناولتها في هذه الدراسة المتواضعة جدا إذا ما قيست بعظمة الحدث وأبعاده السياسية والاستراتيجية في تاريخ النضال الوطني. وأود في ختام هذه المقدمة أن أؤكد على أنني لست من المتخصصين في الكتابة التاريخية، ولا أزعم أنني أعطيت الموضوع حقه من البحث والتمحيص السياسي الدقيق. فعملي محاولة ذاتية للاسهام في التقرب من هذا الحدث العظيم... ولذلك فإنني أدعو زملائي من أساتذة التاريخ والاختصاصيين، وصانعي الحدث، أن يعذروني عن كل النقائص التي قد يسجلونها على هذا الجهد المتواضع.

الفصل الأول

الوضعية العامة لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية

ان المتتبع لأحداث الحرب العالمية الثانية، وانعكاساتها على فرنسا في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية... بل والاستراتيجية، يخلص إلى أن ما أقدمت عليه الادارة الاستعمارية من قمع وتنكيل ضد الجزائريين العزل فيما يعرف بمجازر 8 ماي 1945، لا يمكن فصله عن الوضعية العامة التي كانت عليها فرنسا.

ولذلك وانطلاقا من حقيقة ترابط الأحداث، والتواصل بين الوقائع والمحطات التاريخية، فأنني رأيت أن أتناول مجازر 8 ماي 1945 ضد الجزائريين، دون معرفة ما كان عليه الظرف الفاعل يعد تناولا مبتورا للحدث.

وتفاديا لذلك أرتأيت ضرورة إدراج هذا الفصل، والتطرق من خلاله للعناصر التالية:

أ ــ هزيمة فرنسا.
ب ــ الانقسام السياسي.
ج ــ أثار الحرب على فرنسا.

وضعية فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الحركة الوطنية الجزائرية، وغيرها من الحركات الوطنية في الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار، من حيث نمو الوعي السياسي والشعور بوجوب التخلص من الاستعمار، إلا أن هذه الدراسات في معظمها ـــ أن لم أقل كلها ـــ أهملت ذلك الانعكاس الخطير الذي ولده الانهزام السريع لفرنسا أمام زحف القوات الألمانية، وما كان له من أثر على نفسية الفرنسين عامة، والطبقة السياسية وأصحاب المصالح خاصة.

ان صدمة الهزيمة التي كان الفرنسيون يعيشون تحت وقعها زاد من حدتها تقديرهم للموقف في مستعمراتهم التي تمثل بثرواتها وامتداداتها الجيو ـــ استراتيجية القوة الحقيقية لما كان يسمى بـ : الامبراطورية الفرنسية، هذه الامبراطورية أصبحت بعد هزيمة فرنسا مرشحة للتفكك نتيجة ما يسود مكوناتها (الأقطار المستعمرة) من مطالب استقلالية والاستجابة لها ـــ في حالة الضعف ـــ تمثل بداية نهاية فرنسا كقوة عظمى.

ولذا فإن فهم واقع فرنسا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية يمثل معطى أساسيا لفهم ودراسة مواقفها، وفي مقدمة تلك المواقف والأحداث : إبادة الثامن ماي 1945.

ومن أجل معرفة، موجزة للوضعية العامة لفرنسا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، ارتأيت تناول ذلك من خلال العناصر التالية:

أ ـــ هزيمة فرنسا:

أعلنت فرنسا رسميا دخولها الحرب العالمية الثانية في شهر سبتمبر 1939 بعد أن ظلت لفترة طويلة تعمل على اخضاع جميع طاقاتها للمجهود الحربي وتخصيص مصانع كبرى لانتاج الأسلحة والعتاد الحربي .... وقد

رافق ذلك الاستعداد للحرب قمع سياسي لعناصر الحزب الشيوعي الفرنسي، لكون السلطات الفرنسية كانت ترى فيهم عناصر مثبطه لعزيمة الشعب الفرنسي، لدعوتهم المناهظة للحرب التي كانوا يعتبرونها حربا لفائدة كبار الرأسماليين في فرنسا وبريطانيا.

وكان اعلان فرنسا للحرب ضد ألمانيا، بعد أن تمكنت القوات الألمانية من اكتساح بولندا التي فرت حكومتها، فيما بعد، إلى رومانيا بعد سقوط العاصمة (وارسو) بتاريخ 28 سبتمبر 1939 في يد القوات الألمانية.

وقد عمدت فرنسا إلى إقامة خط (ماجينو) تحصينا لأراضيها، وللحيلولة دون دخول القوات الألمانية لها، وقابل الألمان ذلك بإقامة ما يعرف بخط (سجفريد). ولم تتمكن القوات الفرنسية من الصمود أمام ضربات القوات الألمانية، وقبيل أيام فقط من تاريخ سقوط باريس في يد القوات الهتلرية، كان قد أجرى تعديل وزاري ليلة 5 ــ 6 جوان 1940، ووصل اليأس والاستسلام بالمسؤولين الفرنسيين إلى درجة أن عبر القائد الأعلى للقوات الفرنسية ((الجنرال فيغان)) عن ذلك بقوله ((اه لو كنت واثقا أن الألمان يتركون لي القوات الضرورية لحفظ الأمن))[1] وكان ذلك القول من القائد الأعلى يعكس ما آلت إليه حالة الجند الفرنسي من تفكك وضياع نتيجة عدم تمكن الوحدات الفرنسية من الصمود أمام القوات الألمانية التي تمكنت من سحقها، وزاد من ضعف الجبهة الفرنسية.

اعلان إيطاليا يوم 10 جوان 1940 الحرب على فرنسا بعد أن لاحظت تقدم القوات الألمانية في الأراضي الفرنسية.

---

(1) قال ذلك في حوار له مع الجنرال دوغول ((مذكرات الحرب)) النفير 1940ـــ1942 منشورات عويدات، بيرو ت، ترجمة عبداللطيف شرارة، مراجعة أحمد عويدات الطبعة الثالثة 1981، ص 71.

وإذا كانت فرنسا لم يبق أمامها إلا انتظار نجدة انجلترا لها فان هذه الأخيرة لم تكن قواتها البرية والبحرية خاصة بمنأى عن الضربات الألمانية في حين بقي سلاح الجو في معظمه رابضا بقواعده في بريطانيا التي لم يكن في وسع قواتها يومئذ نجدة فرنسا.

ومع تقدم القوات الألمانية نحو العاصمة باريس، سيطر على الحكومة الفرنسية هاجسان، هاجس الاستسلام، وهاجس الهروب وكانت الجزائر هي المحطة التي يرغب الهاربون في الذهاب إليها، وهو ما يذكره دوغول الذي يقول في مذكراته أنه عند مقابلته لـ(جورج ماندل) وزير الداخلية قال له: ((من يدري ما إذا كنا لا نوفق آخر الأمر أن تذهب الحكومة إلى الجزائر؟))(1).

ولم يكد يحل يوم 14 جوان 1940 حتى دخلت القوات الألمانية إلى العاصمة الفرنسية (باريس) من جهاتها الثلاث الغرب الشرق الشمال مكسرة بذلك الحصار الذي حاول الفرنسيون إقامته للدفاع عن عاصمتهم.

وأعلنت الحكومة الفرنسية استسلامها، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة ((المارشال بيتان)) وافقت على الشروط التي وضعها الألمان للهدنة، وبمقتضاها قسمت فرنسا إلى قسمين: قسم محتل يتكون من المناطق الشمالية والغربية الواقعة على ساحل الأطلسي، وقسم غير محتل يتضمن المناطق الوسطى والجنوبية، تديره حكومة (فيشي) برئاسة (المارشال بيتان) ويخضع بطريقة غير مباشرة للألمان.

وكان انهزام فرنسا بداية لتصدع سياسي إذ انقسم الفرنسيون سياسيا بين أنصار المارشال بيتان، وأنصار الجنرال ديغول كما سنبين لاحقا. وكانت

---

(1) نفس المصدر، ص 90.

الحركة الوطنية الجزائرية تتابع ذلك السقوط الذي تتعرض له فرنسا، والنتائج المترتبة عنه، وانعكاسات ذلك على القضية الجزائرية، انطلاقا من ادراك المناضلين الجزائريين للمخاطر التي تمثلها الأفكار المسيطرة على بعض الساسة الفرنسيين، فيما يتصل بمستقبل المغرب العربي عامة، والجزائر خاصة، في ظل الاحتلال الايطالي ــ الألماني لفرنسا واستعداد بعض ساستها لمقايضة الأقطار المغربية المحتلة وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في النقطة الموالية.

ب ــ الانقسام السياسي:

تشكلت في فرنسا أثر الهزيمة حكومة أعلنت التزامها بالهدنة، والملفت للنظر في تشكيلة تلك الحكومة أنها تضم قادة الجيوش الفرنسية المنهزمة، ويرأسها مارشال (بيتان) في الجيش الفرنسي.

وأمام هذا المنحى الذي آلت إليه الأوضاع في فرنسا، فقد وجد الجنرال ديغول نفسه على موعد مع مهمة تاريخية عبر عنها بقوله: ((كنت أشعر في سريرتي بانتهاء طور من حياة، هي الحياة التي قضيتها في اطار فرنسة مكينة ذات جيش موحد متماسك، دخلت المغامرة وأنا في التاسعة والأربعين، شأني شأن رجل ألقي به القدر وحيدا وتركه نسيج وحده))[1].

ومن لندن التي لجأ إليها طالبا يد العون والمساعدة من الأنجليز للمقاومين الفرنسيين الرافضين للاستسلام، بدأ ديغول في اتصالاته ونشاطاته، مستغلا إذاعة بي. بي. سي. B. B. C في نداءاته للمقاومة، وضمن أول نداء له بتاريخ 18 جوان 1940 دعوة كل الضباط والجنود،

---

(1) نفس المصدر، ص 105.

الفارين إلى بريطانيا، وكذا المهندسين والعمال الاختصاصيين في الصناعات الحربية أن يتصلوا به للحفاظ على شعلة المقاومة الفرنسية على حد تعبيره(1).

وواصل ديغول اتصالاته بالقادة العسكريين المتواجدين في المستعمرات الفرنسية، وهو ما أزعج حكومة فيشي التي أصدرت أمرا بشأنه تدعوه فيه إلى تسليم نفسه كأسير، لكن ديغول، الواثق من نفسه، والذي وجد دعما في الموقف الانجليزي بشأن مواصلة محاربة الألمان، لم يعر ذلك الأمر أدنى اعتبار، وواصل نشاطه باتخاذ عدة خطوات عملية إذ أقدم على الاعلان عن تشكيل (لجنة فرنسية عاملة) بتاريخ 26 جوان 1940 وهي تهدف إلى لم شمل عناصر المقاومة الفرنسية الفارين إلى بريطانيا، وبعد يوم واحد فقط (27 جوان 1940) شرع في مراسلة القادة الفرنسيين في المستعمرات الفرنسية عارضا عليهم الانضمام إلى ((مجلس الدفاع عن فرنسا ما وراء البحار)) الذي يهدف إلى تنظيم جميع عناصر المقاومة في الامبراطورية الفرنسية، وأعلن ديغول نفسه رئيسا للفرنسيين الأحرار، وتوج ذلك باعلانه بتاريخ 27 أكتوبر 1940 عن انشاء مجلس الدفاع عن فرنسا ما وراء البحار(2).

وكان الجزائريون، كما قلنا، يتابعون تلك المتغيرات في الساحة الفرنسية وهم في حيرة من أمرهم، فالمستوطنون الأوروبيون كانوا يبدون التأييد التام لحكومة فيشي، والجنرال ديغول لا يرى من الجزائر إلا موقعها الاستراتيجي وامكانية استغلال طاقاتها البشرية لاسترجاع فرنسا من الألمان، وموقفه من مستقبل الجزائر لم يكن معروفا ان سلبا أو ايجابا.

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: نفس المصدر، ص 365 و 366.
(2) نفس المصدر، ص 369 ــ 370 ــ 371.

والواقع، أن ما كان يشغل بال الجزائريين من تلك الهزيمة التي منيت بها فرنسا هو تلك المخاطر المستقبلية التي تكمن في طروحات بعض الساسة الفرنسيين في حكومة فيشي المؤيدة من المستوطنين وهو ما عبر عنه السيد فرحات عباس بقوله ((أما فرنسيو الجزائر فقد انتظم 80 في المائة منهم إلى نظام فيشي الفاشيستي، وأصبحوا دعاته المتحمسين، غير مكترثين للمشاكل الانسانية التي قلبت العالم ظهرا لبطن لا تهمهم البتة. وانما كان همهم الوحيد وشغلهم الشاغل هو المحافظة على سيطرتهم على العرب. ونحن العرب كنا ننظر إلى تلك المشاكل من زاوية أخرى ونتتبع بقلق ما كان يطبخ في فرنسا. علمنا مثلا أن رئيس الوزراء الفرنسي، بول رينو، كان يريد أن يهدي القطر التونسي إلى ايطاليا مقابلة ملازمة حياد هذه البلاد في الحرب حتى لا تتحالف مع ألمانية وعلمنا أيضا أن فرنسا كانت تنوي تجزئة الجزائر فتضم عمالة قسنطينة الى تونس وتهدي الجميع إلى ايطاليا وتهدي عمالة وهران إلى اسبانية وتحتفظ هي لنفسها بعمالة الجزائر. فتجد إذ ذاك الفكرة الاستعمارية التوسعية المسماة (بالأورافريك)) مرتعا خصبا وميدان اصلاح ذات البين بين الدول الاوروبية. وفي خضم انقلابات الاحلاف وزوبعة هذه المطامع الكاشرة أنيابها، إلى أين صارت مطالبنا؟ لم يفكر فيها أحد في فيشى. وزادت العنصرية استفحالا وتكالبا))[1].

ولذلك فان الجزائريين كانوا يعيشون الحرب العالمية الثانية وتطوراتها وهم يأملون ــ ويعملون سرا[2] في حدوث متغيرات تكون ملائمة لايجاد حل عادل للقضية الجزائرية، حلا يتجاوب والطموحات المشروعة للشعب الجزائري في التحرر من ربقة الاستعمار، خاصة وأن المستعمر

---

(1) أنظر: فرحات عباس، ليل الاستعمار، نقله الى العربية، أبو بكر رحال المحمدية المغرب بدون تاريخ ص 164 و 165.

(2) نقصد ماكانت تقوم به عناصر حزب الشعب الجزائري من نشاط سري في أوساط الجماهير لتوعيتها وتنظيمها.

(بكسر الميم) كسرت شوكته الحرب العالمية الثانية، و لم تعد فرنسا، في نظر المواطن الجزائري تلك القوة التي لا تقهر.

ومما زاد من تفاؤل الجزائريين ما تمخض عنه ذلك اللقاء الذي جمع بين الرئيس الأمريكي: رزوفلت، ورئيس الوزراء البريطاني: تشرشل في 14 أوت 1941، والذي توج بصدور بيان (الذي سمي فيما بعد بميثاق الأطلسي) عبرا فيه الرئيسان عن تعهدهما بجملة من التعهدات لحماية حقوق الشعوب نذكر منها على الخصوص:

ـــ احترام حقوق الشعوب كافة في اختيار نظام الحكم الذي يريدون ان يعيشوا في ظله، ويتمنيان عودة الحقوق الأساسية والحكومات المستقلة إلى أصحابها الذين انتزعت منهم بالقوة.

ـــ بعد القضاء التام على التعسف النازي، يتمنيان تحقيق سلم يوفر لجميع الأمم أسباب عيشها. بأمان داخل حدودها، ويؤمن الضمانة لكل الشعوب لتتمكن من العيش بحرية دون خوف أو حاجة(1).

ويبدو أن التحركات التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية كانت تستند إلى الربط بين مضمون ذلك البيان (ميثاق الأطلسي) الصادر عن الأمريكان والأنجليز، والمساعدة التي قدماها (الأنجليز والأمريكان) لديغول، للاعتقاد بأن هذا الأخير سيلتزم في حالة انتصار الحلفاء بمضمون الميثاق، ويستجيب لحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وأن الحلفاء سيتفهمون واقع الجزائر ويعملون على استفادتها بعد انتهاء الحرب من مبدأ تقرير المصير... وهو ما فندته الأيام كما سنرى عند حديثنا عن تعامل الحلفاء وديغول مع مطالب الجزائريين.

---

(1) صلاح محمد، الواضح في المعاصر (1939ـــ1991) منشورات القصبة 1994، ص26 و 27.

ومنذ مطلع سنة 1944 بدأت تتضح معالم ميل كفة الحرب لصالح الحلفاء على حساب دول المحور، إذ تمكنت قوات الحلفاء ابتداء من شهر جوان 1944 من انزال وحداتها في الأراضي الفرنسية، وما كاد يحل شهر أوت حتى دخل الجنرال ديغول إلى فرنسا بصفته رئيس الحكومة المؤقتة.

وبذلك فقد انتصر ديغول على خصومه، بفضل المساعدة الأنجليزية والأمريكية والروسية.

ج ــ أثار الحرب على فرنسا:

دخل ديغول إلى فرنسا، ولم تخف نشوة الانتصار لدى الشعب الفرنسي، المآسي التي كان يعيشها، إذ شمل الخراب كل شيء وصار السمة المميزة للحياة العامة في المجتمع الفرنسي فـ((البؤس يهدد، على عتبة شتاء قاس، شعبا جائعا تمزقه المحن والآلام، ويعسكر في مدن لا يصل إليها التموين، بسبب اضطراب المواصلات))(1). ومما زاد في تعقيد الوضع سيادة الفوضى وعدم التقيد بالقانون والنظام.

ويمكن تلمس آثار وانعكاسات الحرب العالمية الثانية على فرنسا في جانبين أساسين:

1 ــ الجانب السياسي:

كانت الحكومة المؤقتة لفرنسا برئاسة ديغول تواجه وضعا سياسيا داخليا صعبا زاد من تعقيده عدم تجانس تشكيلة الحكومة، التي أملت ضرورات المقاومة منذ انهزام فرنسا، تكوينها على أساس ائتلافي لم يصمد طويلا إذ بدأ التصدع في الحكومة بين مختلف الاتجاهات المكونة لها بدءا من سنة 1944.

---

(1) أنظر: تاريخ عصرنا منذ 1945، تأليف جماعة من المؤلفين الغربيين، تعريب الدكتور نورالدين حاطوم، دار الفكر، الكويت 1971، ص 8.

وكان من شأن انهزام فرنسا، وانقسام المجتمع الفرنسي إلى مقاومين من مختلف التيارات الاجتماعية الرافضة للاستسلام والعاملين من أجل التحرر من جهة، والمستسلمين للهزيمة من جهة أخرى، أن يفرز نتائج متناقضة بعد الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى ابراز التناقضات الفرنسية، وأعطت الصراع السياسي سمات جديدة، إذ يذكر المؤرخون أنه: ((حدث أول صدام بين الفرنسيين الأحرار الذين أتوا من لندن والجزائر ومقاومي الداخل المتجمعين حول مجلس المقاومة القومي C.N.R الذي يرأسه جورج بيدو. ان الأحزاب التي تشكلت من جديد في السر مثلت في مجلس المقاومة القومي، وأخذت مقاعدها في المجلس الاستشاري في الجزائر وكان لها بضعة رجال في الحكومة المؤقتة، ولكن منذ اللحظة الأولى، حدث التصدع في هذه الدرجات المختلفة: فقد اعتبر اليمين ضالعا مع المحتل وفيشي، وسحق، وكان الوسط غائبا وأراد الناس كلهم أن يكونوا في اليسار، وكان السياسيون يرون الذهاب، كما أعلنت الخطوط العريضة لأكثر الجرائد حماسة الصادرة في السر، مثل جريدة (كفاح) لـ: البيروكامو، وألبير أوليفيه، وباسكال بيا، وريمون آرون، ((من المقاومة الى الثورة)). وكان أكثر الدوغوليين، أنفسهم لا يفكرون، على مثال زعيمهم، إلا بإعادة استتباب النظام، وبتوطيد السلطة الجديدة))(1).

ولم تعرف الحياة السياسية في فرنسا، استقرارا، إذ أن الحكومة الائتلافية التي كانت تضم الشيوعيين والاشتراكيين والجمهوريين الشعبيين سرعان ما تداعت أركانها نتيجة التصادم بين أطرافها والذي أدى في النهاية إلى انسحاب الشيوعيين لعدم موافقتهم على سياسة الحكومة (الاصلاحات) عامة وسياستها الخارجية خاصة وهم الذين كانوا بعد سقوط فرنسا يمثلون طليعة المقاومة الفرنسية، لما كان لهم من تناقض مع حكومة فيشي،

---

(1) نفس المصدر: ص 15.

وللاضطهاد الذي تعرضوا له من طرفها والذي دفعهم إلى تنظيم مقاومة كان لها صداها الايجابي في أوساط المقاومين الفرنسيين.

وبانسحاب الشيوعيين تمكنت أحزاب الوسط (الاشتراكيين والجمهوريين الشعبيين) من السيطرة على الحياة السياسية إلى غاية 1951، لتدخل فرنسا بعدها سلسلة الأزمات الحكومية التي إزدادت وتيرتها، إلى أن أصبحت ظاهرة ملازمة للحياة السياسية في فرنسا طيلة الخمسينات (خاصة بعد اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 في الجزائر).

أما الجانب السياسي الثاني في الحياة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية فيتمثل في تلك الروح التحررية المنتشرة في أوساط شعوب المستعمرات الفرنسية، والتي صارت تطالب بحقها في تقرير المصير، وهو ما يعني بالنسبة للطبقة السياسية الفرنسية، يسارها ويمينها على حد سواء، التسليم به يعني زوال الامبراطورية للفرنسية، وهو ما لم يكن مقبولا أو مستساغا من كل الاتجاهات السياسية في فرنسا، مما جعل السلطات الفرنسية تلجأ إلى استعمال العصا الغليظة ضد الشعوب الطامحة لاسترجاع استقلالها من فرنسا، وفي مقدمة تلك الشعوب: الشعب الجزائري الذي اتفق الشيوعيون واليمينيون والديغوليون والاشتراكيون على ضرب كل محاولة منه غايتها استرجاع استقلاله.

الجانب السياسي الثالث: ان الحرب العالمية الثانية أنهت، ولو نسبيا، دور فرنسا كدولة كبرى في العالم، إذ أن المعادلات الدولية الجديدة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، أفرزت قوى دولية جديدة وظهرت زعامة كل من واشنطن وموسكو للعالم وأصبحت السيادة الدولية لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويكفي للتدليل على ذلك أن فرنسا كانت من الدول المعنية بمشروع مارشال.

2 ــ الانعكاسات المادية للحرب:

من النتائج المادية للحرب العالمية الثانية، تهديم معظم المرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتخريب شريان الاقتصاد عامة، نتيجة القصف الجوي للطيران الألماني واستعماله لأسلحة الدمار الكامل.

وكانت الانعكاسات المادية للحرب على فرنسا، رغم محدوديتها ــ بالمقارنة مع مالحق بغيرها من الدول الأخرى (بولندا وروسيا خاصة) شديدة الوطأة، إذ تهدم بفرنسا 425000 منزلا و 3100 جسر للسكة الحديدية و 6000 جسر للطرق العادية المعبدة، وأدى كل ذلك الى تناقص الانتاج الصناعي بنسبة 55% في فرنسا، التي لم تسلم من الديون، كالعديد من البلدان الأوروبية، إذ بلغت الديون الفرنسية المدينة بها لأمريكا ما قيمته ((1679 مليار فرنك قديم))[1].

أما الخسائر البشرية في الأرواح فقد بلغت 600 ألف نسمة[2].

---

(1) الواضح في التاريخ المعاصر، مرجع سابق، ص 31.

(2) ان المتامل في هذا الرقم 600 ألف ضحية فرنسية في الحرب العالمية الثانية يجد أنه رقم بسيط، إذا ما قورن بالخسائر في الأرواح التي لحقت بالدول التي تعرضت للهجومات الألمانية، فبولندا مثلا بلغ عدد ضحاياها 5 ملايين، ويوغسلافيا 1,7 مليون وكانت حصة الأسد لروسيا في الخسائر البشرية حيث فقدت 20 مليون نسمة أكثرهم من المدنيين.

ان محدودية عدد ضحايا فرنسا في الحرب العالمية الثانية يعود لعدة أسباب أهمها:

1 ــ ان فرنسا وإن أعلنت الحرب ضد ألمانيا في سبتمبر 1939، فقد ساد الجبهة الألمانية الفرنسية من تاريخ اعلان الحرب (سبتمبر 1939) إلى غاية 14 جوان هدنة دامت ستة شهور مما يعني أن المعارك بين القوتين لم تتجاوز حدود 3 أشهر لتعلن فرنسا استسلامها وتنتقل المقاومة للوجود الألماني في فرنسا إلى خارج فرنسا.

2 ــ ان رقعة الحرب بإمتدادها للمستعمرات الفرنسية في آسيا وافريقيا ونزول قوات الحلفاء بالشمال الافريقي في نوفمبر 1942 خفف من الوطأة على الشعب الفرنسي في فرنسا الذي كان يعيش (رسميا) حالة الهدنة مع ألمانيا، وقد تمكنت قوات الحلفاء بنزولها في الجزائر والشمال الافريقي من محاصرة الجيش الألماني وتم تطهير المنطقة من قوات المحور في 12 ماي 1943 لتتمكن بعدها من تحرير فرنسا (تعليق الباحث).

الفصل الثاني

وضعية الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية

مرت الحركة الوطنية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 ــ 1945) بجملة من الظروف، وان كانت قاسية من حيث تأثيرها المباشر على الجزائريين عامة، والمناضلين العاملين في السرية خاصة، فانها قد أوجدت معطيات جديدة، استفادت منها تشكيلات الحركة الوطنية، عامة، والتيار الاستقلالي خاصة، هذا التيار الذي بعد أن كانت مطالبه ينظر لها، بل وتوصف من بعض التيارات، على أنها مطالب وهمية وخيالية، فصارت تلك المطالب ذاتها تتبناها نفس التيارات وتدافع عنها في مواجهة السلطات الاستعمارية... وهو ما يمثل انتصارا لتلك المطالب في مواجهة دعاوي الادماج والتنكر للهوية الوطنية ونكران حتى وجودها.

ولاعطاء لمحة، ولو موجزة، عن وضعية الحركة الوطنية في الفترة المذكورة، فقد ركزنا في هذا الفصل على العناصر التالية:

أ ــ منع الأحزاب الوطنية من النشاط.
ب ــ انتقال الحركة الوطنية من السرية الى العلنية.
ج ــ بيان الشعب الجزائري.
د ــ موقف السلطات الفرنسية من البيان.
هـ ــ ميلاد حركة أحباب البيان.

أ ــ منع الأحزاب السياسية:

تعرضت تشكيلات الحركة الوطنية باندلاع الحرب العالمية الثانية لاجراءات ردعية، بغية منعها من النشاط المناوىء لفرنسا، وكانت الحركة المستهدفة أساسا هي: حزب الشعب الجزائري، لما عرف به من طرح ثوري استقلالي، ولما تميز به خلال فترة الثلاثنيات من نشاط اعلامي، وتنظيم للجماهير وتعبئتها وتجنيدها حول مطلب الاستقلال كمطلب أساسي في برنامجه الاساسي الذي تم اقراره في مؤتمر النجم سنة 1933.

وقد تمكن حزب الشعب الجزائري في ظرف سنتين: 1937 ــ 1939 من الانتشار الواسع، والسريع، في أوساط الجماهير، إذ بلغ عدد أعضائه غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية: 3000 مناضل[1] وهو رقم

---

(1) وزارة الاعلام والثقافة: كيف تحررت الجزائر؟ كتاب أصدرته الوزارة بمناسبة الذكرى 25 لثورة نوفمبر ص 55.

ــ ان ما يمكن ملاحظته على عدد منخرطي حزب الشعب الجزائري:

1 ـ ان رقم 3000 منخرط يعد الأكثر رجحانا ومصداقية، خلافا للمبالغة الواردة في مقال السيد: مصطفى هشماوي بعنوان جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المنشور في مجلة أول نوفمبر (اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين) العدد 146 لسنة 1994، والذي ورد فيه قوله أن رفض النجم للاصلاحات المنادي بها في المؤتمر الاسلامي 1936 رفع (من رقم توزيع بطاقة النضال من أربعة آلاف الى 45 ألف بطاقة).

2 ــ ان ما اتسم به عمل حزب الشعب الجزائري من انضباط سواء في السرية أو العلنية، ومن تركيز على النوعية في كسب المناضلين، جعل الادارة الفرنسية تعجز عن حصر عدد مناضلية بصورة دقيقة، فتقارير المصالح الفرنسية تبين ان عدد مناضلي حزب الشعب الجزائري في شهر جويلية 1938 كان حسب تقرير مصلحة الشؤون الأهلية لشمال افريقيا موزع كما يلي:

ــ في فرنسا 33 فرع (21 ضواحي باريس) (12 في المدن الأخرى) وتحتوي على 1426 مناضل (344 في باريس 962 في ضواحي العاصمة الفرنسية).

ــ في الجزائر 19 فرع (16 في عمالة الجزائر) وتحتوي على 1057 مناضل منهم 655 بالعاصمة... لمزيد من التفاصيل راجع كتاب: حزب الشعب الجزائري 1937 ــ 1939، أعداد مشترك للسيدان: محمد قنانش، د. محفوظ قداش، ديوان المطبوعات الجامعية 1985، ص 138 و 139.

معتبر بالنسبة للسياق التاريخي الذي كانت عليه الجزائر، وتزداد أهمية هذا العدد، عند معرفة الظروف الصعبة التي كان مناضلوا قادة حزب الشعب الجزائري يعيشونها من مضايقات يومية وتوقيف وتعذيب، أثر كل نشاط حزبي عام، أو تنظيم لمظاهرات كانت كثيرا ما تنتهي بالاشتباك مع قوات البوليس، وتتوج باعتقالات جماعية.

فلا عجب إذن، ان عرفنا أن الادارة الاستعمارية منذ بروز بوادر الحرب العالمية الثانية أقدمت على اتخاذ جملة من التدابير والاجراءات ضد هذه الحركة مثل: إصدار قرار في 26 أوت 1939 القاضي بمنع جرائد حزب الشعب والحزب الشيوعي، وباندلاع الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939 اتخذت قرار حل حزب الشعب الجزائري، وفي أول أكتوبر 1939 قامت بتفتيش بيوت مناضلي الحزب، وفي 4 أكتوبر تم اعتقال مجموعة من مناضلي حزب الشعب الجزائري، وعلى رأسهم مصالي الحاج، الذي حوكم فيما بعد وأصدرت المحكمة في حقه حكما شديدا يقضي بسجنه لمدة 16 سنة مع الأشغال الشاقة، والنفي لمدة 16 سنة.

ولم يسلم أعضاء قيادة حزب الشعب الجزائري من تلك الاجراءات إذ سلطت على العديد منهم اجراءات قمعية، تتراوح بين العقوبة بالسجن النافذ والوضع في المعكسرات(1).

وكانت الادارة الاستعمارية باتخاذها لتلك الاجراءات تستهدف شل نشاط حزب الشعب الجزائري، ووضع حد لتفاعل الجماهير مع أفكاره... إلا أن مناضلي حزب الشعب الجزائري وكعادتهم لم يستسلموا لتلك الاجراءات فعمدوا الى النشاط السري لافشال الأهداف المتوخاة من تلك الاجراءات القمعية.

---

(1) معكسرات اعتقال المدنيين المشهورة خلال الحرب العالمية الثانية والمعبر عنها باللغة الفرنسية les Camps de Concentration.

وكان الرد على محاكمة مصالي الحاج سريعا، إذ يذكر السيد: محساس أحمد أنه في اليوم الموالي للمحاكمة أمتلأت جدران الجزائر العاصمة بالشعارات التالية: ((يعيش مصالي)) VIVE MESSALI و ((الجزائر للجزائريين) L'ALGÉRIE AUX ALGÉRIENS»[1].

وإذا كان حزب الشعب الجزائري عرف هذا المصير، فكيف كان الحال بالنسبة لباقي التشكيلات؟

ــ **اتحادية المنتخبين:** كانت تعيش حالة انقسام نتيجة ما ظهر من اختلاف بين قطبين أساسيين في التيار الاندماجي، بزعامة كل من بن جلول، وفرحات عباس، فالأول كان على رأس ما سمي: Union FRANCO-MUSULMANE والثاني، أي عباس كان يتزعم: الاتحاد الشعبي الجزائري Union pouplaire Algrienne[2].

وباندلاع الحرب العالمية الثانية أعلن عباس عن إرادته في التطوع في الجيش الفرنسي.

ــ **الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A:** لم يسلم بدوره من قرار المنع من النشاط، ويعود ذلك القرار حسب رأي الدكتور أبو القاسم سعد آلله إلى أن حكومة فيشي VICHY: ((لم تكن على علاقة طيبة مع روسيا الشيوعية، ولذلك أضطهدت الشيوعيين في الجزائر واتهمتهم بالعمل المضاد لها، فقد حل الحزب الشيوعي رسميا، لذلك كان نشاط أعضائه ضعيفا خلال 1940 ــ 1942 وقد لجأ الشيوعيون إلى العمل السري))[3].

---

(1) Ahmed MAHSAS: le MOUVEMENT Revolutionnaire en algérie de la 1re guerre mondiale à 1954. L'AHRMATTAN Paris 1979. p. 159.

(2) Ahmed MAHSAS. op. clt. p. 156.

(3) د. أبو القاس سعد آلله: الحركة الوطنية الجزائرية ج 3. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجامعة العربية: 1977، ص 193.

وإذا كان سعد آلله يرجع حرمان الحزب الشيوعي الجزائري من النشاط لتوتر العلاقات الفرنسية ــ الروسية، فان السيد: محساس أحمد يحدد خلفيات قرار الحل بمايلي: ((حل الحزب الشيوعي الجزائري بعد مساندته اللا متناهية لسياسة الجبهة الشعبية، ومحاولته النضال ضد سياسة فيشي))[1].

ــ **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:** لم تكن الجمعية بالرغم من طابعها الاصلاحي والغير السياسي (حسب قانونها الأساسي) بمنأى عن تخوف الادارة الاستعمارية، إذ عرفت الجمعية وضعا داخليا صعبا نتيجة استمرار تفاعل قضية اغتيال ابن دالي عمر المدعو: ((كحول)) والتي ألصقت الادارة الاستعمارية تهمة إغتياله بالشيخ «الطيب العقبي» المعروف بنفوذه الاصلاحي في أوساط سكان العاصمة خاصة، وصاحب السمعة الطيبة لدى الشعب الجزائري عامة، باعتباره من أكبر المصلحين.

وقد أودع الشيخ العقبي الحبس الاحتياطي بسبب تلك التهمة، ولم يدم حبسه طويلا، إذ استفاد من أمر بالافراج المؤقت، وعند حلول موعد محاكمته حوكم وكانت نتيجة المحاكمة: البراءة.

إلا أن أعضاء جمعية العلماء، بعد انقشاع ضباب تلك المؤامرة بتبرئة العقبي، لم يجد أعضاء الجمعية، وعلى الأخص مجلسها الأداري، تفسيرا لتغير لهجة العقبي الذي كان معروفا بشدة هجومه على الطرقية، وبمواقفه الشجاعة.

وقد تطور الموقف إلى درجة إقدام العقبي على تقديم استقالته من المجلس الاداري للجمعية. وفي هذا الشأن يذكر المرحوم: أحمد توفيق المدني، أنه أثناء اجتماع العلماء في النادي بادرهم العقبي بقوله: ((أرى أنه يجب

---

(1) IBID. p. 156.

علينا أن نبعث ببرقية الى رئيس حكومة فرنسا، نظهر له فيها صدق عواطف الشعب الجزائري وأنه يقف مع فرنسا ضد كل عدوان، فتصدى له بالمعارضة كل رجال الجمعية، وخاصة ابن باديس العظيم، كيف نكون مع فرنسا مع أنها لم تقم لنا وزنا، ولم تعترف لنا بحق، وأمعنت في اهانتنا واحتقارنا، فكيف تجدنا ساعة الخطر أعوانا وأنصارا؟ يجب علينا أن نسكت عليها اطلاقا ولا نقول لها كلمة))[1].

وتمسك العقبي بموقفه، ولما لم يجد قبولا لاقتراحه لدى باقي الأعضاء أرسل استقالته إلى رئيس الجمعية، وبعث بنسخ منها إلى الصحف فنشرتها[2].

وهكذا فإنه حتى جمعية العلماء لم تسلم من مكائد الادارة الاستعمارية، ومما زاد من انكفاء الجمعية على نفسها فقدانها لرئيسها الامام عبدالحميد بن باديس الذي وافته المنية يوم 16 أفريل 1940.

أمام هذه الوضعية، فقد وجد الشعب الجزائري نفسه مع مطلع سنة 1940 أمام تحديات جديدة، في مقدمتها فراغ الساحة السياسية من أي تنظيم سياسي يمكنها الآلتفاف حوله، والاستمرار في التعبير عن طموحاتها ومواجهة ما أصبح مفروضا عليها من تجنيد اجباري لشبابها ورجالها.

وساعد ذلك الفراغ بن جلول وفرحات عباس على التحرك، وإذا كان بن جلول معروفا كشخصية سياسية، فان غموضه وتذبذب مواقفه خلال الثلاثينات، لم يساعده على كسب ثقة الشعب الجزائري، في حين

---

(1) أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مذكرات، الجزء الثاني 1925 ــ 1954 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى 1977، ص 261.
(2) نفس المصدر، ص 261.

أن عباس وان كان معروفا نسبيا، فانه وحسب الدكتور سعد آلله: ((لم يكن قد صعد الى منصة المسؤولية، ومن ثم لم يكن معروفا على المستوى الوطني أو كان معروفا شخصيا ولكنه لم يدخل امتحان القيادة))(1).

ويبدو أن تسارع الأحداث وتلاحقها، وعدم تمكن فرنسا من الصمود أمام ضربات القوات الألمانية، وانهزامها السريع، كان له كبير الأثر في توجهات عباس الذي تمكن من استيعاب التطورات الحاصلة حوله، والمتغيرات الجديدة الناجمة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية، مما أدى به إلى مراجعة ما كان يتبناه من مطالب الأمس متجاوزا بذلك حدود المساواة إلى طرح القضية الجزائرية برؤية جديدة وهو ما يؤكده مضمون الرسالة التي وجهها في شهر أفريل 1941 الى المارشال بيتان Pétain والتي ضمنها قوله على الخصوص: ((ان فرنسا قد طورت الجزائر بإدخال النظم الحضارية، ولكنها أهملت الأمر الضروري في عملية التحديث والتطوير وهو الشعب))(2) وكان رد المارشال مخيبا لأي أمل لعباس، إذ أن الرد لم يتضمن أي التزام محدد))(3).

وكان لذلك الرد الغامض والسلبي أثره على توجه فرحات عباس الذي لم يكن يقف موقف المعارض من نظام فيشي، فأصبح ينادي بمطالب قربته من التيار الاستقلالي في الحركة الوطنية، وقد وصف السيد محساس هذا التغير الحاصل في سياسة فرحات عباس، أو على الأصح في الخط السياسي له، بقوله: ((ان التغير السياسي الأكثر تعبيرا في الحركة السياسية الجزائرية هو ذلك الذي أقدم عليه فرحات عباس، والذي أعتبرته بعض الأوساط السياسية الفرنسية بمثابة تغير مفاجيء (خيانة تقريبا) مع ثبوت سوء النية)) ويضيف أن هذه الأوساط هي نفسها التي أعترضت وحالت دون نجاح سياسة الاندماج التي كان يتبناها فرحات عباس(4).

---

(1) د. أبو القاسم سعد آلله، مرجع سابق، ص 199.

(2) نفس المصدر: ص 198.

(3) André NOUSCHI : La naissance du nationalisme Algérien (1914-1954) les éditions de minuit Paris 1962 p.130

(4) Ahmed MAHSAS : le mouvement révolutionnaire en Algérie : op.cit.p.163.

ب ــ نشاط الحركة الوطنية من السرية إلى العلانية:

تميزت سنوات 1940 ــ 1942 بغياب النشاط الحزبي العلني للحركات السياسية الجزائرية بسبب قرارات الحظر الصادرة بشأنها من جهة، وللأساليب القمعية التي سلطت ضد كل من حاول من الجزائريين مناوشة فرنسا المنهزمة، بتقديم مقترحات سياسية معاكسة لارادة السلطات الفرنسية، من جهة أخرى.

ولمواجهة تلك الوضعية، فقد عمد مناضلوا حزب الشعب الجزائري وكذا الحزب الشيوعي الجزائري، إلى النشاط السري، ورغم المتابعة الادارية، والرقابة المشددة على أعضاء حزب الشعب الجزائري، فإنهم واصلوا عملهم سريا في الأوساط الشعبية، مستغلين حالة الهزيمة التي كانت غليها فرنسا لتوعية الجماهير الشعبية بطروحاتهم وأفكارهم الاستقلالية.

وقد اتضح للشعب الجزائري منذ 1940، بما لا يدع أي مجال للشك، أن فرنسا المنهزمة صارت تراهن في استعادة أراضيها على قوات الحلفاء وهو ما تأكد فعلا، إذ بنزول الحلفاء بالشمال الافريقي مالت كفة الحرب بين قوات الحفاء وقوات دول المحور لصالح الحلفاء.

وكان لحلول قوات الحلفاء ((الانجليز والأمريكان)) في منطقة الشمال الافريقي أثره الاستراتيجي لما يتميز به موقع المنطقة من أهمية استراتيجية كان لها أثرها الواضح في سير المعارك البرية والبحرية والجوية. أما بالنسبة للجزائريين فان نزول قوات الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942 كان مناسبة مشجعة للفعاليات الجزائرية لطرح قضية تقرير مصير الشعب الجزائري، معتمدة في ذلك على ما كان قادة دول الحلفاء ووسائل اعلامهم يبشرون به في مواجهة اعلام النازية والفاشية.

وفي هذا الصدد يذكر فرحات عباس أنه في ذلك الحين: ((كانت راديو لندن وموسكو وواشنطن تغمر العالم أجمع بالمناداة بحرية الانسان وبمساواة الشعوب...))(1).

وكانت نظرة الجزائريين لنزول قوات الحلفاء بالجزائر، يطغى عليها طابع التفاؤل والأمل في أن تكون بداية لسقوط الحواجز التي ظلت تحجب الواقع الجزائري عن العالم، خاصة وأن الرئيس الأمريكي روزفيلت كان قد صرح باسم الحلفاء بأن ((حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة ستكون محترمة في العهد الجديد))(2) وكان من شأن ذلك التصريح أن يبعث الأمل في نفوس الجزائريين الذين اعتقد الكثير منهم بأن هناك معطيات جديدة من شأنها مساعدتهم على طرح قضية الوجود الاستعماري في الجزائر، فبدأوا التحرك في هذا الاتجاه. وعرفت الحياة السياسية في الجزائر شيء من الانفراج.

وفي محاولة من السلطات الفرنسية لاحتواء هذا التحرك قصد التحكم في تطوره، أقدم الحاكم العام بيروتون PEYROUTON على اتخاذ بعض الاجراءات تمثلت في اعادة الشرعية للحزب الشيوعي الجزائري، واطلاق سراح المساجين من مناضلي حزب الشعب الجزائري مع تحديد الاقامة بعيدا عن المدن الكبرى... أما مصالي الذي كان مسجونا بسجن (لامبير LAMBÉSE) فقد أفرج عنه في سنة 1943 ليوضع تحت الاقامة الجبرية في بوغاري.

ولم يتم الترخيص لحزب الشعب الجزائري باستئناف نشاطاته بصورة شرعية(3).

---

(1) أنظر: ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 166.
(2) نفس المصدر، ص: 166.
(3) Ahmed MAHSAS op. cit. p. 162.

وكانت تلك الاجراءات التي تحمل في ظاهرها بداية انفراج، وفي باطنها محاولة احتواء وتحكم في تطور الأمور التي بدأت تتجه نحو تحرك سياسي علني لطرح قضية الوجود الاستعماري في الجزائر، وحق الشعب الجزائري في تحقيق طموحاته، والملاحظة الجديرة بالتسجيل في هذا الاطار هي ذلك التحول الحاصل في رؤية النواب، الذين عجلت الحرب العالمية الثانية بانتشار الوعي في وسطهم، ومكنتهم أحداثها وتطوراتها ووعود الحلفاء بالنظر في القضية الجزائرية بعد احلال السلام من تجاوز ما كانوا يطالبون به من اصلاحات إندماجية إلى تبني برنامج يطرح مشكلة الجزائر والنظام الذي ستكون عليه، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وهو ما كان موضوع البيان الذي أعد باسم الشعب الجزائري.

ج ــ بيان الشعب الجزائري:

بتاريخ 22 ديسمبر 1942، وفي خضم ما أحدثه نزول قوات الحلفاء بالجزائر، من تحرك سياسي، تقدم فرحات عباس إلى الحكومة العامة، وممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى ببيان في شكل ((رسالة ممثلي المسلمين الجزائريين إلى السلطات)) والرسالة موقعة من طرف المنتخبين المسلمين للمقاطعات الجزائرية الثلاث(1). وتتضمن المطالبة بأن تكون الجزائر معنية بتطبيق حق تقرير المصير المنادي به من طرف الحلفاء، كما تضمنت الرسالة طلب تنظيم ندوة لاعداد (نظام أساسي سياسي، اقتصادي اجتماعي جديد لهذا البلد). ولمس الجزائريون بعد تلك الرسالة التي لم تجد الصدى الذي كان منتظرا منها، أن ممثلي الحلفاء مثلهم مثل فرنسا كان همهم هو مواجهة قوات دول المحور. وقد عبر عن ذلك السيد محساس بقوله: ان ممثلي فرنسا وحلفاءها كان هدفهم الوحيد، محاربة قوات عدوهم، ومن أجل ذلك كانوا في حاجة لمساعدة الجزائريين وكل شمال افريقيا، لدعم جيوشهم(2).

---

(1) أعتمدت الادارة الفرنسية تنظيما اقليميا للجزائر، بمقتضاه قسمت الجزائر الى ثلاث مناطق: قسنطينة، الجزائر، وهران.

(2) Ahmed MAHSAS op. cit. p. 164.

وفي محاولة من ممثلي فرنسا للتملص من التجاوب مع مضمون الرسالة وجدوا ذريعة مفادها أن الرسالة وجهت إلى (السلطات المسؤولة) وليس إلى (السلطات الفرنسية)، مما جعل الحكومة العامة لفرنسا ترفضها. إلا أن تلك الحجة الواهية لم تثن فرحات عباس عن مواصلة مسعاه، فقدم بعد بضعة أيام نص الرسالة ذاتها مع تغيير تسمية ((السطات المسؤولية)) بـ ((السلطات الفرنسية)) ولم يغير ذلك شيئا في الموقف الفرنسي[1].

وكرد فعل على ما عرفته تلك الرسالة من تجاهل وعدم اعتبار فقد عمدت بعض الوجوه من الحركات السياسية الجزائرية الى الاجتماع في مكتب الأستاذ بومنجل في الجزائر العاصمة[2]، وتم الاتفاق خلال الاجتماع على نشر بيان جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري وكلف الحاضرون فرحات عباس بتحرير.

وقد أعد عباس بيانا مفصلا ضمنه ملخصا، استعراضيا، للوضع الذي آلت إليه الجزائر بعد مرور 112 سنة من الاحتلال الفرنسي لها، وفشل الاصلاحات السابقة، مبرزا أهمية الحربين العالميتين في حياة الشعوب المستعمرة، والوضع بالجزائر منذ نزول الحلفاء بها.

---

(1) IBID. page: 164 et 165.

(2) حضر هذا الاجتماع السادة الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية وغرسي أحمد نائب مالي، وقاضي عبدالقادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين والدكتور الأمين (دباغين) وعسلة (حسين) عضوا حزب الشعب الجزائري والشيخ التبسي والشيخ خيرالدين والشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء والدكتور أبن جلون وفرحات عباس، ومحمد الهادي حمام رئيس جمعية الطلبة والدكتور سعدان مستشار عام.... راجع كتاب الاستعمار لفرحات عباس، ص: 167 مرجع سابق.

ملاحظة: ما وضع بين قوسين من الأسماء هو من وضع الباحث لعدم ورود الأسمين كاملين في المرجع الذي ذكر فيه لقبيهما فقط (الأمين وعسلة) هكذا.

وبعد تذكير البيان بالمبادىء التي تنادي بها الأسرة الدولية، والتي من حق ثمانية ملايين ونصف من المسلمين التطلع للاستفادة منها، تضمن البيان المطالب التالية:

1 ــ إدانة الاستعمار والقضاء عليه، أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر وتحريم إدماجه وضمه عنوة ــ ان هذا النوع من الاستعمار ما هو إلا نوع جماعي من الاستعباد الفردي الذي كان شائعا في التاريخ القديم وفي القرون الوسطى وهو، علاوة على ذلك مصدر النزاع القائم بين الدول الكبرى، ومن ثم مصدر الحروب الناشبة بينها.

2 ــ تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.

3 ــ منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:

أ ــ حرية جميع السكان والمساواة بينهم بدون ميز جنسي ولا ديني.

ب ــ الغاء الاقطاعية الفلاحية وذلك باصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية والرخاء لسواد الجماهير الفلاحية.

ج ــ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية.

د ــ حرية الصحافة وحق الاجتماع.

هـ ــ التعليم المجاني والاجباري لجميع الأطفال ذكورا واناثا.

و ــ حرية الدين لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الدين عن الحكومة على الديانة الاسلامية.

ز ــ مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية اقتداء بما فعلته ملكة انجلترا والجنرال كاترو في سوريا. وتستطيع هذه الحكومة وحدها أن تحمل الشعب الجزائري على الكفاح المشترك وذلك في جو من الوئام والوفاق.

ن ــ اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب(1)

وإذا كان فرحات عباس يقول أنه قام بجولة عبر ربوع القطر الجزائري ليعرض نص البيان على النواب الجزائريين ليصادقوا عليه فإن أسماء الشخصيات التي صادقت على نص البيان المذكور تبين ان مختلف التيارات السياسية الجزائرية تبنت مضمون البيان.

ان خليفة هذا البيان الذي عرف ببيان الشعب الجزائري تجعلنا نقف عند أمرين أثنين:

أولهما: أن فرحات عباس يذكر أنه قام بجولة عبر ربوع القطر ليعرض نص البيان على النواب الجزائريين، ويضمن كتابه قائمة للمصادقين على البيان تضم الى جانب النواب مناضلين معروفين من حزب الشعب الجزائري وأعضاء من جمعية العلماء وشخصيات أخرى(2). مما يؤكد بداية تبلور الوعي بتوحيد موقف التيارات الأساسية في مواجهة الادارة الاستعمارية.

ثانيهما: أن محاور البيان تتضمن مطالب: استنكار الاستعمار، دستور خاص بالجزائر، الحرية والمساواة بين السكان دون تمييز عرقي أو ديني الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية الخ.....

---

(1) ليل الاستعمار، فرحات عباس، مرجع سابق، ص: 169 و 170.

(2) ومن بين النواب الذين صادقوا على سياستنا الجديدة نذكر: السايح عبدالقادر، الدكتور تامزالي، الدكتور ابن جلول، أحمد غرسي، ابن تونس، أو رابح، ابن علي شريف، خيار الطالب عبدالسلام، روني فوديل، أحمد عباسة، دكتور الأخضري، تمزالي خليل تمزالي علاوة، دكتور سعدان، عبدالكريم بوصوف، خالف عبدالرحمان، لالوت محمد، شريف ابن يوسف، الأستاذ مصطفاي، الدكتور فرانسيس، الأستاذ بومنجل، دكتور بن خليل، الأستاذ غريب، عباس محمد صالح، مفدي زكرياء، الأمين العمودي، شريكي، دكتور سماطي، دكتور أيت سي لحمد، الشيخ توفيق المدني، الشريف ابن حبيلس، حفاظ، قاضي.... الخ. راجع كتاب ليل الاستعمار. فرحات عباس، مرجع سابق، ص: 170.

والمعروف أن هذه المطالب كان التيار الاستقلالي الممثل بحزب الشعب الجزائري هو المنادي بها... مما يجعل الطرح القائل بأن البيان كان نتيجة الاتفاق بين مختلف التيارات السياسية الجزائرية، وهو الرأي الذي يذهب الى القول به السيد: محساس الذي يؤكد أن حزب الشعب الجزائري الذي كان محظورا يومئذ، لم يكن في امكانه التعبير بصفة رسمية، لكن المؤكد أن بعض قادته التقوا مرارا بفرحات عباس من أجل تجذير النقاط الأساسية في البيان بعد تجربة 1936 ــ 1937 (مشروع بلوم ــ فيوليت). ويضيف أن فرحات عباس وزملائه لم يكن في مقدورهم مواجهة فشل البيان في حالة التنديد به من قبل حزب الشعب الجزائري... ولذلك فقد أخذ بالأفكار الأساسية المذكورة عند صياغته للبيان، ويعزز محساس قوله هذا بالاستشهاد بقول أحد قادة حزب الشعب أنذاك، وهو السيد: الأمين دباغين الذي ينقل عنه قوله: ((ان مبادرة البيان تعود إلى بعض مسؤولي حزب الشعب الجزائري، لكن قيادة الحزب فضلت في النهاية هذا الحل الاتفاقي))[1].

وقد تمت المصادقة، كما سبق وأن أشرنا، على البيان المذكور بتاريخ 10 فيفري 1943، وتشكل وفدا من الموقعين على البيان[2] قام بتاريخ 31 مارس 1943 بمقابلة الوالي العام (مارسيل بيروتون) وسلمه نص البيان.

وفي اليوم الموالي قام نفس الوفد بتبليغ نص البيان الى ممثلي الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا، وبعثت نسخ منه إلى لندن وإلى الجنرال دوغول وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة[3].

---

(1) MAHSAS op. cit. p. 166.

(2) يتكون الوفد المذكور من السادة: الدكتور بن جلول، الدكتور تامزالي، وأورابح، وابن علي الشريف، والدكتور الأخضري، وفرحات عباس... راجع: ليل الاستعمار لفرحات عباس، مرجع سابق، ص 173.

(3) نفس المصدر: ص 173.

د ــ موقف السلطات الفرنسية من البيان:

لقد كان البيان بالنسبة لفرنسا المنهزمة بمثابة صدمة عنيفة. فالبيان ذيل بتوقيعات نواب كانت تعتقد أنهم لن يتجرأوا حتى على التفكير في وجود شخصية جزائرية خارج الاطار الفرنسي، واذا بهم يتبنون مطالب من شأن الاستجابة لها التسليم بزوال فرنسا القوية وانهيار الامبراطورية التي استمدت فرنسا قوتها منها. خاصة وأن هذه المطالب تطرح وفرنسا تعيش وقع الهزيمة العسكرية والانقسام السياسي.

ومما زاد من خيبة الادارة الاستعمارية أن هذا البيان يمثل انقلابا جذريا في مواقف أولئك النواب الذين كانت ترى أنها صنعتهم صنعا وجعلت منهم على حد تعبير فرحات عباس: ((عبيدا طائعين، وعملاء خاضعين فإذا بهم بين عشية وضحاها، قلبوا له (للاستعمار)) ظهر المجن ففلتوا من يده وعادوا إلى سواء السبيل، فانضموا إلى الحركة الوطنية))(1).

وانطلاقا من الوضعية الحرجة التي كانت عليها فرنسا، فقد عمدت السلطات الفرنسية الى التعامل مع المطالب التي التفت حولها القوى السياسية والجمعوية الجزائرية، على اختلاف إتجاهاتها السياسية، وانتماءاتها الاجتماعية، باعتماد أسلوب المناورة السياسية، والتظاهر في البداية بامكانية النظر في المطالب التي تضمنها البيان.

وقد تحكم في تحديد طبيعة الموقف الفرنسي من المطالب الجزائرية، وضعها ووضع الحلفاء في الجبهة العسكرية، إذ تميز الموقف الفرنسي من البيان في المرحلة الأولى بموافقة الوالي العام (مارسيل بيروتون) على أخذ البيان بعين الاعتبار ووعد بتكوين لجنة لدراسة شؤون المسلمين الاقتصادية والاجتماعية

---

(1) نفس المصدر: ص 171.

وهو ما تم فعلا في 3 أفريل 1943 إذ أعلن عن تكوين لجنة سميت (لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الاسلامي). وطلب من النواب تقديم اقتراحات أكثر تماشيا للاصلاح، وقدمها له النواب في لجان الوفود المالية في أواخر مايو، وكانت الوثيقة التي تبحث ذلك سميت (الملحق) أكثر دقة من البيان نفسه(1).

وكانت اللجنة المشكلة من طرف الوالي العام قد اجتمعت مرتين من 14 إلى 17 أفريل ثم من 23 إلى 26 جوان. وصادقت على لائحة اصلاحات عرفت باسم (ملحق البيان) ذلك بحضور مندوب الحكومة الفرنسية السيد: بيرك BIRK أما مضمون الملحق المعد بناء على طلب الوالي العام فهو يتكون من فصلين، الأول خاص باصلاحات آجلة لما بعد الحرب، ويتضمن على الخصوص (عند نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة جزائرية لها دستورها الخاص يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب من طرف الجزائريين قاطبة)(2).

أما الاصلاحات العاجلة والتي خصص لها الفصل الثاني فهي تتمثل على الخصوص فيمايلي:

ـ مشاركة النواب المسلمين في حكومة وطنهم وإدارته، مشاركة عاجلة وحقيقية وذلك بتحويل الولاية العامة الى حكومة جزائرية مكونة من وزراء مسلمين ووزراء فرنسويين.

ـ تقليد الوالي العام رئاسة الحكومة، ويكون بمثابة سفير فرنسا في الجزائر ومندوبها السامي.

---

(1) جوان جليسبي: ثورة الجزائر، ترجمة راشد البراوي، عبدالرحمان صدقي أبو طالب الدار المصرية للتأليف والنشر: 1966، ص 73.
(2) ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 174.

تمثيل المسلمين والفرنسويين في مختلف الهيئات والمجالس الحكومية والاقليمية والادارية والنقابية الخ....

ـــ الادارة الذاتية للبلديات القائمة طبقا لقانون 1884 (البلديات المختلطة) وتصبح الجماعة مجلسا بلديا وشيخها هو رئيس الدوار.

ـــ المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الوظيف العمومي: توظيف، وترقية، وراتبا وتقاعدا. الخ...

ـــ الغاء جميع القوانين والاجراءات الاستثنائية.

ـــ المساواة أمام ضريبة الدم: المساواة في التجنيد والغاء (التجنيد الأهلي).

ـــ رفع الراية الجزائرية من طرف المجندين الجزائريين في الجبهة العسكرية. ((ان كانت الراية الجزائرية تخفق إلى جانب الراية الفرنسوية، فلابد أن ترتفع معنوية جنودنا))(1).

وان كانت السلطات الفرنسية، كما ذكرنا، قد تظاهرت في البداية بقبول البيان من حيث المبدأ، وشكلت له لجنة دراسة، فإنها سرعان ما أظهرت موقفها الحقيقي القائم على رفض المطالب التي تضمنها البيان، وأخذ الموقف الفرنسي يتحول من الليونة والتفهم الذي ظهر بهما الوالي العام (بيروتون) إلى الرفض والتشدد إزاء البيان وموقعيه، ويتجلى ذلك فيمايلي:

ـــ اعلان الجنيرال كاترو CATROUX بصفته مفوض الدولة لشؤون المسلمين بأن ((الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا) و ((لن تقبل فرنسا أبدا برؤية جزائر مستقلة))(2).

---

(1) نفس المصدر، ص: 174، 175، 176، 177؛ تم في شهر جوان 1943 تعيين الجنرال كاترو مسؤولا عن شؤون المسلمين الجزائريين خلفا للسيد: بيروتون.

(2) A. NOUSHI op. cit, p. 136.

ـــ عند انعقاد الدورة غير العادية للجان الوفود المالية بتاريخ 22 سبتمبر 1943 أكد النواب المسلمون تمسكهم ووفائهم للمبادىء التي تضمنها البيان والملحق.

ـــ أعلن كاترو المعروف ببطشه وتنكيله ضد الشعب السوري عندما كان مفوضا للسلطات الفرنسية، أنه لا يرى نفسه ملزما بالوفاء بتعهدات سلفه ولا بالتزاماته(1) والملاحظ أن كاترو كان يحظى بثقة دوغول الذي يرى أنه شخصية ذات كفاءة عليا لتمثيل فرنسا الحرة كما جاء في أكثر من موقع في مذكرات دوغول.

وكان رد النواب المسلمين الجزائريين على مواقف (كاترو) CATROUX قد تمثل في البداية في مقاطعة جلسات النيابة العامة التي عقدت بتاريخ 1943/09/22 مبدين تمسكهم بالبيان، فثارت ثائرة الوالي العام الذي أقدم على حل القسم (الانديجاني) للنيابة العامة واعتقل فرحات عباس والسايح عبدالقادر(2) وفرضت عليهما الاقامة الجبرية ونفيا إلى (تبلبلة)) بالجنوب الوهراني(3) غير أن مقاطعة النواب لجلسة الوفود المالية المنعقدة في شهر سبتمبر سرعان ما تفككت نتيجة (تقدم أثنا عشر من الموقعين على البيان الجزائري واعتذروا للحاكم العام عما بدر منهم من مقاطعة المجالس المالية. وأكدوا له وطنيتهم وولائهم لفرنسا))(4).

---

(1) سعد آفة، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 231.

(2) ينسب عبدالرحمان بن ابراهيم بن العقون في هذا الصدد للسيد بن خدة مايلي: ((وقد ذكرني الأخ الأستاذ بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة آخر حرب التحرير بمايلي: لقد كان من أسباب هذه المظاهرات زيادة على اعتقال فرحات عباس وعبدالقادر السائح، اعتقال جماعة أخرى ومنهم الأمين دباغين، ومزغنة وابن خدة، وجماعة أخرى من شباب البليدة والجزائر العاصمة، بسبب أنهم كانوا يدعون ضد التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي، والدعوة إلى الوقوف مع مطالب البيان الجزائري)). راجع في هذا الشأن كتاب (الكفاح القومي والسياسي لصاحبه عبدالرحمان بن ابراهيم بن العقون ج2 1936 ـــ 1945م المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، ص: 248.

(3) عباس، ليل الاستعمار مرجع سابق، ص: 178.

(4) سعد آفة مرجع سابق، ص: 233 وكذا: A. NOUSHI. op. cit. p. 137

وهذا الموقف من النواب المتخاذلين زاد من تشدد المتشددين في الجانب الفرنسي والرافضين لكل اصلاح، كما أعطى للجنرال (كاترو CATROUX) صورة عن ضعف تماسك صفوف الجماعة الموقعة على البيان.

إلا أن الانطباع الذي تكون لدى الوالي العام لم يدم طويلا، إذ كان رد الفعل الشعبي على تلك الاجراءات ردا عنيفا، فقد عرفت مدن الجزائر وقسنطينة وسطيف وغيرها مظاهرات شعبية احتجاجية اضطر تحت ضغطها الجنرال كاترو إلى إلغاء قرار حل قسم النواب وأطلق سراح عباس والسايح(1).

وأمام هذا المنحى فقد أيقن الجزائريون أن الحلفاء لن يحركوا ساكنا فهم يرون أن قضية الجزائر شأن فرنسي داخلي، وفي هذا الشأن يذكر أن رد الحلفاء على الجزائريين أنهم قالوا لهم: ((نحن جئنا لمحاربة المحور أما قضايا الجزائر الخاصة فتبقى بينهم وبين الفرنسيين))، وعند استفسار الجزائريين لهم عن موقفهم في حالة محاربة الجزائريين للفرنسيين أجابوا بأن: ((الفرنسيين حلفاؤهم وكل عمل ضدهم يعتبرونه عملا موجها لهم ويقاومونه بكل شدة وعنف))(2). ان هذا الموقف ليس فيه مايدعو إلى الاستغراب ذلك أن حكومات دول الحلفاء وفي المقدمة حكومة انجلترا كانت قد أعلنت تأييدها لحركة دوغول، الذي ينوه في مذكراته بموقف الحكومة البريطانية ازاء حركته والمستعمرات الفرنسية فقد سجل في مراسلته للسيد (ونستون تشرشل) رئيس الوزراء البريطاني ارتياحه للموقف الذي أعلنته حكومة بريطانيا لحكومة فيشي بشأن:

---

(1) أنظر عباس فرحات: مرجع سابق، ص: 179.
(2) صلاح محمد: الواضح في التاريخ المعاصر (1939 ــ 1991) منشورات القصبة الجزائر 1994، ص: 40.

أ ــ عزمها في الاستمرار على تأييد حركة الجنرال ديغول في المنتعمرات التي انضوت إلى سلطته، والتي ستنضوي إليها.

ب ــ نيتها الرسمية في المساهمة بإعادة الاستقلال لفرنسا وعظمتها بعد الحرب ولا سيما إعادة المستعمرات(1).

ولم يخب الحلفاء أمل دوغول بشأن مستعمرات فرنسا خاصة في افريقيا إذ لم تعرف ازاءها رفضا من حكومات الحلفاء الذين سكتوا حتى على القمع الذي تعرضت له شعوب بعض المستعمرات من طرف القوات الفرنسية.

وكان دوغول قد اختار الجزائر ليجعل منها مركزه، وقيادة أركان حربه حتى يكون كما قال (في وسط المعركة).

وعند حلوله بقسنطينة في 12 ديسمبر 1943 قادما إليها من برزافيل، ألقي خطابه المعروف والذي حاول فيه احتواء الاستياء العام الذي كانت عليه الجماهير الجزائرية نتيجة ما قوبلت به مطالبها من جهة، والظهور أمام الحلفاء بمظهر المهتم لما يجري في الجزائر، ولذلك فقد أعلن دوغول في خطابه ضرورة النظر في مطالب الجزائريين واعدا إياهم باصلاحات.

وأصدر دوغول بتاريخ 1943/12/19 قرارا تم بمقتضاه إنشاء: ((لجنة لاعداد برنامج الاصلاحات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية لصالح الفرنسيين المسلمين بالجزائر))(2).

---

(1) الجنرال دوغول، مذكرات الحرب، النفير 1940 ــ 1942 منشورات عويدات بيروت، ترجمة عبداللطيف شرارة، مراجعة أحمد عويدات الطبعة الثالثة 1981، ص: 384.

(2) le mouvement national Algerien texles 1912 - 1954. 2e edition claud COLLOT-JEAN-ROBERT-HENRY/O.P.U Alger 1981, p. 171.

وقد التقى أعضاء هذه اللجنة بزعماء الحركات السياسية والتمثيلية الجزائرية وهم: السادة: عبدالقادر الساعي وفرحات عباس، مصالي الحاج، محمد البشير الابراهيمي عمار وزقان، وابراهيم بيوض. بصفتهم ممثلين للحركات التي قدمت تقارير مكتوبة وموقعة، بالتواريخ التالية:

ـــ تقرير الحزب الشوعي الجزائري، قدمه السيد عمار وزقان بتاريخ 23 ديسمبر 1943.

ـــ تقرير النواب المسلمين الجزائريين، قدم ووقع من طرف السيدان: فرحات عباس، الساعي في 3 جانفي 1944.

ـــ تقرير جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قدم ووقع من طرف السيد، البشير الابراهيمي في 3 جانفي 1944.

ـــ تصريح مصالي الحاج[1]، وقع من طرف مصالي الحاج، شلالة ريبال يوم الجمعة 7 جانفي 1944.

ـــ مذكرة ابراهيم بيوض عن أبناء وادي ميزاب، الشيخ بيوض الجزائر 3 جانفي 1944[2].

ان الدارس لمضمون التقارير المذكورة أعلاه، كما وردت بنصها الكامل، يستخلص جملة من المواقف، نذكر منها على الخصوص، مايلي:

1 ـــ تمسك النواب بروح البيان من خلال اعادة التأكيد، خلصة في المجال السياسي، على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.... الخ، أما جمعية العلماء فقد أكدت على وجوب القيام باصلاحات سياسية عبرت عنها

---

(1) ان ما يلاحظ على تصريح مصالي مايلي: توقيع تصريحه بيوم الجمعة (ولذلك دلالته) كما أن أعضاء لجنة الاصلاحات استقبلت التقرير (التصريح) المقدم من مصالي بصفته الشخصية لكون حزب الشعب الجزائري الذي يرأسه كان محظورا من النشاط.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع نصوص التقارير كاملة في كتاب: الكفاح القومي والسياسي، الجزء الثاني، لصاحبه عبدالرحمان بن العقون، مرجع سابق، ص من 251 إلى 269.

بقولها: تبديل النظم الاستعمارية بنظام حكومي، حكومة جزائرية مسؤولة أمام برلمان جزائري، وبالنسبة لمصالي الحاج فإنه دعا إلى اعتماد سياسة تحرير لحل القضية الجزائرية مجددا مواقفه الداعية للاستقلال.

2 ــ مطالبة الحزب الشيوعي بتعميم حق المواطنة الفرنسية (الجنسية) على مختلف الفئات المهنية والاجتماعية وعدم اقتصار الحقوق السياسية على النخبة.

3 ــ حدوث تطور نوعي في طروحات وأفكار النواب والعلماء الذين بدأوا ينحون نحو مطالب حزب الشعب الجزائري المعبر عنها في الثلاثينات، وان لم يكن ذلك التطور في الطروحات يتسم بالجذرية والاستقلالية الصريحة، إلا أنه يعد قفزة معتبرة في فكر وتصور النواب والعلماء.

وكان من شأن تطور موقف النواب والعلماء أن يعزز موقف حزب الشعب الجزائري الرافض للوعود الاصلاحية والمنادي ببرنامج استقلالي، ازاء السياسة الفرنسية المبنية على المناورة لربح الوقت.

وهكذا فان الموقف الجزائري تميز بالتشدد تجاه السلطات الفرنسية التي لم تخطو أية خطوة ايجابية نحو الاستجابة للمطالب الجزائرية.

إذ لم يتمكن دوغول من استيعاب ما يجري على الساحة الجزائرية ولم يهضم المطالب الجزائرية، وظل تحت تأثير وهم الامبراطورية الفرنسية يتعامل مع القضية الجزائرية تعامل سابقيه، إذ عمد في 7 مارس 1944 إلى إصدار مرسوم يعد باصلاحات مستمدة من مشروع بلوم ــ فيوليت الذي كانت حكومة (الجبهة الشعبية) قد طرحته بعد وصولها للسلطة في فرنسا سنة 1936، ورفضه حزب الشعب الجزائري، في حينه قبل أن يعرض على البرلمان الفرنسي سنة 1937 ويرفضه بدوره تحت ضغط

المستوطنين الأوروبيين بالجزائر، بالرغم من تواضع الاصلاحات التي كان يتضمنها، فضلا عن كونه يقسم الجزائريين الى نخبة يمنحها حق المواطنة الفرنسية، وجماهير قاصرة لا تستحق حق المواطنة.

وإذا كان النواب قد هللوا في الثلاثينات لمشروع بلوم ــ فيوليت، فان اندلاع الحرب العالمية، وانكسار فرنسا ورفضها لمشروع بيان الشعب الجزائري، واعتمادها للمناورة وسياسة كسب الوقت، هذه العوامل وغيرها كان لها انعكاسها ووقعها على النواب الذين صاروا يرفضون ما كانوا ينادون به في الثلاثينات، ولذلك فان الاصلاحات التي وعد بها مرسوم 7 مارس 1944 لم تحض برضا النواب، فضلا عن الرفض المطلق لحزب الشعب الجزائري للوعود باصلاحات كبديل لمطالبه الاستقلالية.

وفي زخم تلك الأحداث اتجه الرافضون لمرسوم 7 مارس 1944 والمتمسكون ببيان الشعب الجزائري الى التفكير في إنشاء اطار تنظيمي للدفاع عن البيان. وكان الرد سريعا إذ لم يكد يمضي أسبوعا واحدا على صدور مرسوم 7 مارس 1944 حتى ظهرت حركة أحباب البيان والحرية.

هـ ــ أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944:

تأسست حركة (أحباب البيان والحرية) بمدينة سطيف في 14 مارس 1944، وإذا كان الثابت من القانون الأساسي لهذه الحركة المودع لدى عمالة قسنطينة من طرف محرره السيد: فرحات عباس، أن تسمية الحركة هي (أحباب البيان والحرية)(1). فان هناك من يذكر بأن الاسم الأول كان كما يلي: (أحباب البيان الجزائري) إلا أن حزب الشعب اشترط لمشاركته في التجمع زيادة كلمة ((والحرية)) فقبل فرحات عباس بذلك(2).

---

(1) MN.A claud-jen ROBBRT. op. cit p. 187.

(2) عبدالرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، مرجع سابق، ص: 282.

ووضعت أهداف لهذه الحركة تتمثل فيمايلي:

ـــ المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة، هي الدفاع عن البيان.

ـــ نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركتنا.

ـــ استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها ثم حددنا وسائل نشاط حركتنا كما يلي:

ـــ اسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد.

ـــ اقناع الجماهير بمشروعية حركتنا وخلق تيار مؤازر للبيان.

ـــ ترويج فكرة انشاء دولة جزائرية، وتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فيدبرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار وخلق روح التضامن في الجزائر بين الأسرائليين والمسلمين والمسيحيين وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء والضراء تلك الروح التي هي حسب رونان ((أساس تكوين كل أمة)) (المادة الرابعة)(1).

وإذا كان مناضلو حزب الشعب الجزائري، والنواب من الذين ظلوا متمسكين بالبيان، وجمعية العلماء، انظموا لهذه الحركة بعد دعوة عباس لهم فان الحزب الشيوعي رفض المشاركة في الحركة. وأعلن عن تأسيسه لحركة ((بيان أحباب الديمقراطية)) مؤيدة لسياسة الادماج ومطالبة بمطالب اجتماعية.

وقد أصبحت حركة (أحباب البيان والحرية) الحركة المستقطبة للجماهير الجزائرية، في ظل حظر حزب الشعب الجزائري، وقد أقدمت الحركة على تعليق لافتات بالعربية في أهم المدن الجزائرية كتب عليها ((لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية، وتسقط الجنسية الفرنسية وتعيش

---

(1) فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 181 ـــ 182.

الجنسية الجزائرية للجميع))[1]. ان رفع هذه الشعارات كان بمثابة تعبير عن موقف الرفض للاصلاحات التي وعدت بها السلطات الفرنسية الاستعمارية في مرسوم 7 مارس 1944.

ومثلت حركة أحباب البيان جبهة وطنية فعلية بالتفاف بعض النواب والمثقفين والعلماء وحزب الشعب حولها، في وقت كان الجزائريون فيه في حاجة الى قيادة وطنية لمواجهة مناورات الادارة الاستعمارية.

وهكذا فإن تحالف ((كل التشكيلات الجزائرية التي أصبحت مقتنعة بفكرة الاستقلال أعطى لأحباب البيان والحرية قاعدة شعبية واسعة ونمى بشكل واسع نفوذها السياسي واندفع الطلبة والكشافة والشباب بصورة عامة في الحركة وساد البلاد حماسا شعبيا عظيما وتم القيام بعملية تخريب منهجية لسياسة فرنسا الادماجية واقناع المستفيدين من مرسوم 7 مارس 1944 بعدم تسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية الخاصة بالقسم الأول))[2].

ونجحت هذه الحركة في تجنيد الجماهير الشعبية إذ وصل عدد منخرطيها الى 500 ألف منخرط، وكانت فرصة لأعضاء الحزب المنحل (حزب الشعب) لجعل الحركة الجديدة ستارا شرعيا لنشاطهم، إذ يذكر الأستاذ سعد آلله أنه قد ((انضم عدد كبير منهم من أعضاء حزب الشعب الجزائري)) إلى الحزب الجديد سواء عن اقتناع بأهدافه أو عن جعله ستارا يحققون من ورائه أهدافهم))[3].

---

(1) سعد آلله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص 241 مرجع سابق.
(2) ميثاق الجزائر 1964، جبهة التحرير الوطني، ص: 15.
(3) سعد آلله مرجع سابق ، ص: 247.

وعلى الرغم من أن هذه الحركة قد جمعت عناصر غير متجانسة وذات رؤى متعددة في الكثير من القضايا، وبالخصوص في موقفها من سياسة الادماج ونظرتها الاجتماعية والسياسية، فان السلطات الفرنسية شعرت بخطورتها وشرعت في تدبير المؤامرات ضدها، إلا أن التيار الاستقلالي تمكن من توجيه هذه الحركة الوجهة الوطنية، فأثناء ((المؤتمر الذي انعقد من 2 إلى 4 مارس 1945 استطاع التيار الوطني الشعبي أن يحرز الأغلبية ضد اتجاه النواب الذي كان يؤيد إقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا، ونال مصادقة المؤتمر على قرار يطالب ببرلمان وحكومة جزائريين متخلصين من أية روابط مع فرنسا))(1).

وفي الوقت الذي كان فيه التيار الوطني قد أحرز داخل حركة ((أحباب البيان والحرية)) على الأغلبية المنادية ببرلمان وحكومة جزائرية، كان العرب في مؤتمر ((هيليوبوليس)) يبحثون تكوين ((جامعة عربية))، وهو حادث كانت له ردود فعل عميقة في افريقيا الشمالية(2).

أما رد الادارة الاستعمارية عن القرار الذي صادقت عليه أغلبية المؤتمرين والمتضمن المطالبة بحكومة وبرلمان جزائريين، فقد تمثل في متابعة ومضايقة العناصر الوطنية، حيث أقدمت الادارة الاستعمارية على إعادة مصالي الحاج إلى إلى السجن في بوغار يوم 18 أفريل 1945، كتعبير عن عجزها على مواجهة ما أصبحت تمثله حركة أحباب البيان في أوساط الشعب الجزائري من وجود.

ولم يكن من شأن الاجراء القاضي بسجن مصالي الحاج أن يمردون رد فعل شعبي فقد قوبل ((بموجة من السخط والمظاهرات لصالح

---

(1) ميثاق الجزائر 1964 مرجع سابق: ص 17.

(2) جليسي، ثورة الجزائر، مرجع سابق، ص: 77.

إطلاق سراحه، فنقلته السلطات الفرنسية إلى شرشال ثم إلى المنيعة بالجنوب الجزائري ومنها إلى برازافيل بإفريقا))[1].

وحل الفاتح من ماي 1945 اليوم العالمي للعمال، فنظم الجزائريون مظاهرات في مختلف المدن، كانت في أغلبها هادئة وسلمية، كما قام أعضاء حزب الشعب المنحل وانصاره بمظاهرات رفعوا فيها العلم الوطني، ونادوا باطلاق سراح مصالي الحاج واستقلال الجزائر.

وكانت تلك المظاهرات[2] متميزة من حيث التنظيم، إذ عمد حزب الشعب الجزائري الى المبادرة بتنظيم (مظاهرات متكونة من مسلمين فقط)[3] واعطائها الطابع السياسي الوطني من خلال الشعارات التي رفعها المتظاهرون ونادوا بها في مسيراتهم مثل: اطلاق سراح مصالي الحاج، استقلال الجزائر، تحيا الجزائر حرة....

ومن أجل تأكيد حضوره في الشارع الجزائري فقد أمر حزب الشعب الجزائري بتنظيم مظاهرات في أول ماي في المدن الكبرى وبالخصوص في المدن التالية:

((الجزائر، وهران، بجاية، تلمسان، قسنطينة، مستغانم، قالمة، غيليزان، سطيف، باتنة، بسكرة، عين البيضاء، خنشلة سيدي بلعباس، سوق أهراس، شرشال، مليانة، سكيكدة، وسعيدة، عنابة، تبسة.... الخ)[4].

---

(1) سعد الله، مرجع سابق، ص: 252.

(2) كانت حكومة فيشي أصدرت تشريعا بمقتضاه منعت الاحتفالات بأول ماي، وهو التشريع الذي ألغته الحكومة الفرنسية المؤقتة والتي كان الحزب الشيوعي الفرنسي من القوى المشكلة لها.

(3) 8 ماي 1945 في الجزائر: رضوان عياد ثابت، ديوان المطبوعات الجامعية 1986، ص: 40—41.

(4) نفس المصدر، ص: 40 — 41.

وكان واضحا من خلال الأحداث التي عرفها الفاتح ماي 1945 أن الشعب الجزائري صار ناقما على الوجود الاستيطاني للمستوطنين الأوروبيين، وزال من نفسه كل خوف، وأصبح مستعدا للمخاطر من خلال ردود فعله في كثير من جهات الوطن على تلك المحاولات من الشرطة التي عملت على وقف المظاهرات في بعض مناطق البلاد، تحت تأثير رفض مضمون الشعارات المكتوبة في اللافتات المرفوعة من طرف المتظاهرين، مما أدى للاصطدام بين المتظاهرين وقوات الشرطة في العديد من جهات الوطن ففي وهران ((صباح أول ماي انطلق الموكب من الحمري رافعا لافتات مارا أمام مقر أصحاب البيان والحرية حيث وقف، ثم استئناف مسيرته. انظم إليه متظاهرون آخرون وبأيديهم لافتات أخرى مكتوب عليها: (أطلقوا سراح الزعيم ميصالي). حاولت الشرطة أن تتدخل، رد المتظاهرون عليها بالحجارة. وهذا ما سبب مشاجرة عنيفة، أطلق فيها طلقات نارية واستعمل المتظاهرون بالخصوص مطرقات وسكاكين. كانت حصيلة هذه المظاهرات: متظاهر ميت، قتل بالرصاص وعدة جرحى من الطرفين، بعد ذلك تمركزت الشرطة في الأماكن الاستراتيجية للمدينة))[1].

وفي نفس اليوم حدثت نفس الحوادث في العديد من المدن الجزائرية ففي مدينة الجزائر ((مر موكب المتظاهرين عبر شارع باب عزون وهو ينادي أيضا باطلاق سراح مصالي إلا أنه حصر من طرف الشرطة في شارع أزلي ISLY قرب الأروقة. حاول رجال الشرطة نزع اللافتات بقوة من أيدي المتظاهرين والتي كان مكتوب عليها: (تحيا الجزائر حرة). وقع صدام بينهم وبين رجال الشرطة. استعمل الأوروبيون من شرفهم السلاح الناري الذي تسبب في قتل متظاهرين: زيار عبدالقادر والحفاف، وجرح 19 شخص أنقض محمد زكال الراية الملطخة بالدم كما سجل 6 جرحى في

---

(1) نفس المصدر، ص: 41.

فوف الشرطة التي ألقت القبض على اثنى وثلاثين وطني ووصل ظاهرون أخرون الى البريد المركزي يتغنون بنشيد الحزب رافعين سبابة د اليمنى نحو السماء))[1].

ونفس السيناريو عاشته معظم المدن الجزائرية وكانت نهاية ذلك اليوم . سجلت عشرات الضحايا (أموات) ومئات من الجرحى في صفوف زائريين.

وكان لتلك الحوادث ونتائجها الزيادة في إصرار الجزائريين وعزمهم على ابعة المعركة رغم ما سلط عليهم من متابعات ومضايقات واجراءات اعتقال، لم يكد يحل اليوم 3 من ماي حتى جرت مظاهرات في مدينة عنابة أخذت بعا خاصا ((حيث كان سقوط برلين فرصة لتكوين جماعات وبشكل تلقائي وسط المدينة باعثين الشعارات كما اصطدموا بالعناصر الأوروبية وشارك في ـه المظاهرات المفاجئة حوالي 500 شخص))[2].

والملاحظ أن تلك الأحداث كانت تنبيء بمؤشرات جديدة تتمثل عزم الجزائريين على مجابهة فرنسا التي فقدت هيبتها لدى الانسان الجزائري لال الحرب العالمية الثانية، وزالت من نفسه عقدة الخوف من قوة فرنسا ي كان يخشاها، وزادت حدة حقده علي المستوطنين الأوروبيين العنصريين .ين يستغلونه ويحتقرونه في أرضه وبلاده... كل تلك المؤشرات كانت كد بأن علاقة الجزائري بالسلطة الفرنسية مقبلة على فعل يؤدي الى طيعة النهائية وهو ما تمثله مجازر 8 ماي 1945.

ولابراز حجم تلك المجازر المرتكبة في حق الجزائريين فأنني سأخصص صل الموالي لتناول الأعمال القمعية ورودود الفعل التي قوبلت بها من طرف ستوطنين والادارة الاستعمارية ومختلف القوى السياسية الجزائرية.

) نفس المصدر، ص: 41.
) نفس المصدر، ص: 44.

الفصل الثالث

مجازر 8 ماي 45 وردود الفعل

كانت مظاهرات أول ماي 1945 وما نجم عنها من ملاحقات واستفزاز الشرطة للمتظاهرين الجزائريين، قد لفتت أنظار الحلفاء الذين يبدو أنهم كانوا حتى ذلك اليوم لم يكونوا فكرة كاملة عن حقيقة موقف الشارع الجزائري من الوجود الفرنسي بالجزائر.

وفي المقابل فان ممثلي الادارة الاستعمارية بالجزائر عاشوا طيلة الأسبوع الأول من ماي 1945، في حالة تأهب قصوى للتعامل مع تلك المظاهرات التلقائية والمعزولة عن بعضها البعض، هنا وهناك، والتي أظهرت في مجملها الحماس والغليان الذي ساد الجزائريون والاستعداد الذي أبدوه لمواجهة الأوربيين...

وهي مقدمات كانت كلها تنذر بأن الجزائر مقبلة على وضع من الصعب التكهن بالنتائج التي تترتب عنه.

وإذا كان من المتعذر على الباحث، في ظل بقاء الكثير من الأسئلة الخاصة بتنظيم مظاهرات 8 ماي 1945 دون إجابة كاملة من مزامني الحدث وصانعيه، فان ذلك لا يمنعنا من محاولة تناول تلك المظاهرات ونتائجها وردود الفعل التي سجلتها من خلال النقاط التالية:

أ ــ مظاهرات 8 ماي 1945.

ب ــ الأعمال القمعية.

ج ــ ردود فعل الادارة الاستعمارية.

أ ــ تنظيم المظاهرات:

عرف 8 ماي 1945 في معظم أرجاء المعمورة، مظاهرات للتعبير عن فرحة شعوب العالم بزوال خطر النازية والفاشية.

وإذا كان الجزائريون، على غرار باقي شعوب العالم أرادوا المشاركة في هذه الفرحة والتعبير من خلالها، وسلميا، عن المطالب التي كانوا ينادون بها والحرب على أشدها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فان إقدام الادارة الاستعمارية على تحويل تلك المظاهرات السلمية الى معارك دامية جعلت السؤال عن طبيعة تلك المظاهرات والجهة التي أمرت بها يتحول مع الوقت إلى سؤال ــ لغز.

فإذا كان المعروف أن حزب الشعب الجزائري، كان محظورا، لكنه ينشط سريا، إلى جانب وجوده الفاعل والمؤثر في حركة أحباب البيان والحرية وفي كل ما يصدر عنها، فان الجهة (الحركة) التي دعت إلى تنظيم تلك المظاهرات ورفع تلك الشعارات مازالت لحد اليوم محل جدل بين من يقول بأن حزب الشعب الجزائري هو الذي دعا إلى تلك المظاهرات، وبين من يقول بأن المظاهرات دعي لها من طرف: حركة أحباب البيان والحرية، وقائل آخر بأن الادارة الاستعمارية هي التي سعت لتنظيم تلك المظاهرات لاحباك مؤامرتها ضد الشعب الجزائري.

ومما يزيد من تعقيد هذا الجدل ما كتبه فرحات عباس شخصيا بصفته رئيس حركة أحباب البيان والحرية في تلك الفترة، فعباس يقول أنه في شهر أفريل 1945 رقي ((لستراد كاربونال lestrade CARBONNEL) الذي كان حاكما ببلدية مختلطة Commune Mixte إلى درجة عامل عمالة (والي) وقد باح إلى الدكتور سعدان ــ وكان هذا نائبا عماليا (على مستوى الولاية) ــ ((بأن حوادث ستقع، وأن حزبا كبيرا سيحل)). كما أن النائب

أبو Abbo الاستعماري الكبير طالما ردد أمام الناس ((أن تشويشات ستنفجر ويتحتم على الجنرال ديغول التراجع عن قرار السابع مارس 1944 , وكان هذا المستعمر من أكبر أضداد القرار(1).

ولا شك أن المتأمل في قول هذين الاستعماريين يؤكد وجود سبق أصرار وترصد في وسط المستوطنين للاقدام على أفعال وارتكاب مجازر ضد المسلمين تظهر مدى عدم موافقة المستوطنين الأوربيين في الجزائر على السياسة الاصلاحية التي وعدت بها حكومتهم المسلمين فيما عرف بمرسوم 7 مارس 1944.

ان القائلين بأن مجازر 8 ماي 1945 كانت بمثابة (مؤامرة) يستندون في تأسيس قولهم إلى النية المسبقة للاستعماريين لضرب الحركة الوطنية ضربة قاضية من جهة، وللحيلولة دون أي اصلاح تقدم عليه الحكومة الفرنسية لصالح الجزائريين من جهة أخرى، وهو ما يقتضي منا في محاولة للأجابة عن المظاهرات التي جرت في 8 ماي 1945 ابراز مختلف الطروحات حول الجهة المنظمة للمظاهرات وطبيعتها أي هل أن المظاهرات كانت من تنظيم حركة أحباب البيان والحرية، أو من تنظيم حزب الشعب الجزائري، أم أنها كانت ((مؤامرة)) من الادارة الاستعمارية وغلاة الاستيطان.

1 ــ حركة أحباب البيان والحرية:

كثيرة هي الأقلام التي تناولت مجازر 8 ماي 1945 معتبرة أنها تمت بناء على دعوة من حركة أحباب البيان، فالدكتور يحي بوعزيز يذكر في لقاء تلفزيوني في ليلة الفاتح من نوفمبر 1994 أن ((حركة أحباب البيان والحرية هي التي دعت لمظاهرات 8 ماي 1945)) ونفس القول نجده عند

---

(1) ليل الاستعمار، ص: 153 ــ 154.

السيد: محساس الذي يقول: ((ان مظاهرات 8 ماي 1945، كما نعرف، نظمت تحت إشراف أحباب البيان والحرية))[1].

ويذهب أحد الشهود إلى القول بأن مدينة بوسعادة كانت تتبع حزب فرحات عباس وليس حزب الشعب الجزائري وأنه في ((عشية 8 ماي انتشر الأمر من شخص لآخر للقيام بمظاهرة. في ذلك اليوم تجمع المتظاهرون من كل شوراع بوسعادة وتوجهوا نحو وسط المدينة وحيث يوجد المركز التجاري حاليا وجروا معهم كل الأشخاص الذين صادفوهم في طريقهم))[2]. إلا أن هذه الأقوال والشهادات التي تنسب الأمر بتنظيم المظاهرات إلى حركة أحباب البيان والحرية تصطدم بما يعتبر بمثابة تفنيد من طرف رئيس الحركة السيد: عباس الذي يذكر أنه في مدينة سطيف وأثناء ليلة الثامن ماي أشيع أن رخصة أعطيت للمسلمين ليقوموا بمظاهرات. ويدعي (هكذا) رئيس الدائرة أن أحدا من حركة أحباب البيان والحرية جاء ليطلبها و لم يلزم بتقديم طلب كتابة كما هو مطلوب قانونا، وفي هذا الوقت لم يكن رئيس البلدية على علم لأنه لم يخبر. أما عامل العمالة ليستراد كاربونال ــ قسنطينة ــ فقد استؤذن ووافق على المظاهرة ولكنه أعطى أمرا باطلاق النار على المتظاهرين إذا رفع العلم الوطني.

ان هذا القول من عباس نستخلص منه مايلي:

ــ ان فرحات عباس بصفته رئيس أحباب البيان لم يخط الأمر بالمظاهرات.

ــ ان عباس يتهم الادارة الاستعمارية بأنها دبرت المظاهرات وما نجم عنها من مجازر، وهو ما يستخلص من قوله: ((ان رئيس الدائرة لم يلزم بتقديم طلب كتابة كما هو مطلوب قانونا)).

---

(1) Ahmed MAHSAS op. cit. p. 198.

(2) أنظرر شهادة (الحاج) الواردة في كتاب: عياد تابث، ص: 225 مرجع سابق.

ـ ان التواجد المكثف لعناصر حزب الشعب في حركة أحباب البيان بصفتها (الغطاء الشرعي لنشاطهم) قد يؤكد ما زعمه رئيس الدائرة بأن (أحد أعضاء البيان تقدم لطلب الرخصة).

ان ما قاله عباس في الحقيقة كان يريد منه التأكيد على أن الادارة الاستعمارية كانت تحضر قبل نهاية الحرب العالمية الثانية لضرب حركة أحباب البيان والحرية(1).

وأمام هذه المعطيات، فان دور حزب الشعب الجزائري في الدعوة إلى تلك المظاهرات يكاد يكون شبه مؤكد.

2 ـ حزب الشعب الجزائري:

من المعروف ان المظاهرات التي نظمت في العديد من جهات الوطن في الفاتح ماي 1945 كانت تمت بإيعاز من حزب الشعب الجزائري الذي قرر تنظيم مظاهرات يشارك فيها الجزائريون فقط قصد اعطائها طابعا سياسيا وطنيا.

وكانت تلك المظاهرات بالنسبة للعديد من المناضلين في حزب الشعب الجزائري الذين أبدوا بشهاداتهم حولها، أنها مقدمة لمظاهرات 8

---

(1) يستند عباس في ذلك إلى أن بشاعة مجازر 8 ماي 1945 كانت في مدينة سطيف، وهي المدينة التي يحظى فيها عباس بمكانة خاصة باعتبارها دائرته الانتخابية الدائمة، وفي هذا الشأن يتساءل ويجيب عباس: ((لماذا سطيف بالذات؟ انه من السهل تفسير هذا، لقد كان من اللازم أن تفجر هذه الحوادث حيث ظهر (البيان الجزائري) وأحباب البيان والحرية. لأن السلطة الاستعمارية قررت أن تضرب الحركة على رأسها، وإذن فأصغر حدث يكون مبررا لحل حركة (أحباب البيان والحرية) (أ، ب، ج) والرجوع الى الوراء! وهذا الرجوع قد نفذ في (فئة كبرى) هي (حوادث الثامن ماي))) ليل الاستعمار، ص: 154.

ماي، وفي هذا الشأن يذكر الأستاذ: عيناد تابت ان حزب الشعب الجزائري أعطى الأمر لمسؤوليه المحليين والمناضلين المنضبطين ليوم الهدنة، بأن هذا اليوم يمثل فرصة جديدة مناسبة للقيام بمظاهرات جماهرية سياسية وطنية في كل ألمدن وأنه إضافة الى الشعارات المعروفة أضاف حزب الشعب خمس توجيهات:

1 ــ توجيه المتظاهرين ونزع سلاحهم قبل انطلاق الموكب.

2 ــ رفع العلم الجزائري.

3 ــ الاحتفاظ بالسر (فيما يخص رفع العلم) حتى على مسؤولي أحباب البيان والحرية وهو ما جعل من رفع العلم أثناء المظاهرات مفاجئة لأحباب البيان.

4 ــ وضع الرمز الوطني في وسط رموز الحلفاء، مما جعل الراية الوطنية تتوسط الرايات الفرنسية والانجليزية والأمريكية والروسية.

5 ــ وضع باقة زهور في نصب للأموات(1).

ان تجسيد هذه التوجيهات الصادرة عن حزب الشعب الجزائري في مظاهرات 8 ماي 1945 يؤكدها العديد من المشاركين في تلك المظاهرات عند إدلائهم بشهاداتهم حولها، إذ يذكر السيد: أكلي محند الذي التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1944 وشارك في مظاهرات 8 ماي 1945 في سطيف ويؤكد أنه ظهر العلم الجزائري لأول مرة في تلك المسيرة(2) وفي شهادة أخرى يؤكد أحد الشهود المشاركين في المسيرة في سطيف أنه ((اجتمع حوالي 10.000 متظاهر أمام المسجد فسلموا مطارقهم قبل الانطلاق.

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع، عيناد تابت مرجع سابق، ص: 108 و 109.
(2) نفس المصدر، ص: 177.

كانوا يؤكدون في طريقهم على الكلمات التالية: ((يحيا الميثاق الأطلنطي)) ((تسقط الفاشية))، ((تحيا فرنسا)) ويضيف قوله: ((لما وصل المتظاهرون قرب مقهى فرنسا (أخرجوا العلم الجزائري) واللافتة المكتوب عليها (تحيا الجزائر مستقلة))[1]. ويذكر السيد: الطيب بولخروف أنه في سنة 1945 كنت مسؤولا في عنابة وكان لحزب الشعب الجزائري حوالي 500 مناضل في المدينة والبادية ومن أجل ((تحضير مظاهرات 8 ماي صنعنا علم ذو عصا مقسومة على 3 عند نجار، وذلك لكي يرفع العلم بدون أن يعرف أحد، ولهذا اخفاه مناضل وضعناه في وسط الموكب و لم تكن لنا أسلحة و لم يكن هدفنا خلق فتنة))[2].

ان هذه الشهادات تؤكد في مجملها على أن التوجيهات التي يذكر الأستاذ: عيناد ثابت أن حزب الشعب الجزائري وجهها لمناضليه قد تم العمل بها، مما يؤكد الطرح القائل بأن حزب الشعب الجزائري هو المنظم لتلك المظاهرات.

والواقع ان الربط بين مظاهرات 1 ماي 1945 ومظاهرات 8 ماي 1945 من حيث الشعارات التي رفعت والتواجد الفعلي للعديد من المسؤولين المحليين لحزب الشعب الجزائري في مقدمة المتظاهرين، والمؤطرين للمظاهرات... كلها دلائل تجعلنا نؤكد أن المظاهرات نظمت من قبل حزب الشعب الجزائري وليس من حركة أحباب البيان والحرية بزعامة فرحات عباس[3].

---

(1) نفس المصدر، ص: 181.
(2) نفس المصدر، ص 217.
(3) ان قولنا هنا لا يلغي الطبيعة الشعبية للمظاهرة، أي مشاركة مختلف الفئات والتيارات بما فيها أولئك المواطنين الذين لا ينتمون لأية حركة سياسية.

ولعل التساؤل يطرح عن دور الحزب الشيوعي الجزائري في تلك المظاهرات والذي عرف بعدم مسايرته لطروحات حزب الشعب الجزائري، وكذا لحركة أحباب البيان والحرية... ان الحزب الشيوعي الجزائري كتنظيم لم يشارك في تلك المظاهرات، بل وأدانها فيما بعد (بإدانته لحزب الشعب الجزائري، كما سنبين لاحقا، عند تناولنا لردود الفعل عن تلك المظاهرات)، إلا أن هناك من يؤكد بأن بعض أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري شاركوا في تلك المظاهرات، نذكر من ذلك شهادة أحد المشاركين في المظاهرات التي جرت في سطيف والذي يقول ان مشاركة الشيوعيين كانت ضعيفة ((لا تتجاور 15 شخص ومن بينهم 5 مسلمين مقنعون))[1].

3 ــ مظاهرات 8 ماي 1945 هل هي مؤامرة؟

ان القول بأن مظاهرات 8 ماي 1945 كانت بمثابة (مؤامرة)، لم يكن موقف بعض القوى السياسية فحسب، والتي تعتبر أن تلك المظاهرات وما عرفته من قمع كان نتيجة لسيناريو (مؤامرة) محبك من طرف الادارة الاستعمارية، هذه الأخيرة بدورها كانت تقول أيضا بأن مظاهرات 8 ماي 1945 من تدبير خارجي وهي (مؤامرة) انجليزية أمريكية ضد فرنسا.

ولاعطاء مزيد من التوضيع حول حجج الطرفين نتناول ذلك فيما يلي:

أ ــ القائلون بأنها (مؤامرة) مدبرة من الخارج:

تزعم اليسار الفرنسي هذا الطرح إذ ذهب الشيوعيون الى القول بأن (الحوادث أشعلت نيرانها أيد أنجليزية وأمريكية)[2].

---

(1) نفس المصدر، ص: 188.

(2) أنظر: مقال السيدة نادية حرز آقة بعنوان: حول حوادث 8 ماي 1945، المنشور بمجلة التاريخ، العدد 4 أفريل 1977، المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص: 173.

ان القول بأن مجاز 8 ماي 1945 كانت مؤامرة مدبرة من الانجليز والأمريكان، يستند االقائلون به الى حجج لا ترقو إلى مستوى يجعل الدارس المتمحص للحقائق التاريخية يستند إليها من ذلك قولهم أن: ((السيد موريس M. MORRIS الذي يشغل منصب وكيل قنصلي بريطاني قد وزع على المتظاهرين المحليين رايات الحلفاء الذين كانوا في صدر الموكب)) وكذا لما تضمنه تقرير المعلوما رقم 1084/ ب. دوك. س. (B.DOC. C 1084/ لـ: 5 جويلية 1945) والذي من ضمن ما جاء فيه أنه في مدينة جيجل (صور الملازم الأول الأمريكي كليسز KLESSETZ) في فيلم مظاهرات 8 ماي))[1].

ويتضح جليا مما سبق ذكره أن محاولات نسب المظاهرات التي جرت في 8 ماي 1945 إلى (أطراف خارجية) لا تمثل سوى محاولة للهروب الى الأمام وتبرئة مرتكبي المجازر من ذنبهم، بطرح المسألة في اطار الدفاع الشرعي للفرنسيين في الجزائر في مواجهة المؤامرة المحبكة والمدبرة من الخارج.

ب ــ القائلون بأنها (مؤامرة إستعمارية):

لقد اعتبر الكثير من الجزائريين أن مجازر 8 ماي 1945 كانت (مؤامرة) وإن اختلفوا في وصفها، وفي الغاية السياسية من توظيف هذا الاصطلاح.

ــ فبالنسبة للشيوعيين الجزائريين، وبالأحرى الحزب الشيوعي الجزائري فانه اعتبر ما جرى بمثابة مؤامرة فاشية، إذ صرح أحد مسؤوليه وهو السيد محمودي قائلا: ((انه جرت مؤامرة فاشية في 8 ماي))[2]

---

(1)عياد تابت: مرجع سابق، ص: 90ــ91.
(2) تصريح السيد: محمودي في المجلس العام للجزائر المنعقدة جلسة 30 أفريل 1946.

ويمثل ذلك التصريح تأكيدا لما تضمنه بيان الحزب الشيوعي الجزائري، الصادر أثر الحوادث، بتاريخ 13 أوت 1946 والذي جاء فيه على الخصوص مايلي:

((ان حوادث قسنطينة في شهر ماي الأخير كشفت عن وجود حركة فاشية كان الحزب الشيوعي الجزائري عمل كل الوسائل للوقوف أمامها، وشهر دائما بسياسة الرجعية والتجويع التي يتعطاها المائة سيد les cents signeures في الجزائر بفضل أموالهم المغتصبة وبفضل حماية ذوي الوظائف العليا من نظام فيشي....))[1].

وفي نفس البيان يطالب الحزب الشيوعي الجزائري بمعاقبة مرتكبي تلك الحوادث ومراجعة الأحكام الصادرة عن المحاكم الخاصة، ويدعو في النهاية الجماهير الى الالتفاف حوله للدفاع عن مصالحها وتمتين الوحدة بين السكان.

وإذا كان هذا هو موقف الحزب الشيوعي الجزائري بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور عن مجازر 8 ماي 1945، فانه سبق له وأن نسب لحزب الشعب الجزائري تأثره بالدعاية النازية وهو ما تضمنه المنشور الصادر عن الحزب الشيوعي الجزائري في جريدة (الحرية) ليوم 17 ماي 1945، والذي جاء فيه مايلي:

((ان تحريضات حزب الشعب الجزائري في أول ماي هي مظاهية لأكبر التحريضات لرجال الصف الخامس 5eme Colonne)) في الجزائر، ويضيف المنشور: ((يأتي التحريض من حزب الشعب الجزائري، منميا في النواحي الثلاث، المتعلقة باستقلال الجزائر، انشاء المناضلين السريين في

---

(1) تصريح السيد: محمودي في المجلس العام للجزائر المنعقدة جلسة 30 أفريل 1946.

الجبال الجزائرية بإبراز الكره بين الجزائريين، وتنظيم الاضطرابات، هو الحزب الذي يطبق في الجزائر، الأوامر التي يقدمها الهتلريون في الاذاعة النازية))[1] ويبدو أن الحزب الشيوعي كان في البداية يرجع تلك المجازر الى (المجاعة) وإلى (تحريض) حزب الشعب الجزائري، لكنه تدارك الموقف في النهاية، وصار يندد بمرتكبي المجازر ويدعو إلى محاكمتهم.

ـــ أما بالنسبة لحركة أحباب البيان والحرية: فإنها اعتبرت أن ما ووجهت به المظاهرات من قمع كانت الغاية منه ضرب هذه الحركة التي أزعجت الادارة الاستعمارية فقررت توجيه ضربة قاضية لها، ويستند عباس لتأكيد النية المسبقة لذلك باستشهاده بتلك الرواية التي نقلها له الدكتور سعدان عن عامل عمالة (والي ولاية) قسنطينة (ليستراد كاربونال) الذي قال في المجلس العام يوم 26 أفريل 1945 أنه ((سيحدث هيجان وسيحل حزب كبير))[2].

ومما زاد من قناعة رئيس حركة أحباب البيان والحرية بأن تلك الأحداث تمثل مؤامرة ضد حركته، اقدام الادارة الاستعمارية على اعتقاله وايداعه السجن في صبيحة 8 ماي 1945.

وعاد عباس، بعد اطلاق سراحه، للتأكيد على اتهامه للنظام الاستعماري الذي (فجر المؤامرة التي كادت أن تكون دامية)).

ـــ أما بالنسبة لحزب الشعب الجزائري: فإنه جعل من مجازر 8 ماي 1945 وما ترتب عنها من إبادة جماعية للجزائريين العزل موضوع لتعميق الوعي في أوساط الجزائريين بطبيعة الصراع ومستلزمات المواجهة، مستغلا

---

(1) عياد تابت، مرجع سابق، ص: 143 ـــ 144.
(2) فرحات عباس: ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 153.

في ذلك (الجرح العميق) الذي ساد الأوساط الرسمية... وهكذا فقد أقدمت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تم انشاؤها في سنة 1946 كإمتداد لحزب الشعب الجزائري على إصدار كتيب بعنوان: ابادة ماي 1945.

وشرعت خلايا حزب الشعب الجزائري، العاملة سريا، على إذكاء الروح الوطنية في الأوساط الشعبية بالتنديد بوحشية بالتنديد بوحشية المجازر المرتكبة في حق الجزائريين والاشادة بأرواح ضحايا ذلك اليوم الذي أعتبر ((يوم حداد وطني))[1].

وكان هذا اليوم، وما جرى خلاله من قمع ضد الجزائريين، بمثابة حافز مشجع لأولئك الذين كانوا مصممين على اختيار نهج العمل المسلح، إذ ظلت مجازر 8 ماي 1945 حاضرة في مختلف النشاطات السياسية التي عرفها التيار الاستقلالي بعد 1945 وخلال سنوات الثورة التحريرية 1954 ــ 1962.

ب ــ الأعمال القمعية:

تتفق مختلف المصادر على اختلاف توجهاتها السياسية والايديولوجية أن ما جرى من قمع وتنكيل ضد الجزائريين في 8 ماي 1945 شيء يتنافى له الجبين. والثابت أيضا أن الادارة الاستعمارية واجهت المتظاهرين العزل بعنف رهيب محدثة مجازر فظيعة[2].

وإذا كانت المظاهرات قد نظمت في ((يوم الهدنة)) فان قمعها شارك فيه إلى جانب قوات الجيش والجندرمة والشرطة، المستوطنون الأوروبيون المسلحون بأسلحة نارية.... مما جعل عدد الضحايا يرتفع في ظرف أيام معدودة إلى عشرات الآلآف من الضحايا.

---

(1) راجع: النداء الصادر عن حزب الشعب الجزائري (بالفرنسية)، عيناد نابت، مرجع سابق، ص 156.

(2) يذكر العديد من المشاركين في تلك المظاهرات أن المنظمين حرصوا قبل انطلاق المسيرات على تجريد كل من كان يحمل سلاحا أبيض (عصي، فؤوس، سكاكين) من سلاحه، حرصا على الطابع السلمي للمظاهرات.

مسلسل قمع المظاهرات:

إذا كان الشائع أن مظاهرات الثامن ماي كانت قد عرفت في مدن: قالمة، خراطة، سطيف، قمعا رهيبا، فان القمع لم يقتصر، في الواقع على المدن الثلاث. فإمتداد تلك المظاهرات ونتائجها (مواجهتها بالقمع) شمل العديد من المدن الأخرى، وهو ما يؤكده العديد من المناضلين والمواطنين في شهادات لهم حول أحداث هذا اليوم من سنة 1945.

ويمكننا تناول مسلسل المظاهرات وقمعها، في العديد من المدن الجزائرية.

في مدينة سطيف:○

كان اليوم يوم ثلاثاء، يوم السوق الأسبوعي لمدينة سطيف والقرى المجاورة لها[1] وكذلك هو يوم عطلة بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولذلك فإنه منذ طلوع الفجر بدأ توافد سكان القرى على المدينة التي خرج قرابة 15000 من سكانها[2] في فجر ذلك اليوم ليلتقوا بالمسجد، وبدأت أفواج الجماعات تصل إلى نواحي المسجد، وحضر قرابة 200 عنصر من الكشافة الاسلامية الجزائرية، وحضر مفتي المدينة.... وظهر مناضلو حزب الشعب الجزائري في أوساط المواطنين المتجمعين، وأخذوا في نزع العصي وكل ما يعتبر سلاحا أبيضا من المشاركين في المسيرة.

وانطلق الموكب في حدود الساعة الثامنة والنصف ((مارا بشارع أنجلترا ثم شارع 3eme ZOUAVE، منصبا في الطريق الرئيسي، في وسط

---

(1) يمثل يوم السوق الأسبوعي بالنسبة لسكان المدينة الجزائرية والقرى المجاورة لها مناسبة خاصة، إذ هو اليوم الذي يلتقي فيه الناس بأهلهم وأصدقائهم من مختلف جهات المدينة وقراها، ولذلك فانه زيادة عن المعاملات التجارية، فان السوق يعد ملتقى اجتماعيا وثقافيا ومصدرا اعلاميا الخ...

(2)هذا العدد يؤكده السيد محند أكلي، مناضل حزب الشعب الجزائري والذي كان من المشاركين في تلك المظاهرات... راجع شهادته في كتاب: عمار تاب، الملحق رقم 5 مرجع سابق، ص: 177.

مدينة سطيف شارع جورج كليمانصو george clemenceau يأتي 200 كشاف باللباس الرسمي في بداية الموكب، متبوعين بحاملي باقات الزهور ثم الجماهير المتظاهرة المقدرة ما بين ثمانية وخمسة عشر ألف شخص سادين عرض الشارع كله، وممتدين عدة مئات من المترات ممثلين الفلاحين، عمال الأرض، المزارعين الخماسين وأصحاب الأراضي الصغيرة والتجار الصغار الذين كانوا كلهم يمثلون الأغلبية بدون شك، ورفعت في رأس الموكب رايات الحلفاء: راية فرنسا، انجلترا، أمريكا وروسيا بالاضافة إلى لوحات مكتوب عليها (أطلقوا سراح مصالي)، (تعيش الجزائر حرة)، (ليسقط الاستعمار)، (نريد ان نصبح سواسية) و (يحيا الميثاق الأطلنطي). أثناء الطريق ارتفع العلم الوطني فيما بين الأخيرين، يحتمل أنه نفس العلم الحالي. يتقدم الموكب شاب كشاف يبلغ من العمر 22 سنة ومهنته دهان البنايات يحمل معطف أبيض، في نفس الوقت كان الموكب مراقب من رجال الشرطة، أصحاب الدراجات النارية. رغم ذلك بقي ذلك الشاب يتقدم وبيده العلم الجزائري. وبعد أن غنت الكشافة نشيد (من جبالنا) بادئين بنشيد (حيو افريقيا)، ردت النساء عليهم بالزغاريد))[1].

وفي حدود الساعة التاسعة والنصف وصلت المسيرة الى مقهى فرنسا Cafe de FRANCE فخرج محافظ الشرطة القضائية أوليفيري OLIVIERRI معترضا الموكب آمرا بسحب العلم[2] وأمام رفض المتظاهرين لطلبه، نادى زملائه للتدخل فأستجاب المفتش لافون LAFON وأطلق الرصاص على الكشاف الحامل للعلم الجزائري وهو (سعال بوزيد) والذي كان سقوطه شهيدا بداية اللهيب، إذ أن موكب المظاهرة تفكك وتحول الى جماعات غاضبة ومفزوعة، وارتفع صوت ينادي بالجهاد، وكان أن أقدم (اثنان من الخماسين وبأيديهم سكاكين وأول أوربي عثرا عليه في الطريق اعتدا عليه))[3].

---

(1) عينات تابت، مرجع سابق، ص: 55.
(2) هذه الواقعة تتفق مختلف الروايات على حدوثها.
(3) عياد تابت، مرجع سابق، ص: 55.

كما يذكر أحد المشاركين في تلك المظاهرة وهو السيد: أكلي محند: أن المعركة بدأت و ((كل واحد منا حاول أن يتسلح، أثناء ذلك الوقت نزلت بسرعة إلى حانوتنا، صادفت في طريقي جاوتي مقران وأخي جميش في يديه سيف خطفته منه وبه قطعت أربعة رؤوس للأعداء)) ويضيف قوله لقد أطلق علي شرطي النار ثلاث مرات دون أن يصيبني وكان ذلك في شارع (سيلاق Silleque) الذي كان سكانه من اليهود خصوصا الذين أخذوا يطلقون النار علينا من الشرف(1). وانتشرت الموت في كل أرجاء المدينة إذ تنادى رواد السوق من الريفيين بعدما ما شاهدوه من أعمال عنف وأخذتهم الحمية فشرعوا بدورهم في الاعتداء على كل أوربي يجدونه في طريقهم و((على العاشرة بالضبط نادى بالبوق المقاتل القديم (صابري صغير) وبدأ باقي الموكب يتجمع من جديد ويتابع مسيرته، إلا أنه أنقسم إلى اثنين من طرف حافلة الدرك، رغم ذلك وصل في الأخير إلى النصب التذكاري للأموات أين وضع به باقة من الزهور))(2).

وتدخلت قوات الشرطة والدرك، لا لتلاحق المتظاهرين لتفرقهم، ولكن لاطلاق النار عشوائيا فكانت الحصيلة (على الساعة الحادية عشر عدد الضحايا 12 قتيل)(3). وسرعان ما أغلقت المحلات أبوابها واتجه رواد السوق من الريفيين فارين نحو قراهم ومداشرهم وبدأت الأخبار تصل أذان الناس في مختلف نواحي القرى... والمدن المجاورة لمدينة سطيف وانطلقت أعمال الشغب والاقتحام وتحطيم المرافق الادارية... وكان رد المستوطنين الأوربيين وقوات الدرك والشرطة والجيش عنيفا كما. سنبين لاحقا.

---

(1) شهادة السيد: محند أكلي، عياد تابت، مرجع سابق، ص 177 نقلا عن مجلة الثورة الافريقية عدد 4، 8 ماي 1967.

(2) عياد تابت، ص: 56.

(3) نفس المصدر،ص: 56.

في مدينة خراطة:

كان السوق الأسبوعي لمدينة خراطة أيضا يوم الثلاثاء على غرار مدينة سطيف، وهو يوم عطلة بمناسبة وقف القتال... وبدأت الشرارة الأولى في حذود الساعة العاشرة صباحا عند اعتراض مجموعة من الجزائريين المسلحين طريق الحاكم الفرنسي للمدينة بالقرب من قرية عموشة واغتياله.

ويذكر السيد جطي أحمد قوله: ((وصلتنا هذه الأخبار من طرف بعض الشباب المدعوين للخدمة العسكرية، ومن طرف مسافري الحافلة[1] التي وصلت لخراطة على الساعة الثالثة والتي أجبرت على الوقوف بسبب هذا الحادث))[2].

هذا الحادث الذي روي من طرف العائدين من سطيف مقرونا بما شاهدوه في المدينة والقرى المجاورة لها من أعمال عنف وقمع، وهو ما جعل سكان مدينة خراطة ودواويرها جزائريون وأوربيون، كل يستعد على طريقته فالمستوطنون عمدوا وهم مزودون باسلحة نارية إلى الاحتماء بالقلاع إذ حصنوا ((قلاع قصر دوسكس chateau dussaix الموجود قرب القرية على طريق بجاية ومنزل دوسكس لويس dussaix louis ومركز رجال الدرك والأكثرية من هؤلاء الأوربيين لجأت الى هذه القلاع))[3].

أما الجزائريون فإنهم اتفقوا على تكوين مجموعات للقيام بأعمال هجومية، وهكذا ففي فجر يوم 9 ماي قامت مجموعة من الشباب بالتزويد بالبنزين الذي كان مخزونا في مرأب وقامت مجموعات أخرى باستيلام

---

(1) المقصود هنا الحافلة التي تأتي إلى مدينة خراطة من سطيف.
(2) أنظر شهادة السيد: جطي أحمد المؤكد من طرف السادة: بخوش، ميوش محمد، خلولي محمد عقال عبدالله... نفس المصدر، ص: 226 ــ 231أ
((3) نفس المصدر، ص: 226.

البنزين واستعماله في إحراق بعض المرافق والمساكن: المركز البريدي، إدارة الضرائب، المحكمة(1)، منزل أطلن ATLAN ومنزل ساكس هنري SAX-HENRI. وكان على مجموعة أخرى أن تحاصر مركز رجال الدرك ودار (دوسكس لويس)) الواقعة أمام الثكنة، وتوجهت مجموعة أخرى إلى (قصر دوسكس) وأخرى اتصلت بالسكان والمسؤولين بدوار الريف الذي يقع على بعد كلمتر واحد من خراطة في طريق بجاية. وتم الاتفاق مع مسؤولي هذا الدوار بقطع الطريق بإسقاط الأشجار لمنع مرور السيارات... وظهر أشخاص مسلحون بأسلحة أوتوماتكية والبعض منهم ببنادق صيد والبعض الآخر بمسدسات وآخرون بالعصي والحجارة(2). وكانت حصيلة كل تلك الهجومات التي رافقتها .زغاريد النساء وترديد شعار (الجهاد في سبيل آلله) قتل 7 أوربيين، وما كادت تحل الساعة الحادية عشر صباحا حتى زحفت المصفحات على مدينة خراطة قادمة إليها من سطيف وبدأت تطلق بواسطة الرشاشات الثقيلة النيران على السكان فتسببت في قتل وجرح المئات والمئات من الأشخاص الذين كانوا يحاولون الانسحاب والرجوع الى منازلهم، وبعد ذلك وصلت طائرتان أخذت في القصف(3)، وعند غروب الشمس جاء دور المدفعية التي قنبلت بالمدفع عيار 105 دوار (بني مراي). وخلال ليلتي 9 و 10 ماي قصفت وحرقت مدينة تكيكونيا التي كانت مسكونة من طرف حوالي 20 عائلة كلها تعمل بمطحنة DUSSAIX عدة جثث بقيت تحت الأنقاض، والذين حاولوا الفرار قتلوا بالرشاشات الثقيلة مثل: عليق موسى وزوجته وابنه عمر 17 سنة، ورضيع على ظهر أمه، وطفل عمره خمس سنوات(4).

---

(1) كان الغرض من الهجوم على المحكمة الاستيلاء على الأسلحة الموجودة بداخلها.
(2) نفس المصدر، ص: 226 ــ 227.
(3) كانت قنبلة الطائرات للمواطنين تتم تحت قيادة الوزير الشيوعي شارل تيون ch. TILLON.
(4) نفس المصدر، ص: 229.

وامتدت أعمال الابادة دون تمييز بين رضيع أو شيخ أو شاب، فرش بعض الجزائريين بالبنزين وأحرقوا أمام أعين الناس (مثال ذلك بومداد سي العربي) ورافق (قياد) المنطقة الجيش الفرنسي إلى دواوير خراطة ليختاروا بأنفسهم (الأشخاص الذين يتميزون بالشجاعة والصرامة) ليتم قتلهم من طرف الجيش الفرنسي.

ومن الوقائع الرهيبة ما تعرض له سكان (دوار بوعنداس) الذين جمع منهم 45 شخص وأجبروا على حفر قبورهم بأيديهم قبل قتلهم وظلت عمليات الابادة متواصلة لمدة عشرة أيام إذ امتدت إلى نواحي بوقاعة وفج مزالة وزيامة منصورية(1).

في مدينة قالمة ونواحيها: ○

وصلت الأوامر إلى مناضلي ومسؤولي حزب الشعب الجزائري متأخرة(2) ورغم ذلك فإنه تم تجمع عدة الآف من المواطنين(3) بمركز المدينة بالمكان المسمى (الكرمات) ورفعت نفس الشعارات التي تم رفعها في مدينة سطيف كما ذكرنا سابقا... وأخذ الموكب في الاتجاه نحو نصب الأموات مرددا لنشيد (من جبالنا) و (فداء الجزائر) رافعين رايات الحلفاء يتوسطها العلم الجزائري.

وكان المستوطنون يقيمون حفلة موسيقية في الساحة المحمية بالرشاشات الثقيلة الموضوعة في زاوية ويذكر أحد المشاركين في المسيرة والمنظمين لها أنه عند وصول المسيرة الى (ملتقى سده كرنو SADICARNOT

---

(1) نفس المصدر، ص: 58.
(2) يذكر في هذا الشأن السيد: صالح ابراهيم مسؤول حزب الشعب الجزائري بقالمة (أنه وصلني يوم الثلاثاء مساء الآمر القاطع للقيام بالمظاهرة) نفس المصدر، ص: 201.
(3) يذكر أن عددهم كان حوالي 10000 شخص، نفس المصدر، ص: 201.

وقدماء المحاربين (8 ماي حاليا) حتى وصل رئيس الدائرة، حاولت لفت النظر الى المسؤولين لكي ننسحب ولكن غلبنا. وقع وقع في ذلك الحين هذا الاستجواب بين شيوعي وهو فوكو Fouqueu وأشياري ACHIARY:
ـــ هل توجد فرنسا هنا أم لا؟ فأجاب أشياري ACHIARY بنعم، ثم أطلق النار في السماء تابعه شرطي إسمه (ك. ش) وقتل بومعزة. يجب القول هنا بأنه قد وصلنا الأمر بعدم التسلح وبالفعل لم نتسلح. عندئذ جرح المتظاهرون 3 أو 4 من رجال الشرطة التي استمرت في اطلاق النار وجرحت أخوان منهم يلس عبدآلله، كانت الساعة السادسة مساء. تشتت المظاهرة)[1]، وتشتت المتظاهرون في أرجاء المدينة وعاد من استطاع منهم العودة إلى منزله وصدر الأمر بغلق المقاهي والمحلات ومنع التجول ابتداء من الساعة التاسعة والنصف ليلا، وشرعت قوات الأمن في حملة اعتقالات واسعة طيلة ليلة ويوم الأربعاء وكذا اغتيال العديد من المواطنين وايداع العشرات منهم في السجون واقتياد العديد من المساجين خارج السجون واغيتالهم جماعيا وشاعت في القرى المجاورة لمدينة قالمة أخبار عن الأحداث التي عاشتها المدينة، مما جعل بعض القبائل تثور وتتوجه صبيحة 9 ماي نحو قالمة ((أحاطت هذه المدينة شرقا، وغربا، وجنوبا، جاءت البعض منها (يعني القبائل) من سدراته والأخرى من واد زناتي، وخلال ذلك قطعت الأسلاك الهاتفية بالفؤوس وقلعت قطعة من السكك الحديدية ما بين قالمة وبوشقوف))[2]، وتم تبادل اطلاق النار بين رجال الدرك والقبائل المذكورة والتي سرعان ما انسحبت. ولكن في حدود الساعة السادسة مساء وصلت الدبابات المصفحة الآتية من تونس... وكان ريف المنطقة ضحية قصف هذه المصفحات وتدخل الطيران يوم الأرباء 16 ماي ليقنبل مشاتي

---

(1) راجع شهادة السيد: صالح ابراهيم المسؤول في حزب الشعب الجزائري يومئذ بقالمة، الملحق رقم 16 في كتاب: عياد ثابت، مرجع سابق، ص: 201 ـــ 207.
(2) نفس المصدر، ص: 62.

هيليوبوليس وبلخير إذ أنه على الساعة الثانية عشر ونصف، أطلقت ثلاثة طائرات على مرتين 12 قنبلة)) وانتهى القصف بالقنابل يوم 20 ماي[1].

في البليدة:

يذكر السيد علي بحياوي، أحد مسؤولي حزب الشعب في منطقة البليدة أنه ((تجمع حوالي 8000 شخص يوم 8 ماي وأنطلقت المسيرة متجهة نحو الساحة من باب الرحمة (حاليا ساحة سيدي يخلف مصطفى) حيث رفعت اللافتات ورايات الحلفاء ومعها علمنا حتى دار البلدية. هنا كانت الرشاشات الثقيلة موجهة نحونا ولكن أثناء عبورنا خرج ستة انجلزين وأربعة أمريكيين طلبوا منا حمل راياتهم فحيد الفرنسيون الرشاشات لكن حاولوا نزع علمنا، فأنقذه عمار بوشكيل Amar BOUCHKIL بفضل مشاجرة كبيرة قاموا بها (ملاكيمينا) الذين أحاطوا الموكب فوقع صدام عنيفا انطلقت النيران من طرف رجال الشرطة، قتل شرطي اسمه ريمو RAYMOND الشاب بن مراح BBNMERAH مسؤول في الكشافة الاسلامية الجزائرية عمره 24 سنة وعامل يومي، ولهذا سيقتل الشرطي في سنة 1956))[2].

وقد بادر رجال الشرطة باطلاق الرصاص فسقط شهيدا أحد مسؤولي الكشافة وهو السيد: بن مراح، كما سجل عدد كبير من الجرحى في صفوف المتظاهرين الجزائريين، وتم اعتقال عددا من مناضلي حزب الشعب الجزائري[3].

---

(1) راجع شهادة صالح ابراهيم، نفس المصدر، ص: 204.
(2) عباد تابت، مرجع سابق، ص: 221.
(3) فروخي محمد، عامر محمد، بن قرقورة محمد المدعو (زوزو)، بونلجة أحمد، مقدم عبدالقادر المدعو: (مرابو) بركاني محمد، بن ناصر محمد، سماد عثمان، وآخرون.

في برج بوعريريج:

يذكر السيد محمد الطاهر أنه في حدود 8 صباحا خرج المتظاهرون رافعين الرايات، من بينها الراية الجزائرية، متوجهين نحو النصب التذكاري للأموات، وبعد أن حاولت الشرطة منعهم ولكن تدخل رئيس البلدية أدى إلى أن تنتهي المظاهرة بهدوء... إلا أنه تم اعتقال بعد أيام حوالي 40 شخصا، وكان المعمرون يقتلون خفية كل عربي يصادفونه لوحده وخاصة في الليل. كان شعارهم (هيا للصيد)[1].

في مدينة عنابة:

نظمت مظاهرة شارك فيها 10000 شخص انطلقت حوالي الساعة الثانية وانتهت حوالي الساعة الرابعة مساء، وكان على رأس موكب تلك المظاهرة السلطات والكشافة الفرنسية، والكشافة الاسلامية الجزائرية، وضعت الأعلام الفرنسية، الانجليزية، والأمريكية وتوجه الموكب نحو النصب التذكاري، وعزلت الشرطة موكب المسلمين في آخر الموكب عن الاوربيين... فعلا تم رفع الراية الجزائرية وحوصر المسلمون من طرف رجال الدرك والشرطة الذين حاولوا نزع العلم فتم تبادل اللكمات والضربات وأطلقت النار على المتظاهرين الجزائريين الذين سقط منهم 15 شهيدا وعشرات الجرحى واثر ذلك بيومين شرع في حملة اعتقالات سميت باعتقالات (الأمخاخ)[2].

شمولية المظاهرات:

لقد اقتصرنا على ذكر المظاهرات التي جرت في المدن المذكورة والتي خلفت ضحايا في نفس اليوم، استنادا لما توفر من شهادات، ولكن ذلك

---

(1) راجع شهادة السيد: الطاهر محمد... في كتاب عيناد تابت، رجع سابق، ص: 180.
(2) راجع شهادة المدعو مراد مسؤول سابق في حركة أحباب البيان والحرية في عنابة؟ كتاب عيناد تابت، الملحق رقم 13، مرجع سابق، ص: 195 و 196.

لا يعني أن هذا اليوم (8 ماي 1945) اقتصرت المظاهرات فيه على المدن المذكورة فالواقع ان المظاهرات شملت مدن أخرى، وتم تفريقها أو انهائها بطريقة سلمية.

وتؤكد شهادات الكثير من المواطنين الذين عاشوا تلك الأحداث ان نفس المظاهرات التي نظمت في المدن المذكورة أعلاه عرفتها مدن أخرى مثل: تيزي وزو، جيجل، البراوقية، بوسعادة، مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس، العلمة، خنشلة، باتنة، بسكرة....

ج ــ الأعمال القمعية وتقديراتها:

قبل التحدث عن حجم الأعمال الأرهابية التي أدت في مجملها إلى ارتكاب مجازر وحشية ضد من شارك ومن لم يشارك في المظاهرات التي نظمت في الثامن ماي 1945 نذكر أنه أثر اندلاع الأحداث مباشرة في الشمال القسنطيني أعلنت حالة الطواريء ومنح القانون العسكري كل السلطات للجنرال دوفال DUVAL حاكم قسنطينة، وبناء على ذلك الاجراء عاث الجيش الفرنسي وجنود الرماة TIRAILLEUR السنغاليون وطابور المغاربة، وفريق اللفيف الأجنبي، فسادا في المدن والقرى، إذ لم تسلم من عنجيتهم، وتتاريتهم، وبربريتهم، حتى القرى والمداشر والمدن التي لم تسجل أي حادث.

واتخذت اجراءات مصادرة الحرية إذ ((أصبح الجزائريون لا يؤذن لهم بالخروج من دورهم (إلا إذا كانوا يحملون شارات على سواعدهم أذنت لهم بها السلطة بعد تحقيق دقيق يثبت أن لهم أعمالا في المؤسسات العامة))(1).

---

(1) عبدالرحمن بن العقون، نقلا عن الشاذلي المكي، الكفاح القومي والسياسي، مرجع سابق، ص: 337.

وأثر تلك المجازر المرتكبة في حق الجزائريين العزل، والتي كانت موضوع مناقشات جرت في الجمعية الاستشارية للجمهورية الفرنسية نقرأ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في عدديها الصادرين يومي الأربعاء والخميس 11 و 12 جويلية 1945 مقتطفات للمناقشة نورد بعضها فيما يلي:

((أن الانتقام كان فظيعا، فقتل بعض الأروبيين أدى إلى اعدام جماعات من المسلمين بمجرد الشك فيهم)) ونجد تفصيلا أكثر للوقائع في مقتطف آخر إذ ورد أنه ((في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم الأثنين 14 ماي 1945، فتحت زنازن السجن (في مدينة قالمة) وبعد ان نودي على تسعة وأربعين سجينا قيل يلزم أيضا أحد عشرة (ليكون العدد ستين)) وأخذ ((هؤلاء عفوا من صفوف المعتقلين... ثم حكم على الجميع من طرف اللجنة العسكرية التي تعقد اجتماعاتها لهذه المهمة بإدارة الجندرمة وأعدمتهم (المليشية) رميا بالرصاص)) ((نعم ان الحاكم العام في الجزائر قد أجابنا عن سؤال وجهناه إليه في الاجتماع المشترك للجان الداخلية لتنسيق الأعمال للشؤون الاسلامية، ــ أجابنا: بأن احدى وأربعين قرية دكت بالطائرات، وبالوحدات البحرية فلم يبق فيها ديار....)).

((... وبما أن معدل سكان القرية الواحدة أن لم نقل ألف وخمسمائة أو ألفان فلا مغالاة إذن أن نقرر بأن العدد الحقيقي الواقعي من المسلمين الذين قتلوا، يتراوح بين خمسة عشر ألف وبين عشرين ألف. هذا إذ افترضنا أن نصف السكان قد فر واعتصم بالجبال)).

((ومما لاشك فيه ان الانتقام الذي قمنا به كان ضربة قاضية على صداقة الشعب الجزائري والأمة الفرنسية، أو بالأحر على مصالح بلادنا في الجزائر... هذا على أني لا أتكلم على بقية الأحكام الجائرة. إذ أن ذلك يستدعي وقتا طويلا....))[1].

---

(1) أنظر مقالة (حول حوادث 8 ماي 1945)، نادية حرز آلله، مجلة التاريخ العدد رقم 4ــ1977 مرجع سابق، ص: 166ــ167.

ذلك ما تضمنته الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، وتناولت الصحافة الفرنسية بدورها تلك المجازر إذ جاء في جريدتي (الحرية LIBERTÉ) والمعركة Combat والجزائر الجمهورية Alger Republicain، نقتصر على ذكر بعض المقتطفات مما تضمنته: ((... وقررت الادارة الأحكام العرفية في كامل القطر... وحجزت على المواطنين الخروج من دورهم إلا بإذن خاص... إن على أي وطني لا يحمل على ذراعيه الاشارة المخصوصة ــ وهذه الاشارة لا تعطي بسهولة ــ يقتل دون انذار إذا وجد في الشارع بعد الساعة السابعة مساء... ومن هنا لزم المسلمون دورهم، أياما عديدة دون أن يكون لديهم ما يقتاتون به من الأطعمة.... فكانوا من جراء ذلك في جحيمين، جحيم التهديد بالقتل، وجحيم الضائقة والجوع)).

((لقد وزع على جميع الأوربين السلاح، وخاصة منه الخفيف الى حد ان النساء كن مسلحات وفي احدى المدن بينما طفل صغير مسلم لا يتجاوز العاشرة من العمر يمر في الحديقة العامة فإذا بضابط فرنسي برتبة كابتان يطلق عليه عيارا ناريا فيرديه قتيلا)).

((.. ان الأهالي الذين لم يعرف عنهم قط أنهم انخرطوا في حركات سياسية أو منظمات اجتماعية لابد أنهم قد نالهم هم أيضا من القمع والارهاب الشيء الكثير)).

((... وفي احدى المناظر المؤلمة رأينا رضيعا ملونا بالدماء يبحث عن ثدي أمه المقطوعة الرأس دون أن تستجيب الفريسة لصراخ إبنها)).

وانه لمنظر مؤلم حزين، اختلطت فيه مسكنة الرضيع بمصيبة الأم (الذبيح).

((... وأما في مقبرة قالمة فلقد كنا رأينا عربات نقل يملكها الجيش الفرنسي ترمي على الأرض بأكياس كبيرة ولقد هالنا أن لا تحدث هذه

الأكياس، ساعة إلقائها على الأرض صدى، فاقتربنا من العربات، فإذا بداخل الأكياس جثث ممزقة، منهوشة، مزقها الرصاص والخراب ونهشها الغربان...)).

((... كان الضحايا كثيرا ما ينفذ فيهم الاعدام أمام ذويهم وأقاربهم نكالا وتعذيبا.

ـــ ولقد صرع أبناء السيد حنوز محمد واعراب، مساعد طبيب بخراطة صرع أبناءه الأربعة أمامه، وهو ينظر... وعندما جاء دوره طلب منه ان يهتف بحياة فرنسا فأبى فقطعت يداه ورجلاه، ثم أعدم....))[1].

ان هذه النصوص تؤكد جسامة تلك المجازر ووحشيتها. فلا غرابة إذن أن كانت التقديرات الخاصة بعدد الضحايا تتراوح بين 45 ألف وخمسة وثمانون ألف ضحية[2] في حين أن عدد الضحايا الأوربيين لم يتجاوز 88 ضحية[3]. وفي أكثر تقدير لم يتجاوز عددهم 102 ضحية حسب ما ذهب إليه أغلب الكتاب[4] والواقع ان مجازر 8 ماي 1945 اعتمدت فيها أساليب نازية وفاشية مرعبة.

د ـــ القمع السياسي والبوليسي:

لم تكتف الادارة الاستعمارية بقمع المتظاهرين، وقتل كل من وصلت له قنابل طيرانها وقصف مدافعها وطلقات رشاشات جنودها وشرطتها

---

(1) نفس المصدر، ص: 167 و 168.

(2) بالنسبة لحزب الشعب الجزائري وزعمائه، فقد ظلوا يذكرون عدد الضحايا بأنه 45 ألف في حين أن جمعية العلماء قالت في جرائدها ان عدد الضحايا كان 85 ألف. أما مصالح الحاكم العام الفرنسي فقد أعلنت رسميا عن 1340 ضحية وهو الاعلان الذي لم يصدقه حتى الكتاب الفرنسيين.

(3) عباد ثابت قدم عدد الضحايا الأوربين تفصيليا في كل مدينة بما لا يتجاوز 88 ضحية، مرجع سابق، ص: 85.

(4) نفس المصدر، ص: 86.

ودركها وميليشيات مستوطنيها، فعمدت إلى تسليط القمع البوليسي ضد الجزائريين إذ رافقت عمليات الابادة حملة اعتقالات شملت الجزائريين لجزائريتهم بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي، إذ ذهبت بعض المصادر إلى القول بأن عدد المعتقلين وصل إلى عشرة الآف سجين، ومن قائل أنه بلغ ستين ألفا(1).

وهنا تجدر الاشارة الى أن الاعتقالات أخذت طابعا متعددا، إذ أنه تم محاكمة وسجن المئات من المناضلين، وتم اعتقال تحت عنوان (معتقل مؤقت) مئات الآلاف بحجة الحجز الاداري لاستتباب الأمن، وخضع الآف المعتقلين لأساليب وحشية في المعتقلات والسجون التي ملئت عن آخرها، مما جعل الادارة الاستعمارية تلجأ إلى استعمال المحتشدات التي كانت أنشأتها في أوائل الحرب العالمية الثانية وساقت إليها المعتقلين من الجزائريين ليقبعوا فيها إلى غاية صدور قرار العفو العام في مارس 1946.

هـ ــ رد الفعل الفرنسي:

لقد تعامل المسؤولون الفرنسيون مع نتائج مجازر 8 ماي 1945 بمنطقين منطق الاعتبار الدولي، ومنطق الحفاظ على الامبراطورية، فعلى الصعيد الدولي سعت لاقناع الرأي العام الرسمي والشعبي بأن ما جرى في الجزائر لا يعدو أن يكون مناوشات داخلية دافعها الجوع النلجم عن التخريب الذي خلفته الحرب العالمية الثانية في البنيات الاقتصادية.

أما على صعيد مخاطبة الجزائريين فقد حرصت السلطات الاستعمارية على ابداء تمسكها بالجزائر وقمع كل من تخول له نفسه المس بتبعية

---

(1) بن العقون بن ابراهيم، مرجع سابق، ص: 346.

الأرض والاقليم الجزائري للسيادة الفرنسية، فأقدمت بتاريخ 14 ماي 1945 على حل (حركة أحباب البيان والحرية) التي كان رئيسها فرحات عباس وكذا رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ البشير تم اعتقالهما يوم 8 ماي 1945. وطمأنة المستوطنين الأوربيين بأن مرسوم 7 مارس لن يطبق... ووضعت العراقيل في طريق اللجنة التي كلفت بالتحقيق في الأحداث لصالح الحكومة؟

وأظهرت الأحداث والمواقف السياسية اللاحقة ان الجنرال دوغول ما هو إلا ((مسير مخلص للامبراطورية الفرنسية))(1).

وسنلاحظ ما كان لهذه المجازر من أثار على الجزائريين وموقفهم من السلطات الاستعمارية ودور كل ذلك في اندلاع ثورة نوفمبر 1954.

---

(1) عياد تابت، مرجع سابق، ص 132.

الفصل الرابع

انعكاسات الثامن ماي 1945

كان للثامن ماي انعكاسات عديدة على الصعيد الوطني وهي انعكاسات وان اختلفت مرحليا من حيث طبيعتها وتأثيرها فقد التقت في النهاية عند نقطة واحدة، وهي أنه لا فائدة تنتظر من استمرار نفس الأساليب النضالية التي كانت سائدة قبل 8 ماي 1945 في تعامل الحركة الوطنية مع السلطات الاستعمارية.

وحيث أن الانعكاسات الناجمة عن 8 ماي 1945، يصعب حصرها كلها، فأنني ارتأيت اختيار أثرين مباشرين أحدهما تنظيمي ــ سياسي، والاخر، شعبي تناولت من خلالهما ما ال إليه حال العمل السياسي من جهة، والموقف الشعبي من هذا العمل أساسا، وذلك لتوضيح انعكاسات 8 ماي 1945:

أ ــ على الصعيد السياسي.
ب ــ على الصعيد الشعبي.

أ ــ على الصعيد السياسي:

لم يفق الجزائريون من اثار صدمة 8 ماي 1945 حتى وجدوا أنفسهم أمام محاولات فرنسية جديدة تدعوهم للاشتراك في انتخابات (المجلس التأسيسي الأول) الذي تقرر أن تجري انتخاباته يوم 21 أكتوبر 1945، أي بعد مرور 5 أشهر فقط عن مجازر 8 ماي 1945.

ولم يكن ينشط على الساحة السياسية الجزائرية من تشكيلات الحركة الوطنية سوى الحزب الشيوعي الجزائري و (اتحادية المنتخبين المسلمين) برئاسة الدكتور بن جلول، في حين أن زعيم (حركة أحباب البيان) فرحات عباس، وكذا زعيم حزب الشعب الجزائري، مصالي الحاج ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الشيخ البشير الابراهيمي، كانوا رهن الاعتقال.

وكان لحزب الشعب الجزائري وحركة البيان موقفا رافضا للمشاركة في تلك الانتخابات، إذ تم توزيع منشور يدعو الناخبين الجزائريين للامتناع عن المشاركة، وكان له صداه الواسع، إذ كانت المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي الأول ضئيلة جدا لم تتجاوز (سبعون ألف وخمسمائة) (70500 منتخب) من جملة 1350000 مسجل (مليون وثلاثمائة وخمسون ألف))[1]، وهو ما يظهر مدى استجابة الشعب الجزائري للنداء الدعي للامتناع عن المشاركة.

أما (اتحادية المنتخبين المسلمين) برئاسة الدكتور بن جلول التي دخلت الانتخابات وحصلت على 7 مقاعد من أصل الثلاثة عشر (13) مقعدا المخصصة للقسم الثاني وقدم بن جلول مقترحات حول سياسة الادماج فرفضت من طرف المجلس[2].

عودة النشاط السياسي:

في محاولة من السلطات الفرنسية للحيلولة دون استمرار تفاقم الوضع، وتبلور الاتجاه الثوري في الأوساط النضالية والشعبية وانطلاقا من حالة الانسداد التي آلت إليها العلاقات بين الطبقة السياسية الجزائرية

---

(1) NOUSCHI op. cit.p. 143.

(2) جوان جليسبي، مرجع سابق، ص: 81.

من جهة، والسلطات الفرنسية من جهة أخرى، أقدمت هذه الأخيرة في 16 مارس 1946 على اصدار قرار العفو العام الذي بمقتضاه تم اطلاق سراح فرحات عباس، والشيخ الابراهيمي وغيرهم من المناضلين الذين اعتقلوا أثر مجازر 8 ماي 1945 كما سبق وأن ذكرنا.

تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A:

لم يكد يمضي شهر عن اطلاق سراحه حتى كون فرحات عباس (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) ووضع برنامج له لا يكاد يختلف عن مضمون البرنامج الأصلي للبيان، حيث كان يطالب بمايلي:

القضاء على الاستعمار الفرنسي، حق تقرير المصير، اعداد دستور والقضاء على الملكية الاقطاعية، ترسيم اللغة العربية، حرية اصدار جريدة (الجمهورية الجزائرية)(1). والملاحظ أن هذه المطالب تعكس، بصورة جلية، ذلك التغير الايجابي الحاصل في نظرة حتى المعتدلين من أطراف الحركة الوطنية الجزائرية.

ولم يكن الاتحاد الديمقراطي ذا قاعدة وطنية واسعة، ورغم ذلك فقد قرر المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية التي جرت في جوان 1946، والتي قاطعها حزب الشعب المحظور، ووجه بيان يدعو فيه الجزائريين للامتناع عن المشاركة في الانتخابات وقد حصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 458000 صوتا من أصل 633000 منتخب ونال بذلك 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا، أما الاشتراكيين فقد حصلوا على 86329 صوتا، والشيوعيين 53396 صوتا. وتشير الاحصائيات الى أن الممتنعين عن الانتخابات بلغ (أكثر من 700000) مما يثبت الانتشار السياسي الواسع لحزب الشعب بين الجزائريين(2).

---

(1) أنظر عرض كتاب: كيف تحررت الجزائر؟ مرجع سابق، ص: 59، وكذا جيلسبي، مرجع سابق، ص: 86.

(2) NOUSCHI op. cit.p. 115.

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D:

أطلق سراح مصالي الحاج من سجنه ببرازافيل، لينتقل الى الجزائر، التي حل بها يوم 12 أكتوبر 1946، وفي أول لقاء له بالجزائر العاصمة بالمسؤولين في الحزب طرحت قضية الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي، وكان قرار الحزب بعد ذلك الاجتماع اعلان المشاركة(1) في الانتخابات.

وقد اشترطت الادارة الفرنسية على مصالي الحاج تغيير اسم الحزب ليسمح له بالمشاركة في الانتخابات، وهو ما تم فعلا إذ أنشأ مصالي الحاج مع الدكتور (الأمين الدباغين) و (حسين الأحول) و (أحمد مزغنة) و (محمد خيضر) حركة أطلقوا عليها اسم (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)، وهي في حقيقتها استمرار لحزب الشعب الجزائري تحت غطاء جديد.

وحسب ما ذكره فرحات عباس فان هذه التسمية الجديدة لحزب الشعب الجزائري جاءت نتيجة لفرض الادارة الاستعمارية على (مصالي) تبديل عنوان الحزب الذي كان لا يزال منحلا حتى يسمح له بدخول الانتخابات(2).

وظهرت بذلك حركة (الانتصار للحريات الديمقراطية) كغطاء سياسي لاستمرار حزب الشعب الجزائري المنحل منذ 1939 من طرف حكومة الجبهة الشعبية(3).

---

(1) وتمت معارضة هذا الموقف من (حسين الأحول): راجع الكفاح القومي والسياسي، عبدالرحمان بن ابراهيم مرجع سابق، ص: 211 و 241.

(2) ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 211.

(3) الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذين انخرطوا في صفوفها بعد ظهورها يذكرون عند حديثهم عن نضالهم أنهم كانوا ينتمون لحزب الشعب الجزائري.

أما عن مطالب هذه الحركة وأهدافها فقد تمثلت يومئذ فيما يلي:

ـــ إلغاء النظام الاستعماري وإقامة نظام سيادة جزائرية، اجراء انتخابات عامة على درجة واحدة من غير تفريق في العنصر أو الدين.

ـــ اقامة جمهورية مستقلة ديمقراطية اجتماعية تتمتع بكامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية وأن تكون سياستها مبنية على:

ـــ الحياد الايجابي، تدعيم الصلات بالمجموعتين العربية والأسيوية.
ـــ العمل لايجاد اتحاد شمال افريقي(1).

ومن أجل تبليغ صوتها للرأي العام أصدرت هذه الحركة جريدتين: (الأمة الجزائرية) بالفرنسية، وجريدة (المغرب العربي) أسبوعية بالعربية.

حركة الانتصار وسياسة التنازل:

إذا كان حزب الشعب الجزائري قد دعا في انتخابات جوان 1946 إلى مقاطعة الانتخابات التي قال أن المشاركة فيها تعني قبول الاندماج، واعتبر (من انتخب كمن كفر)(2). فان هذا الموقف لم يدم طويلا، إذ بمجرد عودته للشرعية تحت غطاء (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) دخل لعبة الانتخابات، في مرحلة اتسمت بكثرة المشاريع الرامية الى تأكيد ربط والحاق الجزائر بفرنسا التي وجدت نفسها تحت تأثير نتائج الحرب العالمية الثانية مضطرة للبحث عن وسائل جديدة تمكنها من معالجة الوضع بما يضمن لها تثبيت أركان الاستعمار.

---

(1) أنظر: كتاب: كيف تحررت الجزائر؟ مرجع سابق، ص: 59.
(2) راجع: الكفاح القومي والسياسي، عبدالرحمان بن ابراهيم بن العقون، مرجع سابق، ص: 411.

وكان تقدير قيادة (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) أنه لا ينبغي للحزب أن يبقى بعيدا عن المشاركة في المعارك الانتخابية، ولم يكن هذا الموقف يجد صدى ايجابيا له لدى القاعدة النضالية الشعبية.

وهكذا لما جاء شهر أكتوبر 1946 صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة، وكان هذا الدستور يزعم بأنه وضع حدا للسيطرة الاستعمارية حيث نص على منح الجنسية الفرنسية لجميع سكان مستعمرات فرنسا(1).

أما بالنسبة للجزائر فقد أعلن وزير الداخلية بأنه سيتقرر في وقت لاحق بواسطة قانون خاص.

وكان تطبيق الدستور الجديد يستوجب انتخابات جديدة للجمعية الوطنية يشارك فيها الجزائريون.

وقرر مصالي الحاج المشاركة في الانتخابات واضعا أمام الشعب الجزائري برنامج يحتوى النقاط التالية:

ـــ انشاء جمعية تأسيسية جزائرية، ذات سيادة ومنتخبة على أساس الاقتراع العام.
ـــ اجلاء الجيوش الفرنسية.
ـــ اعادة الأراضي التي انتزعت من الجزائريين، وتعريب التعليم الثانوي.
ـــ عودة المساجد إلى الاشراف الديني المباشر (2).

---

(1) جوان جليسبي، مرجع سابق، ص: 86.
(2) نفس المصدر، ص: 86.

أما فرحات عباس فيذكر أن حزب البيان (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) قد أحجم عن تقديم مترشحين في انتخابات نوفمبر 1946 للمجلس التشريعي الأول ليمكن مصالي الحاج من مجابهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه(1).

وقد جاء هذا القرار من (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) بعد مجادلات دارت بين التنظيمات السياسية الجزائرية: الاتحاد الديمقراطي، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، جمعية العلماء، الحزب الشيوعي الجزائري.

وكان لهذه المناقشات صداها وانعكاساتها في الأوساط الشعبية، حيث لم تكن المشاركة في الانتخابات (الطائفة الثانية) مرتفعة نتيجة لما ظهر من خلاف بين مختلف التنظيمات الجزائرية وانعكاسه على الناخبين.

ورغم ممارسات الادارة الاستعمارية التي تمثلت في رفض والي (بريفي) الجزائر العاصمة ترشيح مصالي رغم وعود باريس، (كان مصالي تلقى وعدا من وزير الداخلية عند مقابلته في باريس بعدم التعرض لترشيحه)(2)، كما رفضت الادارة الاستعمارية لائحة ولاية وهران، ولائحة دائرة سطيف(3).

فقد حصلت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على خمسة مقاعد نيابية من (15) مقعد الخاصة بالطائفة الثانية(4).

---

(1) ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 201.
(2) عبدالرحمان بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي، مرجع سابق، ص: 12د.
(3) ليل الاستعمار، مرعج سابق، ص: 211.
(4) نفس المصدر، ص: 211.

وكان من المقرر أن يشارك الحزب في دوائر انتخابية أخرى، إلا أن الادارة الاستعمارية تحت ذريعة الاختتام الرسمي لفترة الترشيحات، رفضت القوائم المقدمة، مما جعل ترشيحات الحزب تنحصر في ولايتي الجزائر وقسنطينة وهما تمثلان ثلث المترشحين أي أن الترشيح تم لـ 5 مقاعد نيابية فقط من أصل 15 مقعدا المخصصة للطائفة الثانية. وفي هذا الشأن يذكر السيد: بن العقون أن القائمتان نجحتا نجاحا باهرا، وكان المنتخبون الخمسة هم:

ثلاثة بقسنطينة وهم الدكتور أمين دباغين، والدكتور جمال دردور والسيد مسعود (الحواس) بوقادوم، واثنان بالجزائر وهما السيدان: أحمد مزغنة ومحمد خيضر بينما عين الباقون من مترشحي الادارة(1).

وكانت نتائج الانتخابات كمايلي:

ـــ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: خمسة مقاعد وحصلت على 153000 صوتا.

ـــ الحزب الشيوعي الجزائري، مقعدين (2) وحصل على 82000 صوتا.

ـــ أنصار التعاون بين الفرنسيين والمسلمين(1) حصلوا ثمانية (8) مقاعد وحصلوا على 225000 صوتا. وبلغ عدد المتغيبين عن الانتخابات 780000 منتخب ((ممتنع عن المشاركة في هذه الانتخابات)(2).

وبعد هذه الانتخابات التشريعية، كانت انتخابات مجلس الجمهورية التي دخلها (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) وعلى الرغم من مضايقات الادارة الاستعمارية فقد انتزع الحزب أربعة مقاعد من أصل سبعة مقاعد المخصصة للطائفة الثانية(3).

---

(1) الكفاح القومي والسياسي، ص: 412.

(2) كانت هذه الفئة الانتخابية تتشكل من النواب المتعاونين مع الاستعمار، ويدرج فرحات عباس حتى الشيوعيين الذين أحرزوا على مقعدين ضمن هذه الفئة. عباس، ليل الاستعمار، ص: 211.

(2) NOUSCHI op. cit. p. 145.

(3) ليل الاستعمار، عباس فرحات، مرجع سابق، ص: 212.

الخطوط العريضة لمشروع القانون الخاص بالجزائر:

تتمثل الخطوط العريضة لمشروع القانون الخاص بالجزائر فيمايلي:

ـــ تطبيق المساواة الفعلية بين جميع المواطنين الفرنسيين في الحريات الديمقراطية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (؟) (وهذا حديث صوري لأن عدد المواطنين الفرنسيين من الأهالي ـــ أو المندمجين بعبارة أدق ـــ لم يكن يتجاوز عشرين ألف نسمة).

كما جاء في القانون بشأن التمثيل في المجلس الجزائري، أن المجلس يتكون من مائة وعشرين نائبا (120)، نصفهم يمثل المجموعة الانتخابية الأولى التي تضم الأوربيين والمندمجين من الجزائريين، ويمثل نصفهم الثاني المجموعة الانتخابية الثانية التي تضم جميع الأهالي غير المندمجين والذين يعدون بحوالي عشر ملايين نسمة في حين لا تمثل الفئة الأولى إلا 800,000 نسمة.

إلى جانب هاتين المادتين هناك مواد أخرى تنص على:

ـــ حرمان المرأة المسلمة من حق الانتخاب...

ـــ يعد تعليم اللغة العربية، رسميا إلى جانب اللغة الفرنسية أمر محظورا.

ـــ لن تسمح الولاية العام بفصل الدين عن الدولة حتى وأن وافق المجلس الجزائري(1).

ومن أجل دراسة هذا المشروع والمصادقة عليه لم يكد يحل شهر أوت حتى انعقدت الجمعية الوطنية الفرنسية، وأمامها أربعة مقترحات تتعلق بالقانون الخاص بالجزائر وكانت هذه المقترحات قد قدمت من طرف كل من الحكومة، والحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي، وحزب (الاتحاد

---

(1) أنظر عباس، مرجع سابق، ص: 217.

الديمقراطي للبيان الجزائري) منضما الى جماعة (المستقلين المسلمين للدفاع عن اتحاد الجزائر) ((وهو الاسم الذي اختاره أولئك المسلمون الذين يؤيدون التعاون بين الفرنسيين والمسلمين))[1].

وتقدم (الاتحاد الديمقراطي) أمام مجلس الجمهورية بمشروع في شكل قانون، وقال أحد مندوبي الحزب (ان الأوربيين في الجزائر، هم الذين أملوا، في خمسة وسبعين عاما على فرنسا سياستها الاسلامية))[2]، ولم تبحث الحكومة هذا القانون.

المشروع المقدم من قبل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: □

وفي 20 أغسطس (أوت) من عام 1947، تصدى أربعة أعضاء من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، في الجمعية الوطنية الفرنسية، مجادلين أعضاء الجمعية في أن الجزائر ليست فرنسية، وترفض الأمر الواقع الذي أوجده الاستعمار الفرنسي منذ 1830، وعبروا عن رفض الجزائر لأي قانون لا يضمن اعادة السيادة للشعب الجزائري[3]. وكانوا يطالبون بجمعية تأسيسية جزائرية تنتخب بالاقتراع العام.

ولما لم تبحث لا الحكومة اقتراح (حزب الاتحاد الديمقراطي)، في المجلس، ولا الجمعية بحثت اقتراح حزب (حركة الانتصار للحريات الديقمراطية) وقبلت في المقابل لجنة الجمعية الحل الوسط الذي عرضته الحكومة، غادر أعضاء (حركة الانتصار) القاعة كما ترك مندوبو (الاتحاد الديمقراطي) في المجلس مقاعدهم بعد أن عبروا عن خيبة أملهم[4].

---

(1) جليـــبي ص 87،مرجع سابق.
(2) نفس المصدر، ص: 88.
(3) نفس المصدر، ص: 87.
(4) نفس المصدر، ص: 88 ــ 89.

ولم تعر الادارة الاستعمارية هذه المواقف من منتخبي (الاتحاد الديمقراطي) و (حركة الانتصار) أدنى اهتمام، فكان أن صادق البرلمان بتاريخ 20 سبتمبر 1947 على القانون المقدم من قبل الحكومة. وأثر ذلك قدم نواب حزب الاتحاد الديمقراطي استقالتهم من المجلس الجمهوري احتجاجا على المصادقة وهم: الدكتور سعدان والأستاذ محداد ومصطفاي، والدكتور ابن خليل(1).

وكان رد زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، على هذا القانون الذي صادقت عليه الجمعية ، مايلي:

((ليس هذا القانون ادماجيا في حين أنه يسعى لأن يكون كذلك، وهو ليس اتحاديا بالقدر المرغوب، وليس فيه شيء ديمقراطي برغم أنه ولد في أسى التحرر العظيم وجرحى. وليس تقدميا حيث يأخذ بيد ما يعطيه بالأخرى وهو قانون بلا شخصية وبلا أصالة، ميت لا تدب فيه الحياة، وأصالته الوحيدة إذا كان له أصالة، هي أنه استبقى ــ تحت شكل جديد ــ الامتيازات القديمة لكبار ملاك الأرض، انه فقط استبدل سلسلة ذهبية بالسلسلة الحديدية التي تقيدنا فعلا))(2).

ورغم ردود الفعل التي رافقت طرح هذا القانون فان المجلس الوطني الفرنسي صادق عليه، كما أشرنا آنفا، وشرع في تطبيقه ابتداء من شهر أفريل 1948، وإذا كان الأوروبيون لم يرتاحوا لفكرة المساواة النظرية التي جاء بها القانون والتي تعطي الجزائريين، نظريا، بعض الحقوق التي تجعل منهم متساوون مع المعمرين الأوربيين مساواة قائمة على تقديم الأقلية على

---

(1) ليل الاستعمار، ص: 217.
(2) جليـــبي، ص: 89.

الأكثرية، فانهم من جهة أخرى كانوا يرون فيه فرصة عظيمة للاستيلاء ((التام على دواليب الادارة والاقتصاد وقطع الطريق أمام قوانين فرنسا ومنعها من أن تطبق في الجزائر بحجة أن الجزائر أصبحت لها شخصيتها الخاصة))(1).

وهكذا فلم يكد يمضي شهر على مصادقة المجلس الوطني على القانون المذكور حتى جرت الانتخابات البلدية، وحمل مناضلو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية شعار (رفض القانون الجزائري) في حملتهم الانتخابية، وتبني غلاة المعمرين نفس الشعار في المجموعة الانتخابية الأولى لتخريب القانون الجديد، مطالبين بمحاربته وعدم تطبيقه، وقد جاء رفض الفريقين لهذا القانون بنتائجه(2) حيث حقق الفريقان انتصارات هامة، فقد حصل مناضلوا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على جميع المناصب المتنافس عليها في سائر بلديات القطر، في حين أحرز اليمينيون المتطرفون من المعمرين نصرا لم يعهدوه من قبل وقد ترتب عن هذه النتائج أن اكره (شاتينو) الحاكم العام المتحرر الفكر على الاستقالة، تحت ضغط المعمرين، الذين أخذوا عليه أنه لم يلجأ الى تزوير الانتخابات لايقاف زحف المسلمين المتطرفين (أعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) وحل محله الاشتراكي (مارسل ـــ ادمونيجلية) الذي كان يساريا في فرنسا، ولكنه يميني في الجزائر(3).

وفي اطار تنفيذ القانون الخاص بالجزائر (الدستور الجزائري الخاص) المصادق عليه من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية، تم التحضير لاجراء انتخابات خاصة بـ(الجمعية الجزائرية) في أفريل 1948.

---

(1) الدكتور عبدآقه شريط، محمد مبارك الميلي: مختصر تاريخ الجزائر، السياسي والثقافي والاجتماعي الطبعة الثانية المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985، ص: 282.

(2) أنظر مقال: السياسة الفرنسية في الجزائر قبل الثورة، الدكتور العربي الزبير مجلة أول نوفمبر عدد: 51 سنة 1981م.

(3) جليسبي مرجع سابق، ص: 90.

واتعاضا بنتائج الانتخابات البلدية السابقة والتي أحرزت فيها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على نتائج ساحقة، فقد عمد الوالي العام الجديد (ايدمون ناجلان Naegelen) الى وضع نظام متكامل لتزوير الانتخابات مستعملا كل الأساليب التي تمكنه من الحيلولة دون أن تتضمن القوائم الانتخابية ترشيحات الوطنيين المعروفين والأقدام على اعتقال المترشحين قبل موعد الانتخابات قصد التأثير على نتائجها وهو ما أدى بتلك الانتخابات الى أن صارت بمثابة معركة إذ سقط فيها عدد كبير من الضحايا، وتوجت بالتزوير الصريح مما جعل المؤرخ الفرنسي (شارل اندري جوليان) يقول بشأنها ((ان التزوير الانتخابي في الجزائر يعتبر دعامة من الدعامات التي ترتكز عليها أسس الدولة وهو أمر مشروع للدفاع عن السيا دة الفرنسية. والذين يسهرون على تنظيمه باحكام ودقة لا ينفونه أو يتبرأون منه بل يفتخرون به))[1].

أما السيد بن عقون فيذكر: ((ان عملية هذه الانتخابات كانت عبارة على معركة حربية سقط في ميدانها أموات وجرحى، وسيق من أجلها مئات من المناضلين الى السجون والمعتقلات وشوهدت أثناءها المضحكات المبكيات!. و لم يدخل الى النهاية ــ هذه الجمعية (المحفوظة) إلا نواب معينون لدى الادارة...))[2].

وكان الجو الذي جرت فيه الانتخابات والنتائج المتمخضة عنها ــ رغم ما صاحبها من تزوير وعنف ــ بمثابة برهان من الوالي العام للمستوطنين على مدى أهليته للثقة التي وضعوها فيه.

---

(1) مختصر تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص: 283.
(2) عبدالرحمان بن ابراهيم، مرجع سابق، ص: 492.

وهكذا وجدت الجزائر نفسها أمام مجلس يحمل إسمها ويضعها في قبضة المستوطنين إذ من بين: ((الستين نائبا مسلما كان 43 منهم من أنصار الادرة الفرنسية وذيولها أضيفوا الى الستين نائبا أوربيا في مقابل 17 نائبا وطنيا(1)، أي أن المجلس الجزائري كان في قبضة المستعمرين وأذنابهم وكانت المهمة الأساسية التي قام بها هذا المجلس هي منعه للقوانين الفرنسية من ان تطبق في الجزائر باعتبارها قوانين (محرجة) تحد من سلطة الجالية الأوربية على الأغلبية من الجزائريين وعلى كل مقدرات البلاد الاقتصادية. كما تمكنوا بواسطة هذا المجلس نفسه من وضع الجزائر بأكملها تحت قبضتهم المباشرة))(2).

ويكفي للدلالة على فداحة ما أقدم عليه الوالي العام من تزوير للانتخابات ما كتب حولها من تعاليق حتى من طرف الكتاب الفرنسيين الذين وصفوها: بـ ((الانتخابات على الطريقة الجزائرية)) و((الانتخابات على الطريقة النجلانية))(3).

وقد ساهمت تلك الانتخابات، وماتلاها من ممارسة ضد الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها من طرف الادارة الاستعمارية التي كانت رهينة إرادة المستوطنين الأوروبيين، في تأزيم الوضع وخلق الظروف المؤدية

---

(1) يذكر بن عقون نقلا عن مبارك جيلاني من وثائقه الخاصة أن الفائزين في دورة 1948 للجمعية الجزائرية، بالنسبة لحركة الانتصار السادة:
1 ــ محمد الأمين بن الهادي. 2 ــ العربي دماغ العتروس. 3 ــ مبارك جيلاني. 4 ــ مصطفى فروخي. 5 ــ أحمد بوده. 6 ــ بوعلام باقي. 7 ــ موسى بولكروه. 8 ــ شوقي مصطفاي.
وفي البيان: 1 ــ عبدالقادر بن قادة، 2 ــ فرحات عباس، 3 ــ أحمد فرانسيس، 4 ــ عبدالسلام بن خليل، 5 ــ قادة بوطغان.
أما في الدورة الثانية فلم يتخرج من حركة الانتصار إلا أربعة وهم: أحمد بودة، العربي دماغ العتروس، مبارك جيلاني، مصطفى فروخي! ومن أحباب البيان أربعة: فرحات عباس، عبدالسلام بن خليل، قدور ساطور، أحمد فرنسيس، مرجع سابق، ص 492.
(2) مختصر تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص: 282.
(3) الكفاح القومي والسياسي، عبدالرحمان بن ابراهيم، مرجع سابق، ص: 490.

إلى الثورة. ذلك لأنه على الرغم من أن المشاريع التي طرحتها الادارة الاستعمارية لم تكن تضمن للجزائريين امكانية التمتع بممارسة حقوق المواطنة ولا ترسم أي أفاق لمطلب تقرير المصير، فان المستوطنين وغلاة الاستعمار كانوا يتصدون لافشال كل محاولة اصلاح تقدم عليها الادارة الاستعمارية الشاعرة بخطورة الوضع، والعاملة على استمرار تحكمها في مصير الجزائر.

وكما لاحظنا فقد تميزت الفترة الفاصلة بين 8 ماي 1945 وثورة فاتح نوفمبر 1954 على الصعيد السياسي باشتداد حدة الصراع بين التشكيلات السياسية الجزائرية من جهة والادارة الاستعمارية من جهة أخرى، هذه الأخيرة التي لم تتمكن من فهم وتحليل التغيرات الجديدة على الساحة السياسية الجزائرية، وظلت خاضعة لتأثير وتحكم المستوطنين. فمارست أسلوبها الكلاسيكي في تزوير الانتخابات وخمد الأصوات المستنكرة لسياستها القائمة على التنكر لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وإذا كانت الجماهير الشعبية تعلق الأمل على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كوريث لحزب الشعب الجزائري المنادي بالعنف الثوري، فان هذه الحركة كانت تعيش صراعا خفيا يزداد تطورا من يوم لآخر بين الاتجاه المتحمس لاتخاذ موقف هجومي والاتجاه المنادي بالشرعية.

وجاء حل المنظمة الخاصة O.S سنة 1950 ليعطي للجناح الثوري فرصة الحسم بعيدا عن قيادة الحزب وسياسته، التي أدت إلى إنفجاره، عند عقده لمؤتمره الوطني الثاني سنة 1953، إذ برزت خلافات عميقة في الرأي وفي التنظيم بين صفوف المؤتمرين، وكان ذلك مؤشرا على دخول حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في أزمة قيادية، وأصبحت تناقضاتها الداخلية تحتل فيها المكان الأول وهو ما سنأتي على ذكره بتفصيل أكثر عند تناول الأسباب المباشرة للثورة.

ب ــ على الصعيد الشعبي:

ان الباحث في رد الفعل الشعبي إزاء الادارة الاستعمارية أثر مجازر الثامن ماي 1945 يخلص إلى أن الشعب الجزائري صار يائسا من كل عمل سياسي في مواجهة الوجود الاستعماري القائم على البطش والتنكيل، والمعتمد لسياسة العصا الغليظة للزد على المطالب المشروعة للشعب الجزائري.

وهكذا فإن جاذبية الشرعية فقدت كل قوتها ــ ان كانت لها قوة ــ على الصعيد الشعبي الذي ساده تذمر وسخط على الادارة الاستعمارية وممارستها التعسفية والارهابية، وكان اليأس الجماهيري من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية يزداد عمقا، سنة بعد أخرى، خاصة وأن المحاولات العديدة للحركة الوطنية على الصعيد السياسي كان مصيرها العقم والاخفاق نتيجة تعنت الادارة الاستعمارية وممارساتها الاستبدادية.

وكان هذا الوضع على الصعيد الشعبي يعزز موقف الاتجاه الثوري في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الداعي الى الانطلاق في العمل المباشر معلنا يأسه من العمل السياسي وما يصاحبه من خطب رنانة ومقالات مطولة لم تكن كافية لاقناع الشعب بسلامة الاتجاه، أو التخفيف من سخطه على الوضع العام المتردي الذي آلــت إليه أوضاعه اقتصاديا واجتماعيا، فضلا عن شعوره العميق بضرورة التحرك الايجابي للمواجهة الميدانية للعدو.

وقد تجلت مظاهر الرفض الشعبي للأوضاع القائمة أنذاك في العديد من الظواهر والسلوكات التي انتشرت بين بسطاء المواطنين مثل عدم الاطمئنان لعدالة المحاكم الفرنسية، حيث فضل العديد من المناضلين المطاردين من السلطات الفرنسية لأسباب سياسية، أو المواطنين المطلوبين من المحاكم الفرنسية لارتكابهم أفعال تمثل مخالفات أو جنح أو جنايات معاقب عليها في القانون العام، الاعتصام بالجبال أو الاختفاء في المدن بالتنقل من مدينتهم الى مدن أخرى داخل الجزائر على الامثال للمحاكم الفرنسية التي فقدوا الثقة في عدالتها.

وهكذا فإن العشرات، إن لم أقل المئات من المواطنين الجزائريين ظلوا لعدة سنوات ينتقلون، من مدينة إلى أخرى، أو من جبل إلى آخر إلى غاية اندلاع ثورة نوفمبر 1954 فوجدتهم جاهزين للالتحاق بصفوفها.

كما عرفت صفوف الجماهير الشعبية العديد من المواقف الرافضة للممارسات والسلوكات الجائرة لأجهزة الادارة الاستعمارية.

وإذا كان الوضع على الصعيد الشعبي قد تميز في تلك الفترة بعزوف شبه تام عن العمل السياسي، فان ذلك العزوف كان يعبر عن موقف سياسي نضالي يؤكد مستوى الوعي السياسي في أوساط الجماهير التي فقدت جاذبية الشرعية لديها كل بريق. وزاد مستوى قناعتها ـــ من خلال التجارب الماضية ـــ بفشل كل المحاولات والوعود الاصلاحية، التي كانت الادارة الاستعمارية، تلجأ إليها، كل عشرية من الزمن، منذ مطلع القرن العشرين في محاولة منها لاعتمادها كمسكن كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وكان مناضلو الحركة الوطنية يلمسون في لقاءاتهم بالجماهير واحتكاكهم اليومي بها، هذا الشعور، مما زاد من دعم قناعة المناضلين في صفوف التيار الاستقلالي، بأن النضال السياسي وصل الى طريق مسدود ولن يؤدي إلى نتيجة أكثر من الوعود بالاصلاح فكان لابد من التفكير في مخرج لانقاذ الوضع.

والواقع أن المتتبع للتطورات التي تلت مذابح 8 ماي 1945 وردود الفعل على الصعيد الشعبي، يخلص الى أن ساعة اندلاع الثورة بالنسبة للجماهير، وأن تأخرت فان ضرورتها ظلت قائمة، ويمكننا حصر مظاهر ردود الفعل الشعبية على مجازر الثامن ماي فيمايلي:

ـــ أشعلت تلك المجازر روح الانتقام من المستعمر، وهي الحالة النفسية الدالة على تشكل الحالة الثورية في نفوس الجماهير، واستعدادها لخوض العملية الثورية.

. ـــ الاقتناع الشعبي التام بأن العمل المسلح هو العمل الوحيد الكفيل بتحرير الجزائر، وفي هذا الصدد يذكر أحد الدارسين أن ((المناضلين أثناء قيامهم بالدعاية في الأوساط الريفية وجدوا أن الناس أصبحوا يطالبون بالأسلحة بدلا من الكلام الذي أصبح عندهم لا يفيد))(1).

ـــ العزوف عن المشاركة في الانتخابات، إذ اقتنع الرأي العام الشعبي بعدم جدوى سياسة الانتخابات والتي بدأ منذ 45 نحو مقاطعتها، فكانت نسبة المشاركة بالتصويت في مختلف الانتخابات التي جرت ما بين 1945 و 1954 محدودة جدا، وعلى الرغم من ذلك فان السلطات الفرنسية عمدت منذ 1948 الى وضع نظام متكامل لتزوير نتائج الانتخابات والاقدام على إعتقال المترشحين قبل موعد الانتخابات، ومما زاد من قناعة الجماهير بعدم جدوى المطالبة بحقوقها في الاطار الشرعي (لعبة الانتخابات) ذلك التزوير العلني لنتائج انتخابات 4 أفريل 1948 وما تلاه من قمع للمواطنين عامة ومناضلي الحركة الوطنية خاصة.

ـــ لقد كان للسخط الشعبي أثره المباشر على مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (خاصة على مستوى القاعدة) الذين صاروا يتخوفون من تحول حركتهم الى حركة اصلاحية غير مؤهلة لاحتواء الطرح الثوري المتبلور في الاتجاه الشعبي والمنادي بضرورة الانتقال للعمل المسلح. ومما زاد من حيرة العديد من المناضلين في القاعدة النضالية لحركة الانتصار

---

(1) أنظر مقال: النقيب، عبدالرحمان رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح المنشور في (الباحث)، مجلة تاريخية دورية، تصدر عن مصلحة التاريخ للجيش الوطني الشعبي، نوفمبر 1984، العدد: 2، ص: 27.

للحريات الديمقراطية، أن قيادة هذه الحركة كانت تعيش أزمة حادة لم تمكنها من التجاوب مع انشغالات القاعدة التي كانت تطالب ـــ انطلاقا من معايشتها للواقع على مستوى القاعدة الشعبية والنضالية ـــ بعمل جدي وحاسم يعكس الآمال التي كانت القاعدة الشعبية تعقلها على هذه الحركة في المبادرة بالدعوة إلى العمل المسلح(1).

---

(1) نورد في هذا الشأن شهادة أحد أعضاء لجنة 22 وهو السيد: عثمان بلوزداد، الذي يذكر أنه في لقاء له مع: ديدوش مراد، في شهر سبتمبر 1954، طرح عليه سؤالا عن بداية الثورة هل تنطلق من الصفر؟ يقول أنه ((ضحك السيد ديدوش مراد من سؤالي وقادني إلى ساحة الشهداء التي كانت تسمى (بمربط الحصان) وقال لي: أنظر إلى مرتفع القصبة. فقلت لم أرى شيأ غير عادي قال: لقد تجولت عبر أنحاء الوطن أي من الحدود الشرقية الى الحدود الغربية الى الصحراء والتقيت بكل المناضلين فوجدتهم يمقتون النشاط السياسي ويستعجلون بتفجير الثورة وأضاف السيد ديدوش مراد قائلا: ان شعبنا هو أشبه ما يكون ببرميل بارود لابد له من مفجر، وان دورنا الأساسي هو ان نكون شرارة انفجار هذا البرميل. وأضاف اننا لا ننطلق من صفر مجرد ولكننا ننطلق من صفر مضاعف فنحن لا نملك السلاح ولا المال لكننا نملك وسائل التفجير للثورة التي تكمن في إرادة الشعب في اندلاع الثورة لنيل الحرية والاستقلال. وأما إذا رفض الشعب إشعال شرارة الثورة فاننا نكون أدينا واجبنا تماما كما أداه الأبطال من قبلنا مثل: الأمير عبدالقادر وبوعمامة، والمقراني، وغيرهم من الرواد الأوائل)) مجلة الباحث: مرجع سابق، ص: 12.

الفصل الخامس

8 مـاي 45

والتحضير للعمل المسلح

انطلاقا من القناعة التي سادت القاعدة النضالية والشعبية، بعد مجازر 8 ماي 1945، بشأن النهج النضالي الواجب اعتماده، فقد تبلورت فكرة العمل المسلح في أذهان الكثير من المناضلين، خاصة وأن هذه الفكرة ليست حديثة العهد.

وحتى نتمكن من محاولة الالمام بالخلفيات العملية لهذه الفكرة القديمة ــ الجديدة، والتي كانت مجازر 8 ماي 1945 اللحظة التاريخية الحاسمة لاعادة بعثها وتعميمها وتعميقها، وبعد أن كانت المحاولات السابقة للثامن ماي محصورة في عدد محدود من المناضلين، صارت هذة الفكرة ــ النهج مطلب يتبناه وينادي به قطاع واسع من الجماهير في الريف والمدينة على السواء.

• وسعيا مني لاعطاء صورة كاملة، ولو نسبيا، عن التحضير للعمل المسلح خصصت هذا الفصل لتناول الجوانب التالية:

أ ــ ميلاد فكرة العمل المسلح.
ب ــ الفصل في انتهاج العمل المسلح.
ج ــ انشاء المنظمة الخاصة.

التحضير للعمل المسلح:

لقد كان للمجازر الوحشية التي ارتكبت في حق الجزائريين في 8 ماي 1945 دون تمييز بين طفل أو امرأة أو شيخ أو فتى، ودون تمييز أيضا بين معتدل أو متطرف من أعضاء مختلف التنظيمات السياسية والجمعوية الجزائرية، كان لتلك المجازر أثرها بالنسبة لمستقبل العلاقة بين الفرد الجزائري والادارة الاستعمارية، هذه الأخيرة التي كانت تعتقد أن ما أقدمت عليه من بطش وتنكيل بالجزائريين، من شأنه أن يكون ردعا كافيا لهم ليستسلموا للأمر الواقع، ويعزفون على الاقدام عن كل ما من شأنه أن يؤدي بهم الى التصادم مع الادارة الاستعمارية وأدواتها القمعية... انطلاقا من تحليل مفاده أن مجازر 8 ماي 1945 كانت بمثابة درس وعبرة لكل من يفكر في الخروج من ربقة فرنسا، سواء على المستوى الشعبي، أو على مستوى تنظيمات الحركة الوطنية، وفي مقدمتها التيار الاستقلالي الممثل في حزب الشعب الجزائري.

ولم يكن هذا التحليل صائبا، إذ أن آثار مجازر 8 ماي 1945 على نفسية الفرد الجزائري كانت شديدة الوقع، فالطفل الجزائري الذي عاش تلك الأحداث الرهيبة(1) ولدت لديه الرغبة في الانتقام، وأحيت في نفسه الاعتزاز بتلك الصفحات المشرقة من نضال أسلافه ضد الوجود الاستعماري والتي كان يلقن بها عن طريق رواية الجد أو الأب، تلك

---

(1) ان الطفل الجزائري الذي كان عمره في ماي 1945 أقل من عشر سنوات، أصبح في سنة 1954، أي بعد 9 سنوات، فتى قادرا على تحمل المسؤولية النضالية ومواجهة عساكر الاستعمار بفضل عاملين أساسيين:

أ ــ ما أختزنه في ذاكرته من صور رهيبة عن الاهانة والتقتيل الذي تعرض له أفراد من أسرته أو من محيطه.

ب ــ ظاهرة النضج المبكر لدى الشباب الجزائري نتيجة الحرمان والمعاناة، ولأسلوب التربية الأسرية القائم على مبدأ تشبيب الابناء على مبدأ الاعتماد على النفس (الباحث).

بالرواية الشفوية التي ظلت تشحن الوجدان الشعبي ببطولات الأسلاف، وحافظت ــ في ظل انتشار الأمية ــ على التراث التاريخي المليء بالأسماء ــ الرموز، والتضحيات الجسام للشعب الجزائري من أجل الدفاع عن الوطن ومحاولة التصدي [1] للغزو الفرنسي.

ولذلك فان النتيجة المتمخضة عن مجازر 8 ماي 1945 جاءت عكس ما كانت تأمله الادارة الاستعمارية، إذ أن فكرة العمل المسلح صارت ذات جاذبية شديدة لا في أوساط الجماهير الشعبية فحسب، بل حتى في أوساط العديد من المناضلين الذين تربوا تربية سياسية وتمرسوا على المواجهة السياسية في اطار النضال السياسي المطلبي، فصاروا يحنون الى ذلك اليوم الذي يدعون فيه الى حمل السلاح ومواجهة القوات الفرنسية ميدانيا، وهو ما يجعلنا نقول أن تلك المجازر أظهرت ضرورة التنظيم التقني للنضال المسلح.

وحتى نتمكن من تناول تبلور فكرة العمل المسلح، سنحاول تسليط الضوء على المحاولات التي تمت في هذا الاتجاه قبل وبعد 8 ماي 1945.

أ ــ ميلاد فكرة العمل المسلح:

تعود فكرة العمل المسلح ضد الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر الى بداية بوادر الحرب العالمية الثانية، حين شرعت وسائل الدعاية الألمانية في اثارة حماس شعوب المستعمرات الفرنسية والانجليزية، والتي وجدت صدى لها في أوساط بعض الجزائريين من بينهم مناضلين في صفوف حزب الشعب الجزائري الذين عمدوا بعيدا عن إدارة الحزب التي كان أغلب أعضائها في السجن الى تأسيس لجنة أسموها (لجنة العمل الثورية لشمال افريقيا)[1]،

---

(1) ان اعتماد هذه التسمية من طرف المناضلين القاعديين في حزب الشعب يؤكد جملة من الخيارات الأساسية لهذه الحركة يمكن حصر بعضها فيمايلي: ــ وفاء هذه الحركة (حزب الشعب الجزائري) للنضال من أجل تحرير المغرب العربي ووحدته؛ التأكيد على وحدة المصير بالنسبة لأبناء منطقة المغرب العربي، ووجوب التكامل بين حركاتها التحررية في مواجهة العدو المشترك.

بغية تنظيم أنفسهم عسكريا استعدادا لخوض المعركة الاستقلالية ضد الوجود الاستعماري الفرنسي.

ولم يتوقف مؤسسوا تلك اللجنة عند تأسيسها فحسب، بل توجهت جماعة منهم(1) إلى ألمانيا لطلب المساعدة وتزويدهم بالسلاح، وقد (مكثت هذه المجموعة بألمانيا من 20 جوان إلى 15 جويلية 1939. وقد أخذت فكرة عن تقنيات التخريب وحرب العصابات)(2).

وبعد أن أخذت هذه المجموعة وعدا من الألمان بالاستجابة لطلبها فيما يخص الأسلحة عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، قامت بالاتصال بالايطاليين، وتلقت نفس الوعد.

وإذا كان هدف أعضاء (لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا) من الاتصال بالألمان والأيطاليين طلب المساعدة في السلاح ليتمكنوا من اعلان الحرب ضد الوجود الاستعماري لفرنسا بالجزائر، وأن لجنة (العمل الثوري للشمال الافريقي) هي منظمة سياسية ــ عسكرية هدفها تمثيل الجزائريين في الاتصالات الدولية وتعبئتهم داخليا للعمل المسلح.

إذا كان ذلك هو هدف الجزائريين من تلك الاتصالات فان الألمان والايطاليين تعاملوا مع تلك الجماعة من منطلق أهدافهم الاستراتيجية في الاستحواذ على العالم، فهم كانوا يرفضون تقديم مساعدات عسكرية للجزائريين ويبدو أن ألمانيا وايطاليا ((كانتا تريدان من ورا اتصالاتهما بالجزائريين خلق عملاء لهما في المنطقة يقومون بأعمال تخريبية ودعائية ضد فرنسا))(3).

---

(1) كانت تلك الجماعة تتكون من السادة: يسن عبدالرحمان، عمارة رشيد، طالب محمد، حمزة عمر، فليتة أحمد، مقيدش لخضر... راجع مقالة النقيب: عبدالرحمان رزاقي، بعنوان الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح المنشورة في مجلة (الباحث) الصادرة عن مصحلة التاريخ بالجيش الوطني الشعبي العدد 2 نوفمبر 1984، ص: 24.

(2) نفس المصدر، ص: 24.

(3) نفس المصدر، ص: 24.

وإذا كانت تلك المحاولة من طرف بعض مناضلي حزب الشبعب الجزائري، وغيرهم من المواطنين، قد تمت خارج اطار الحزب فان قيادته كانت واعية بالمخاطر التي تمثلها الأفكار النازية والفاشية على البشرية عامة والجنس العربي خاصة... ولذلك فان مصالي الحاج رفض التعاون مع ألمانيا وأصدر أمرا حزبيا بإبعاد مجموعة لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا من الحزب.

ويرد أحد الباحثين ذلك الموقف من مصالي الحاج إلى الحرص الذي عرف به على ضرورة استقلال حركته عن كل تأثير أجنبي، وكذا لاحترامه لمبدأ الحياد بقوله: ((والواقع أن مصالي الحاج منذ توليه قيادة الحركة الاستقلالية في الجزائر عمل دوما على إبعادها عن التيارات والقوى الأجنبية فالحياد كان مبدأ من مبادىء الحركة الاستقلالية في الجزائر))(1).

وبعد الاجراء الحزبي التناضي بابعاد أعضاء اللجنة المذكورة من صفوف الحزب، وإدراكهم (أعضاء اللجنة) للنوايا الحقيقية لهتلر وموسوليني، عمدوا بمجرد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد نزول قوات الحلفاء بالجزائر، إلى توعية المواطنين بضرورة جمع وشراء الأسلحة، وتخبئتها استعدادا لتنظيم مقاومة تحررية ضد الوجود الاستعماري. وبذلك فان فكرة المقاومة المسلحة، وان لم تتجسد عمليا، في سنوات الحرب العالمية الثانية، فان بذرتها قد زرعت بفضل ظهور تلك اللجنة التي لم تكن الظروف التنظيمية على الصعيد الداخلي، والسياسية على الصعيد الدولي، مهيأة لها لاعلان ثورة تحررية ضد فرنسا المدعومة بقوات الحلفاء في مواجهة دول المحور.

---

(1) نفس المصدر، ص: 24.

ب ــ الفصل في انتهاج العمل المسلح:

إذا كانت المحاولة الأولى للقيام بعمل مسلح، كما رأينا، لم تصل الى غايتها فان مجازر الثامن ماي 1945 زادت من قناعة المقتنعين بأن السبيل الوحيد لمواجهة العدو وافتكاك حق تقرير المصير لن يكون إلا باعتماد طريق العمل المسلح.... ولذلك فان قواعد حزب الشعب الجزائري بدأت تعرف تململا واضحا كاد أن يؤدي في أكثر من مرة الى انفجار أهم تنظيم في الحركة الوطنية الجزائرية، ألا وهو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وريثة حزب الشعب الجزائري، هذه الحركة التي كانت طيلة سنوات 47 إلى 1954 تعيش أزمة داخلية تعكس في الواقع التناقض بين اتجاهين رئيسيين: أحدهما يمثل جزء من القيادة الملتفة حول شخص مصالي، والآخر يمثل قاعدة الحركة الداعية الى تجسيد شعار (العمل الثوري) ميدانيا...

وإذا كان التيار الأول يستند في دعوته للتريث والهدوء، إلى أن وقت العمل المسلح لم يحن بعد، فان ذلك الموقف في الحقيقة كان يعكس اختلاف قادة الحزب فيما يخص الثورة، إذ لم يكونوا متفقين على رأي واحد، وظل اختلافهم قائما إلى غاية أزمة الحركة سنة 1953 وما تلاها من انقسام بين قيادتها الى ما يعرف في تاريخ الحركة الوطنية بالمركزيين والميصاليين.

أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الداعي الى مباشرة التحضير للعمل المسلح... وهو الاتجاه الذي كان يجد صدى ايجابيا في الأوساط النضالية القاعدية الشعبية العريضة... ويمثل هذا الاتجاه في الحقيقة امتدادا لتلك المحاولة التي عرفتها الحركة الوطنية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية التي زادت خاتمتها المتوجة بمجازر 8 ماي 1945 من تعميق قناعة المقتنعين بأن فرنسا لا يمكن أن تفهم لغة غير لغة السلاح.

وقد تمكن هذا الجناح من فرض هذا التوجه على قياة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي أقرت في مؤتمر 15 ــ 17 فيفري 1947 انشاء جناح عسكري لها.

ج ــ إنشاء المنظمة الخاصة:

إذا كان الاتجاه الداعي للعمل المسلح قد تمكن من افتكاك قرار بإنشاء (المنظمة الخاصة) في مؤتمر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي انعقد في مدينة الجزائر من 15 إلى 17 فيفري 1947، فان هذه المنظمة تمثل من حيث هدفها امتدادا لـ (لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا)، ولم يكن صدور ذلك القرار عن المؤتمر بالأمر السهل إذ كاد المؤتمر أن ينفجر للحزم الذي اتسم به المنادون بوجوب اقرار العمل المسلح(1)، وقد أسندت مهمة تنظيم وانشاء المنظمة الخاصة، الى المناضل محمد بلوزداد(2) الذي كان على قدر عالي من القدرة التنظيمية، والاستعداد للتضحية بفضل نضاله

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الجو الذي جرت فيه أشغال المؤتمر واسناد مهمة انشاء المنظمة الخاصة لبلوزداد محمد، راجع الملحق الرابع.... المتضمن جزء من شهادة أحد المشاركين في ذلك المؤتمر.

(2) كانت البدايات الأولى في الحياة النضالية لمحمد بلوزداد إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية حين إلتقى مع مجموعة من الشباب منهم: أحمد محساس، بوسفي أحمد، محمد باشا تازير، حمودة لعراب، والذين أسسوا، باقتراح، من بلوزداد منظمة أختاروا لها اسم (لجنة شبية بلكور) وكان هدفهم التنظيم السري لعمل مباشر في الوقت المناسب... ومن أجل ذلك فقد كلف كل عضو بتنظيم شباب حيه كايلي: بلوززداد كلف بحي سيدي أحمد، محساس كلف بحي الحامة، بوسفي كلف بنهج بري Bru حمودة كلف بـ: Carière، باشا كلف بحي du Cervantes وفي أول لقاء للمجموعة، وبناء على اقتراح من بلوزداد اتخذت المجموعة قرارها بالانضمام كحركة شبانية لحزب الشعب الجزائري لكونه الحزب الثوري الذي يتضمن برنامجه استقلال الجزائر. وتم الاتفاق، وبالاجماع، على تعيين بلوزداد منسقا للمجموعة التي عملت على توسيع دائرة نشاطها التنظيمي إلى مختلف أحياء العاصمة ومدن أخرى، وأخذ نشاط هذه المجموعة يتجذر ويتنوع بإقدامها على انشاء جريدة سرية تحت عنوان (الوطن)... وبعد صدور أمر من قيادة الحزب بوقف اصدارها، وأثر ذلك اصدر الحزب جريدة (العمل الجزائري l'action algérinne وللمزيد من التفاصيل عن النشاطات التنظيمية لهذا المناضل الفذ الذي كان رفيقه أحمد محساس يناديه بـ (سعد زغلول باشا) راجع:

TEMOIGNAGE Sur mohamed Belouizdad. par m'hamed BACHATAZIR MAJALLAT ET-TARIKH Centre National d'etudes histoiges n°17, 2eme Semestre 1984 p. 53 à 67.

السري خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، الذي أكسبه قدرة خارقة على التنظيم والتحرك في كنف السرية التامة. وهو ما يتضح جليا من خلال الهيكلة العامة التي اعتمدت في البناء التنظيمي للمنظمة الخاصة، وكذا في بنود النظام الداخلي المنظم لسير هذه المنظمة التي تتمتع باستقلال تام في شؤونها المالية والادارية عن الحزب.

التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة:

اعتمد في بناء هيكل المنظمة الخاصة على التنظيم القائم على ثلاث مستويات:

أ ــ قيادة الأركان وتتكون من منسق رئيس الأركان. ومدرب عسكري مفتش.

ب ــ مسؤولون على مستوى العمالات (الولايات).

ج ــ أما الاتصال بالمكتب السياسي للحزب فكان يتم من خلال شخص واحد هو لحول حسين.

كما قسمت العمالات الى مناطق:

1 ــ الجزائر كانت مقسمة إلى 5 مناطق.

2 ــ قسنطينة إلى 4 مناطق.

3 ــ عمالة وهران منطقة واحدة(1).

وتم على مستوى قيادة أركان المنظمة انشاء مصلحة عامة تضم عدة أقسام متخصصة فيمايلي:

---

(1) النقيب: عبدالرحمان رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث نفس المصدر السابق، ص: 31 و 32.

ـــ قسم المتفجرات لصنع القنابل ودراسة تقنيات هذم الجسور وأسندت مهمة الاشراف عليه الى المناضل: بلحاج جيلالي.

ـــ قسم الاشارة: المختص في الراديو والكهرباء... ومن أجل تكوين العناصر المختصة في الاتصالات والراديو لتنظيم مجموعات ونصف مجموعات ومن عدد من المختصين.... اسندت مهمة هذا القسم الى المناضل ما روك محمد ثم عسلة رمضان(1).

ـــ قسم التواطؤ: وتتمثل مهمته في ايجاد مخابيء للمخفيين(2).

وكانت هذه الهيكلة قائمة على قواعد تنظيمية عسكرية قاعدة الهرم الذي يبدأ كمايلي: ((بنصف المجموعة ويمثل الوحدة القاعدية للنظام، وهو يتكون من ثلاثة أشخاص أحدهم رئيس المجموعة وتتكون من ثلاثة أنصاف مجموعات وقائد المجموعة الفصيلة (جهة المدن) وتتكون من واحد أو عدة مجموعات))(3).

وقد اتسمت القواعد التنظيمية للمنظمة الخاصة بالحزم والسرية التامين، حتى على الصعيد الداخلي للتنظيم، إذ لا تعرف أي وحدة، ما تقوم به الأخرى، ولا يعرف العضو المجند إلا نصف المجموعة التي ينتسب إليها.

ومن أجل تجسيد هذا الانضباط فقد أقرت المنظمة الخاصة نظام داخلي جعل منها تنظيما عسكريا محكما بلغ درجة عالية من الانضباط والحزم، إذ جاء في نظامها الداخلي جملة من القواعد التنظيمية والانضباطية يمكن حصرها فيمايلي:

---

(1) في هذا الصدد يذكر السيد: عمساس أنه تم تكليف التقني (بن عمار) العامل بورشة بالمطار ببناء مراكز ـــ راديو للاستقبال والارسال وقد أنشئت عدة مراكز أحدها في بلكور... راجع
Ahmed MAHSAS: op. cit. p. 256.

(2) النقيب: عبدالرحمان رزاقي، مرجع سابق، ص: 32.

(3) نفس المصدر، ص: 32.

((يمثل الانضباط القوة الأساسية للتنظيم، تنفيذ الأوامر دون تردد أو نقاش، التجنيد محدود، ويجب أن تتوفر في المجند الشروط التالية: الاقتناع، السرية، الاقدام الفعالية، القدرة البدنية، فترة الخدمة غير محدودة، يجتاز العضو المختار امتحان ويؤدي القسم، وأن يلتزم بأن لا يغادر التنظيم في الوقت الذي يشاء، وإذا فعل ذلك فانه يعتبر كالفار من الجندية. الاجتماعات اجبارية وحضور الجميع ضروري، تحية الرؤساء اجبارية قبل الاجتماع وبعده، وممنوعة منعا باتا في الخارج، تفتتح الاجتماعات وتختتم بتحية الوطن، كل عضو مسؤول لا تنتقد سيرته من جميع الوجوه))[1].

نشاط المنظمة الخاصة:

تمكنت المنظمة الخاصة، في ظرف سنتين 47 ــ 49 من أن تصبح تنظيما عسكريا قادرا على تجسيد شعار الحزب ((العمل الثوري)) ميدانيا، وذلك للنتائج الايجابية المحصل عليها في ميادين: التجنيد والتأطير والتكوين.

ففي مجال التجنيد:

استطاعت المنظمة أن تجند في المجموعات التي كونتها أكثر من 2000 مجند وكان في البدء ينتظر تجنيد حوالي 4000 عضو[2] مع ملاحظة أن التجنيد كان انتقائي، إذ تم التركيز فيه على قدماء مناضلي حزب الشعب الجزائري غير المعروفين سياسيا.

وعلى الشباب الذين كانوا قد أظهروا في أكثر من مناسبة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية استعدادهم للعمل وايمانهم الراسخ بأن سبيل تحرير الجزائر لن يكون إلا عن طريق الكفاح المسلح. وتم العمل على أن

---

(1) claud-HENRY op. cit. p. 268 et 269.
(2) Ahmed MAHSA op. cit. p. 257.

يتلقى المجندون تكوينا عسكريا ((على حرب العصابات والقيام بالمهمات الفردية والتعرف على الأسلحة (فك وتركيب وكيفية الاستعمال) وهكذا كان المناضلون يتلقون تكوينا عسكريا يشبه إلى حد بعيد التكوين العسكري الذي يتلقاه أي مجند ينخرط في الجيش في ذلك الوقت كما أن المدربين أغلبهم. عمل بالجيش الفرنسي. ولا شك أن بعضهم أحتفظ بالدروس التي تلقاها في الثكنات أو المدارس العسكرية. وكذلك كتب التدريب ونظرا إلى أن كثيرا من الجزائريين شاركوا في حرب الفيتنام فقد تكونت لديهم فكرة واضحة حول حرب العصابات وأساليبها. وهكذا جمعوا بين فنون الحرب الكلاسيكية وحرب العصابات))[1]. ولم يكن نشاط المنظمة الخاصة يقتصر على التجنيد فحسب، بل كان يمتد الى التربية والتكوين السياسي للأعضاء.

التكوين السياسي: ٥

اقترن التجنيد العسكري للمناضلين في صفوف المنظمة الخاصة ببرنامج للتكوين السياسي تقوم محاوره على تهيئة المجند للتضحية، وإعداده لأن يكون مؤطرا ناجحا في أوساط الجماهير وقيادة المظاهرات في المدن وتوعية المواطنين، وغرس الروح الوطنية في الشباب، وهو ما يجعلنا نقول أن المنظمة الخاصة كانت بمثابة مدرسة لتكوين المناضلين تكوينا شاملا يجعلهم قادرون على تحمل المسؤولية في مجالات التعبئة والتجنيد والتنظيم، فضلا عن الاستعداد للعمل العسكري ساعة اقرار ذلك من طرف الحزب.

ويصنف السيد محمد بوضياف التكوين السياسي الذي كان يتلقاه أعضاء المنظمة الخاصة بأنه كان (تكوينا معنويا أكثر منه سياسيا فهو يتضمن دروس حول صفات المناضل الثوري، حقوقه واجباته، دوره، روح التضحية، المبادرة، نكران الذات، تصرف المناضل في مواجهة الشرطة الخ...))[2].

---

(1) النقيب: عبدالرحمان الرزاقي، مرجع سابق، ص: 33.

(2) Slimane chikh: L'algerie en armes. O.P.U. 1981, p. 74.

وبفضل ما بذل من جهود في مجالات التدريب العسكري والتكوين السياسي للمناضلين في هذا التنظيم، فقد صارت المنظمة الخاصة بعد سنتين من انشائها على درجة عالية من التنظيم والانضباط والحزم، ولذا فإنه لما احتاجت هذه المنظمة للتمويل أقدمت على تدبير عملية للاستيلاء على أكثر من 3 ملايين فرنك فرنسي قديم(1)، وهي العملية المعروفة بعملية السطو على بريد وهران والتي تمت في ليلة 4 ــ 5 أفريل 1949.

وإذا كانت المنظمة الخاصة قد تمكنت خلال سنوات 1947 و 1948 و 1949 من اتمام مرحلة التكوين(2) والعمل في السرية الكاملة، وتوالي على رئاسة هيئتها العليا، على التوالي السادة: محمد بلوزداد(3)،

---

(1) يذكر في هذا الشأن السيد: أحمد بوشعيب أحد المشاركين في عملية الهجوم على بريد وهران ان المبلغ لذلك كان يكمن في الحاجة إلى المال، بعد أن أصبح للحزب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) مدينا نتيجة ما صرفه من أموال خلال الحملة الانتخابية سنة 1948. قال لنا ذلك في لقاء معه يوم 1994/12/30. والذي ذكر لنا خلاله أيضا قوله: أن لرجاء الثورة إلى غاية أول نوفمبر 1954 كان أضمن، ذلك لأن الظروف كانت مواتية أكثر مما كان عليه الحال سنة 1949 وان كنا ننادي بالثورة يومئذ.
ــ ويذكر السيد محساس بشأن المبلغ المالي الذي تم الاستيلاء عليه ان المبلغ كان يفوق 4 ملايين فرنك فرنسي قديم.

(2) وأمام ما آل إليه حال الحزب من انحراف عن الخط الثوري فان المنظمة الخاصة قيمت الوضع وخلصت الى نتيجة يذكر السيد (محساس) بشأنها قوله: ان مسؤولي المنظمة قدموا لقيادة الحزب سنة 1949 تقريرا يصفون فيه الوضعية بالنسبة لهياكل المنظمة الخاصة بأنها أصبحت خطيرة وتزداد خطورة، وخلصوا فيه الى القول اما الانتقال بالمنظمة الخاصة إلى العمل المباشر أو حلها في حالة عدم وجود آفاق قريبة لتغيير التوجه السائد... ويضيف قوله ان القيادة فضلت أمام هذين الاقتراحين اختيار الانتظار دون البت في أي اقتراح من الاقتراحين المذكورين.

(3) وزداد محمد: كان موظفا بالولاية (ضحى بوظيفته مكرسا جهوده كلها لخدمة الحزب حتى أصبح من أكبر المفكرين وأكبر المنظمين وحسب أقوال أصدقائه كان مضرب الأمثال، ولكن حياة التخفي والحرمان والتستر والكتمان انهكت قواه وبرت جسده فبعث الى فرنسا تحت اسم مستعار للاستجمام ولكنه مات في مصحة سنة 1949)، ليل الاستعمار، فرحات عباس، مرجع سابق، ص: 253 و 254، وقد ذكر أحد رفاق هذا المناضل أنه عندما زاره في المستشفى الذي كان يعالج فيه بفرنسا، قال له: ماذا ترغب أن أحضر لك؟ فأجابه ان ما أرغب فيه لا يمكنك الأتيان به فقال سأله عن ماهية هذا الشيء الذي لا يمكنني احضاره له. فأجابه: أنني مشتاق لسماع صوت المؤذن في صلاة الفجر و لم يتمكن من سماعه إذ مات بعد أيام من زيارة رفيقه له.

حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة (والذي تولى رئاستها في سنة 1949)، فإنها بحلول سنة 1950 تعرضت لهزة عنيفة، كادت أن تقضي على كل قواعدها، لولا طبيعة تنظيمها المتسم بالسرية وعدم معرفة الأعضاء في الوحدات لبعضهم البعض كما سبق وأن أوضحنا عند الحديث عن هيكلة المنظمة الخاصة(1).

اكتشاف المنظمة الخاصة:

إذا كان المناضلون أعضاء المنظمة الخاصة الذين قاموا بعملية السطو على بريد وهران، تمكن بعض الذين تم القبض عليهم منهم من الصمود وعدم البوح بسر المنظمة الخاصة التي ينتمون إليها، رغم ما سلط عليهم من عذاب طيلة 18 يوما كما تقول بعض المصادر(2) فان خوف أحد أعضاء المنظمة الخاصة من الاجراء التأديبي الذي قررت المنظمة اتخاذه بشأنه، بعد الاشتباه فيه بأنه قدم معلومات للبوليس الفرنسي، أدى به إلى كشف المنظمة.

ولعله من المفيد قبل تناول خلفيات اكتشاف المنظمة الخاصة، والتي صارت توصف فيما بعد بـ((المؤامرة))، التذكير بما آلت إليه المنظمة الخاصة وأعضاءها نتيجة نزوع قيادة الحزب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) نحو التنافس الانتخابي والصراع على السلطة داخل الحركة، وهو التوجه الذي كان أعضاء المنظمة الخاصة يرون فيه تثبيطا لعزيمتهم على مواصلة النشاط في ظل عدم وجود آفاق واضحة للعمل الذي التحقوا من أجله بالمنظمة الخاصة.

---

(1) ولمزيد من التفاصيل راجع: سليمان الشيخ نقلا عن تصريح للسيد: محمد بوضياف الذي يذكر أن الهيكلة القاعدية للمنظمة الخاصة كانت تقوم على مايلي:
- نصف الفوج يتكون من مناضلين اثنين ورئيس لنصف الفوج (3 أعضاء).
- الفوج ويتكون من (2) نصفا فوج يسيران من رئيس فوج (7 أعضاء).
- الفرع يتكون من فوجين (2) يسيران من رئيس فرع (15 عضوا).

Slimane chikh op. cit p. 73.

(2) النقيب عبدالرحمان رزاقي: الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح: الباحث، مرجع سابق، ص: 33.

في هذا الجو المتسم بانخفاض المعنويات تعرضت المنظمة الخاصة لضربة عنيفة، وان كان أحد أعضاء المنظمة الخاصة (محساس) يصفها بـ:((الواقعة التافهة)) فان انعكاسها المباشر على المنظمة والحزب كان واضحا.

كانت المنظمة الخاصة اشتبهت في أحد أعضائها وهو السيد: عبدالقادر خياري المدعو: رحيم[1] بأنه قد أفشى للشرطة بمعلومات حول المنظمة الخاصة، ورغم المحاولات العديدة التي بذلها معه مناضلي المنطقة لاعادته للصواب، إلا أنه استمر على إصراره على الافشاء بأسرار المنظمة، فتم اتخاذ قرار بتأديبه، وهو ما جعله يلجأ بتاريخ 18 ماي 1950 إلى مصالح الشرطة وأخبرها بكل ما يعرفه عن المنظمة وأعضائها. أثر ذلك شرعت الشرطة في حملة تفتيش واعتقال أدت إلى ((اكتشاف أمر عدة أعضاء في المنظمة وكذلك اكتشاف بعض الأسلحة والوثائق. وهكذا تم ايقاف حوالي 400 عضو منهم بعض قادة المنظمة))[2] في حين لجأ العديد من مناضلي المنظمة الخاصة في تبسة إلى الهروب والاختفاء في القرى والجبال المجاورة وهو نفس الحال بالنسبة لمناضلي ناحية قسنطينة عامة والتي كان يشرف عليها يومئذ العربي بن مهيدي.

ويذكر السيد محساس: ان الاعتقالات لم تتوقف عند حدود تبسة بل امتدت إلى سوق أهراس، عنّابة، وشملت في النهاية كل أرجاء الجزائر.

---

(1) يذكر السيد: محساس ان هذا المناضل كان قد أقصي من فرع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بتبسة فإستاء لذلك، واستياءه ذلك جعله يتوعد بأن يطعن الحزب ويكشف أسرار المنظمة الخاصة في كل ما يعرفه عن وجودها.

(2) أنظر: مجلة الباحث، مرجع سابق، ص: 34.

وإذا كانت المنظمة الخاصة قد تعرضت للاكتشاف فماذا كان موقف الحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من ذلك وماذا كان مصير هذا التنظيم شبه العسكري؟

موقف الحزب:

لم تعرف الأيام الأولى لاكتشاف التنظيم وما تلاها من ممارسات البوليس القمعية ضد المناضلين الذين تم اعتقالهم أي رد فعل أو توجيه من قبل قيادة الحزب للمناضلين سواء الذين تم القبض عليهم، أو أولئك الذين ظلوا في حيرة من أمرهم بعدما علموا بأمر اكتشاف المنظمة وملاحقات البوليس لأعضائها ولكل مشتبه فيه بالانتماء لها.

وكانت الحملة الواسعة التي قامت بها مصالح الأمن الفرنسي قد أسفرت عن اعتقال قرابة 400 عضو، بما فيهم الأعضاء القياديين وتمت محاكمتهم وإدانة 200 عضو بأحكام مختلفة وصلت بالنسبة لبعض الأعضاء الى 10 سنوات سجن نافذة ومنع الاقامة، الحرمان من الحقوق المدنية، وغرامة بملايين الفرنكات الفرنسية وعن قساوة هذه الأحكام، والأهداف التي كان البوليس الفرنسي يهدف الى الوصول اليها، يرى السيد (محساس) أن ((الشرطة كانت قد عملت ما في وسعها لا لانتزاع اعترافات تحت التعذيب بل لتحقيق غايتها في تحطيم معنويات العناصر التي طالتها يدها مستغلة في ذلك ضعف بعض العناصر منهم أحد أعضاء هيئة أركان المنظمة الخاصة وهو المدعو: ((بلحاج جيلالي، والذي يعرف فيما بعد بالمكنى (كوبيس) والذي نظم أفواج الحركة خلال الثورة التحريرية))[1].

أمام تلك الممارسات البوليسية المتخذة ضد أعضاء المنظمة الخاصة، فقد تباينت الأراء بشأن الموقف الواجب اتخاذه ازاء هذه القضية وتراوحت بين مؤيد لتبني المنظمة وداع لنكران وجودها وتبعيتها للحزب أصلا.

(17 MAHSAS. op. cit. 277.

وكانت تلك الوضعية بمثابة تحد جديد للحزب لابد من مواجهته ومن أجل ذلك دعيت اللجنة المركزية للاجتماع.

اجتماع اللجنة المركزية: حل المنظمة الخاصة:

اجتمعت إللجنة المركزية وأمامها وضع المنظمة الخاصة وما يعانية أعضائها من ملاحقات بوليسية وتعذيب، وقد تباينت أراء أعضاء القيادة إذ: ((برز فيه تياران فبعض الأعضاء الذين لم يكونوا مستعدين للعمل المسلح وجدوها فرصة لانتقاد مثل هذا المشروع إلا أن أغلبية قادة الحزب رأت الحل التالي: التأكيد على أن قضية المنظمة السرية هي مؤامرة دبرها الاستعمار ضد الحزب ومناضليه وهكذا أعطيت الأوامر للمناضلين المقبوض عليهم العودة لدى المحاكم عن كلامهم أمام الشرطة وأنكر الحزب وجود منظمة تهيء للثورة كما أمر الحزب بخزن الأسلحة وحرق الوثائق ومحو كل أثر قد يمكن الاستعمار من اكتشاف حقيقة هذه المنظمة وعلاقتها بالحزب))(1).

وبذلك فقد انتصر الرأي القائل بضرورة:

ـــ مواجهة الادارة الاستعمارية بشن حملة اعلامية ودعائية ازاء ما تقوم به الشرطة من قمع وتنكيل ضد المناضلين، وتقديم ذلك على أساس أنها (مؤامرة) يراد منها ضرب الحزب.

ـــ حل المنظمة الخاصة انطلاقا من أن مسألة الاحتفاظ بجيش مدرب ومنظم مدة طويلة ليست فكرة صائبة.

وكان ذلك القرار من الحزب، في وقته، وما نجم عنه من انعكاسات على أولئك الذين كانوا يراهنون على المنظمة الخاصة كتنظيم يسعى لاعلان

---

(1) مجلة الباحث: مرجع سابق، ص: 34.

الثورة، بمثابة انتصار للجناح الداعي لممارسة العمل السياسي فقط، وذريعته في ذلك أن التحضير للعمل المسلح لم يحن وقته بعد، ولم تستنفذ بعد كل امكانيات تحقيق أهداف بواسطة الشرعية، إلا أن ذلك القرار كانت له نتائجه المعاكسة على المنادين بالعمل المسلح الذين دعتهم اللجنة المركزية للاستسلام وتسليم أنفسهم، وفي هذا الشأن يذكر السيد: حباشي عبدالسلام قوله: ((بعد وقوع حادثة تبسة في الخمسينات التي تم فيها القاء القبض على الجماعة. قامت اللجنة المركزية ببذل مجهوداتها بالزامنا بالاستسلام للحكومة الفرنسية.

هذا واقع عشناه نتسكع في المقاهي حتى يسهل على الشرطة الفرنسية عند التفتيش على الساعة الخامسة صباحا لتلقي القبض علينا وهذه حقيقة لا ينكرها أي أحد بسبب أننا مررنا بهذه المرحلة. فالخلاف إذن كان معروفا بحيث أنه كان يتمثل في الخلاف بين السيد مصالي الحاج واللجنة المركزية. وأما المناضلين الذين كانوا يطلق عليهم اسم (المتشردين) والذين بقوا على الحياد لكون السيد مصالي الحاج قد طلب الزعامة والهيمنة على الحزب فما كان من هؤلاء المناضلين إلا أن أسسوا اللجنة الثورية للاتحاد والعمل والتأم شملهم فيها))[1].

وهي نفس الشهادة التي يؤكدها السيد: بن عودة الذي يقول أنه بعد عملية اكتشاف المنظمة الخاصة والزج بالكثير من المناضلين في السجن فان ((ضغوطا كثيرة قد سلطت على البعض من المناضلين لتسليم أنفسهم للشرطة الفرنسية ولكونهم رفضوا الرضوخ والاذعان لهذه الضغوط وقد التحقوا بالجبل ومن هؤلاء: عبدالسلام حباشي، رابح بيطاط، عبدالله بن طوبال، وهذا طبقا للقسم الذي أقسموه في المنظمة العسكرية السرية))[2].

---

(1) أنظر شهادة: حباشي عبدالسلام في مجلة الباحث، مرجع سابق، ص: 10.
(2) أنظر شهادة: عمار بن عودة في مجلة الباحث، مرجع سابق، ص: 13.

ان هذه المعطيات وغيرها من المتغيرات التي عاشتها الحركة الوطنية منذ مجازر 8 ماي 1945 تعد بمثابة خلفيات للازمة التي عصفت بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1953، تلك الحركة التي لم يجد جناحيها: المصاليين والمركزيين على السواء من يعزز صفهم على مستوى القاعدة.

إذ أن أعضاء المنظمة الخاصة، كانوا يهيئون في الحدث العظيم وهم يعيشون حياة صعبة في ظل السرية التي وان كانت في ظروف قاسية، إلا أن ما تزودوا به من تجارب في العمل السري، وما كانوا يتصفون به من روح ثورية وحب للوطن جعل حياة التشرد هينة بالنسبة لهم أمام عظمة الحدث الذي أمنوا به وعملوا من أجله ووجدوا صدى في أوساط القاعدة النضالية لما هم عازمون عليه، وهو ما جعلهم يحرصون، وفي ظل السرية التامة، على تكثيف الاتصالات بالمناضلين والمواطنين لتجنبهم تأثيرات الصراع الذي اشتد في أعلى هرم الحزب، ولعل ما تضمنه بيان الفاتح نوفمبر 1954 يؤكد هذه الحقيقة، إذ أكد البيان على أنه تم إجتماع (العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة) لاخراج الحركة الوطنية من (المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص)).

وسنعود في الفصل السابع والأخير، عند تناول الأسباب المباشرة لاندلاع الثورة، للحديث بتفصيل أكثر عن الظروف السابقة لاندلاع الثورة ودور أعضاء المنظمة الخاصة في التهيئة والتحضير لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

الفصل السادس

محاولات اتحاد تشكيلات الحركة الوطنية

لقد كان لتشتت تشكيلات الحركة الوطنية وتباين مواقفها وروءاها الايديولوجية والسياسية، بشأن القضية الجزائرية، والحل الأمثل الذي يجب أن يعتمد لحسم الصراع الذي ظل قائما بين الجزائريين من جهة، والادارة الاستعمارية من جهة أخرى... كان لذلك أثره البين على الرأي العام الجزائري الذي بعد أن كان يتسم بالتوحد في الرؤية خلال القرن 19 صار منذ مطلع القرن 20 عرضة للتمذهب والتشيع لهذه الحركة أو تلك، ومع مرور السنوات أنقسم الشارع السياسي الى أربع تيارات أساسية: الاستقلاليون، الاندماجيون، الاصلاحيون، الشيوعيون.

وجاءت الحرب العالمية الثانية وأحداثها المتعددة لتطرح من جديد تحدي الوحدة على الحركة الوطنية، وزادت مجازر الثامن ماي 1945، والأعمال القمعية المرتكبة خلالها ضد الجزائريين دون تمييز بين معتدل ومتطرف، من حتمية الاتجاه نحو الوحدة.... وهو ما تجسد لاحقا في محاولات عديدة انتهت بظهور جبهة التحرير الوطني، وهو موضوع هذا الفصل الذي تناولت فيه مايلي:

أ ــ محاولات توحيد المواقف الحزبية.
ب ــ الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.
ج ــ جبهة التحرير الوطني: تجمع لكل القوى الوطنية.

أ ــ محاولات توحيد المواقف الحزبية:

تعود المحاولات الأولى لتوحيد مواقف الحركات والجمعيات والأحزاب السياسية الجزائرية من السياسة الاستعمارية الى الثلاثينات، إذ تم في سنة 1936 الدعوة الى انشاء (مؤتمر اسلامي) تبني مطالب اجتماعية وسياسية أهمها: المطالبة بالحاق الجزائر بفرنسا والغاء الولاية العامة، وهو المؤتمر الذي قاطعه حزب (نجم شمال افريقيا) وشاركت فيه مختلف التيارات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار (النواب، العلماء الشباب، الشبوعيون، الاشتراكيون، المرابطون).

وتعود فكرة المؤتمر الاسلامي الى الشيخ عبدالحميد بن باديس الذي كان قد دعا إلى عقد مؤتمر اسلامي، قبل فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات في فرنسا بأشهر عديدة، وأثر وصول الجبهة الشعبية الى دفة الحكم برئاسة (ليون بلوم LÉON-BLUM) زعيم الخلية الفرنسية للأممية العمالية C.F.I.O وعضوية (موريس قيوليت VIOLETTE) الذي كان من الدعاة المتحمسين لفكرة (منح الجزائريين حق المواطنة الفرنسية).

وأثر وصول الجبهة الشعبية للحكم تجددت الدعوة لعقد المؤتمر وتمت الاستجابة لها من الأطراف المذكورة أعلاه، وعقد لقاء بتاريخ 7 جوان 1936 بالملعب البلدي للأبيار، وحضر مصالي الحاج ليعبر أمام الجماهير الحاضرة في ذلك اللقاء رفضه لادماج الجزائر في فرنسا وتمسك النجم بالأرض ومطلب الاستقلال.

ورغم تواضع المطالب التي تبناها المشاركو في المؤتمر الاسلامي فان السلطات الفرنسية لم تستجب لها(!).

---

(1) إن غايتنا من ذكر هذا الحدث ليست دراسته وانما ابراز المحاولات الوحدوية التي عرفتها الحركة الوطنية بغض النظر عن الاطار الذي تمت فيه تلك المحاولات ونتائجها، فالهدف هو تأكيد وجود المحاولة في حد ذاتها.

ـــ أما المحاولة الثانية، فهي تلك التي تمت، كما سبق وأن ذكرنا في الفصل الثاني، خلال الحرب العالمية الثانية... أين التف النواب وأعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأعضاء حزب الشعب الجزائري حول مطالب، لم يشاركهم فيها الحزب الشيوعي الجزائري، تلك المطالب التي تبلورت في النهاية في شكل برنامج عمل عرف بـ: بيان الشعب الجزائري، والذي توج في النهاية بإقدام التيارات الثلاث النواب، العلماء، حزب الشعب الجزائري على تأسيس حركة أختاروا لها اسم (حركة أحباب البيان والحرية)، كانت غايتها الدفاع الموحد عن البيان في مواجهة مناورات الادارة الاستعمارية.

ـــ وكانت المحاولة الثالثة تتمثل في المواقف العديدة التي تلت مجازر 8 ماي 1945 حيث عرفت الساحة السياسية مواقف موحدة للحركات الثلاث: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وإلى جانب النداءات العديدة للوحدة الصادرة عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1946 ـــ 1954)، فاننا نسجل موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أثناء انتخابات نوفمبر 1946، الخاصة بالبرلمان الفرنسي، إذ رأى ضرورة التنسيق مع جركة الانتصار في مواجهة الرأي العام الفرنسي، فلم يقدم مرشحين عنه للانتخابات، وعبر عن ذلك الموقف السيد عباس فرحات بقوله: ((ان الاتحاد الديمقراطي قد تخلى إذ ذاك عن تقديم مترشحين في انتخابات نوفمبر 1946 ليترك المجال للحاج مصالي لمجابهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه))[1].

وفضلا عن ذلك الموقف فان الاتحاد الديمقراطي كانت له مواقف واضحة إزاء الاجراءات التي كانت من حين لآخر تتخذها السلطات ضد السيد: مصالي الحاج زعيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

---

(1) عبدالرحمان بن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي مرجع سابق، ص: 412.

والملاحظ أنه حتى الحزب الشيوعي الجزائري، بعد مجازر الثامن ماي 1945، عرفت مواقفه بشأن الوحدة، بعض التغيير، وان لم يكن جذريا فانه ايجابي... إذ كان لنتائج انتخابات جوان 1946 أثرها في تخييب آماله ودفعته الى التراجع عن بعض أسس سياسته فأصبح يعمل من أجل الاستقلال في اطار اتحادي وهو ما يكشفه التصريح الصادر عن لجنته المركزية بتاريخ 21 جويلية 1946 تحت عنوان: مركب كابلي: ((الحرية، الارض، الخبزة) جبهة وطنية ــ ديمقراطية ــ جزائرية). والموجه للشعب الجزائري. والذي عبرت فيه عن مطالبتها بمجلس وحكومة جزائرية تسير كل شؤون الجزائريين، والغاء الحكومة العامة وإدارتها الامبريالية.

ووجهت نداء لتكوين جبهة وطنية ديمقراطية تضم حزب الشعب الجزائري، والشيوعيين، والعلماء، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والاشتراكيين وكل التقدميين الجزائريين دون تمييز عرقي أو لغوي أو ديني... من أجل جزائر حرة وديمقراطية(1).

والملاحظ أن مبدأ التقارب وتوحيد الموقف بين مختلف التنظيمات الجزائرية عرف بعد 1945 محاولات عديدة، وان لم تؤت ثمارها، فانها كانت تؤكد في مجملها بداية تبلور الوعي بأهمية الوحدة ونذكر من تلك المحاولات اللجان العديدة التي أنشئت مثل: لجنة مساعدة ضحايا القمع في 1948، وكذا لجنة الدفاع عن الحرية والرأي في سنة 1950، وهما اللجنتان اللتان تمثلان في الحقيقة الأرضية السابقة لميلاد (الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها) والتي ظهرت للوجود أثر تزوير انتخابات 17 جوان 1951 من طرف الادارة الاستعمارية، والتي ستكون موضوع المبحث الموالي في هذا الفصل.

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع نص البيان في كتاب:

Claud-HENRY op. cit p. 228-231.

ب ــ الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها:

في محاولة من الحركات الجزائرية لمواجهة مختلف أشكال القمع والاضطهاد الذي تعرض له أعضاء تشكيلات الحركة الوطنية عامة، ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، خاصة، كان التفكير منصبا على ضرورة ايجاد اطار تنظيمي موحد لتوحيد الموقف الجزائري من ممارسات الادارة الاستعمارية واجراءاتها المصادرة للحقوق والحريات الأساسية للمواطن الجزائري.

وكان الدافع الأساسي للتفكير في انشاء هذه الجبهة هو ما آلت إليه حالة الحركة الوطنية من شلل نتيجة تضييق الخناق عليها في المجال الاعلامي والدعائي، وكذا ما عرفته الانتخابات العديدة التي جرت منذ 1945 من تزوير من طرف الادارة الاستعمارية التي لم تكتف بذلك بل عمدت الى استعمال العصا الغليظة ضد كل صوت رافض لأعمال التزوير في نتائج الانتخابات.

وهكذا فإنه بعد اتصالات ومشاورات عديدة بين مختلف تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية، أعلن في شهر جوان 1951 عن تأسيس (الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها) والتي ضمت كل التنظيمات الجزائرية التي كانت موجودة، ساعتئذ وهي:

ــ حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
ــ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
ــ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
ــ الحزب الشيوعي الجزائري.

وإذا كان البعض يذكر أن ظهور هذه الجبهة كان في شهر جوان 1951 فان هناك من يؤكد أن ظهورها كان في 25 جويلية 1951 كما جاء في كتاب (كلود ــ هنري ص: 289).

وبعد لقاءات واتصالات بين قيادات الحركات المذكورة تم الاتفاق على تكوين هيئة لهذه الجبهة، تعد بمثابة (هيئة سياسية) تمثل فيها كل حركة بعضوين[1].

وكان تمثيل كل حركة كمايلي:

الحركة وممثليها:

ـــ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 1ـــ الشيخ العربي التبسي، 2 ـــ الشيخ خير الدين.

ـــ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، 1 ـــ أحمد مزغنة، 2 ـــ مصطفى فروخي.

ـــ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، 1 الدكتور أحمد فرنسيس، 2 ـــ قدور ساطور.

ـــ الحزب الشيوعي الجزائري، 1 ـــ بول كباليرو Paul-Cabero، 2 ـــ أحمد محمودي[2].

وكانت الغاية من التقاء الحركات السياسية المذكورة، وتكوينها للجبهة، رغم التباين السياسي والايديولوجي، وتعدد الرؤى المستقبلية بالنسبة للصراع الجزائري ـالاستعماري الفرنسي، تبني جملة من المطالب والنضال المشترك في سبيل تحقيقها.

---

(1) من الشائع والثابت في بعض المراجع التي تناولت هذه الجبهة أن تمثيل الحركات المذكورة كا بعضوين لكل حركة، إلا أن المرحوم أحمد توفيق المدني يذكر خلاف ذلك. إذ يحدد تمثيل كل حركة بأكثر من عضوين كمايلي: ((كان يمثل العلماء فيها: الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خيرالدين ـــ ثم أحمد توفيق المدني. وكان يمثل حزب الانتصار للحريات الديمقراطية أحمد مزغنة، مولاي مرباح، عبدالرحمان كيوان، ويمثل حزب أحباب البيان أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، البشير بوبجرا، قدور الساطور، ويمثل الحزب الشيوعي: يونس كرش ومسيو كا بالمرو، ويمثل الأحرار أحمد توفيق المدني ((إلى أن أصبح ممثلا وكان يحضر الاجتماع أحيانا غير هؤلاء من رجال الهيآت)) راجع: أحمد توفي المدني، حياة كفاح، مرجع سابق، ص: 402.

(2) claude collot jean ROBBRT HENRY. op. cit. p. 290.

وتتمثل المبادىء التي اتفق على تبنيها والدفاع عنها فيما يلي:

أولا ــ اطلاق سبيل أحمد مصالي (الذي كان في إقامة جبرية ببوزريعة).

ثانيا ــ الغاء الانتخابات السابقة واجراء انتخابات جديدة لا تتدخل فيها الحكومة.

ثالثا ــ الكف عن أعمال الزجر والارهاق.

رابعا ــ حرية الصحافة والمؤسسات.

خامسا ــ تحرير الدين الاسلامي من ربقة الاستعمار(1).

وإذا كانت هذه المطالب هي التي كانت وراء ظهور تلك الجبهة فان (كلود ــ هنري) يفصلان نفس المطالب فيمايلي:

1 ــ الغاء انتخابات 17 جوان 1951، تلك الانتخابات التي كانت في الواقع قد اختارت فيها الادارة الاستعمارية أناسا لم ينتخبهم الشعب الجزائري ويأبى أن ينطق هؤلاء بإسمه.

2 ــ احترام حرية الانتخابات في (القسم الثاني).

3 ــ احترام الحريات، حرية الرأي والصحافة والاجتماعات.

4 ــ رفع الظلم بجميع أشكاله وتحرير المعتقلين السياسيين، وابطال الاجراءات الاستثنائية التي توجه ضد مصالي الحاج.

5 ــ وضع حد لتدخل الادارة الاستعمارية في شؤون الدين الاسلامي(2).

---

(1) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مرجع سابق، ص: 402.

[2] claude collot-jean ROBERT HENRY op. cit. p. 289.

ان التفاف الشعب الجزائري حول هذه الجبهة واستبشاره باتحاد حركاته السياسية التي وجد الاستعمار في تفرقها وتنافرها وتناقضاتها معين له على الاستمرار في انتهاكه للحريات الأساسية للمواطنين الجزائريين، كان بمثابة دليل على توق الشعب الجزائري لوحدة صفه، والانتقال من حالة التشتت الى الوحدة والمواجهة.

وقد عكست صحيفة البصائر في أحد أعدادها الآمال والأفاق التي ينتظرها الشعب من ظهور هذه الجبهة، فكتبت تقول: مرحى... فلقد توحدت صفوفنا ((مرحى للخلافات التي تمخضت عن طفل سعيد فكان هو (جبهتنا).... وأضافت: ((شعب يريد أن يحطم أغلال العبودية لأنه لن يعود يطمئن الى تلك الحياة التعسة التي يفرضها عليه الاستعمار، وأحزاب تريد أن تجمع أشتاتها، وتوحد صفوفها لأن العصر يقتضي ذلك))[1].

ويبدو أن الجبهة وجدت تجاوبا منقطع النظير من الجماهير الجزائرية، إذ يذكر المرحوم توفيق المدني أن التجاوب مع الجبهة كان وطنيا إذ: ((كانت الشعب تتألف في كل مدن وقرى القطر حتى بلغت مبلغا يفوق حد التصور، فاهزت الثلاثمائة شعبة وكان الشعب في كل جهات البلاد يقبل على امضاء العرائض التي طبعناها ونشرناها اقبالا غريبا حتى تجمع لدينا بعد أشهر ما يزيد عن ثمانمائة ألف من الامضاءات. وأصبحنا في خطبنا وفي كتاباتنا، نتجاوز حدود تلك المطالب الضيقة، ونصل الى الافصاح عن أعماق الرغائب الشعبية))[2].

كما أن الجبهة عملت على توحيد موقف الحركات السياسية من مقاطعة الانتخابات التي جرت في جوان 1953، والتي لم يتقيد فيها الحزب

---

(1) أنظر جريدة البصائر: لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين العدد 171 الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 1951.

(2) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مرجع سابق، ص: 404.

الشيوعي الجزائري بموقف المقاطعة، وعمد إلى المشاركة بحجة اسماع صوته للشعب الجزائري، وكان ذلك مؤشرا على عدم صلابة هذه الجبهة إذ يذكر توفيق المدني أنه: ((جاءت الانتخابات (النجلانية) المعروفة، الانتخابات المدلسة التي اشتهرت في العالم ودخلت القاموس السياسي تحت اسم (الانتخابات الجزائرية) وقررت الجبهة بأصوات 3 ضد واحد مقاطعة تلك الانتخابات، ومنازلة الحكومة في ميدانها، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان. لقد قررت (الادارة العليا) للحزب الشيوعي المشاركة، لا لكي تنال أصواتا أو تفوز بعدد من النواب، انما لكي تسمع صوتها للشعب وتقول له كلمتها الصريحة أثناء معركة الانتخابات. فساءت الصلات بيننا، واستاء حزب البيان من ذلك فسل خيوطه من الجبهة، وانسحب، وبانسحابه لم تبق جبهة، وفقدت تجانسها، فلم يبق منها الا مجموعة من الأوراق، ودفتر محاضر جلسات لا ازال محتفظا به، بصفتي أمينها العام))(1).

وإذا كان الشعب الجزائري تفاءل بظهور هذه الجبهة، التي رأى فيها الاطار الموحد لصفوفه، والمعبر عن آماله في الوحدة والعمل، فان المستوطنين الأوربيين في الجزائر والادارة الاستعمارية لم يقفوا مكتوفي الأيدي، إذ لم تول الادارة الاستعمارية هذه المطالب أدنى اعتبار، وعمدت الى الضغط على أطراف الجبهة الجزائرية التي لم تتمكن من الصمود نتيجة اختلاف أطرافها وتباين أهدافها ووسائلها، مما جعلها لم تعمر طويلا، إذ كانت ((قصيرة العمر بشأنها في ذلك شأن غيرها من المحاولات التي بذلت بعد الحرب من أجل تحقيق الوحدة بين الجزائريين))(2).

ورغم الفشل الذي آلت إليه هذه الجبهة، واعراض الشعب الجزائري عنها، بعد أن تحمس لظهورها فان انشاءها في حد ذاته يعكس مدى التوق

---

(1) نفس المصدر، ص 404 و 405.
(2) جليسي، ثورة الجزائر، مرجع سابق، ص: 94.

للوحدة في أوساط المناضلين والمواطنين الجزائريين على اختلاف توجهاتهم الاجتماعية وتصوراتهم السياسية وإدراكهم لأهمية توحيد الصف في مواجهة القمع الاستعماري.

وهو ما يجعلنا نخلص الى أن (الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها) بالرغم من التناقضات التي كانت سائدة بين الحركات المكونة لها، فإنها كانت تمثل أملا في الوحدة يراود الجزائريون منذ بزوغ الملامح الأولى للنضال السياسي في مطلع القرن العشرين.

وعلى الرغم من قصر عمر هذه الجبهة، فان مدلولها في سياق الوحدة بين مكونات الحركة السياسية الجزائرية في مواجهة الاستعمار مدلول ذو أهمية كبرى.

إلا أن ما يؤسف له هو أن هذه الجبهة لم تعرف من المؤرخين والدارسين لتاريخ الحركة الوطنية قبل ثورة نوفمبر 1954 العناية اللازمة... إذ تم اغفالها، وكأنها حدث بسيط، والواقع غير ذلك فهي حدث عظيم جاء في فترة عصيبة اتسمت بالمخاض السابق لولادة حركة تحررية عسكرية سياسية هي: جبهة التحرير الوطني.

وإذا كانت (الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها) قد فشلت كما لاحظنا، فان نجاح جبهة التحرير الوطني، كما سنبين لاحقا، يؤكد حقيقة أن الجماهير الجزائرية لم تكن تنتظر من حركاتها المتعددة الاتفاق أو اللقاء من أجل التعامل مع استمرار الوضع كما كان عليه، بل كانت ترغب في عمل ملموس يجعلها تنتقل الى التعبير الميداني عن رفضها التام للوجود الاستعماري... وهو ما جعل الجماهير التي نفرت من الجبهة الجزائرية، بعد أن فقدت الأمل فيها، تتجاوب مع الطرح الواضح لجبهة التخرير الوطني، وتتجاوز بذلك تحزبها وتشتتها لتلتف حول الحركة التي دعتها الى العمل المسلح، واضعة بذلك حدا للجدل السياسي العقيم الذي فقد كل جاذبية له منذ مجازر 8 ماي 1945.

ج ــ جبهة التحرير الوطني: تجمع لكل القوى:

ان الدارس المتمعن في بيان الفاتح نوفمبر 1954 يسجل من ضمن ما يسجله من مبادىء وأهداف أساسية، أن جبهة التحرير الوطني وجهت نداءها للشعب الجزائري داعية أياه للالتفاف حولها بصفتها حركة سياسية ــ عسكرية ــ تحررية، لونها السياسي الوحيد أنها حركة استقلالية غايتها الأساسية: الاستقلال الوطني.

وهي جبهة لكل الجزائريين المؤمنين بالهدف المذكور، بغض النظر عن انتماءهم الحزبي أو الاجتماعي، وهو ما عبر عنه بيان الفاتح نوفمبر الذي دعا أبناء الشعب الجزائري للالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني بصفتهم الفردية بقوله: ((أيها الجزائري!!! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاذ بلادنا والعمل على ان نسترجع له (هكذا) حريته، ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو إنتصارك)).

وكانت استجابة الجزائريين، على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والاجتماعية، لذلك النداء استجابة واسعة جعلت الحركات السياسية الجزائرية التي كانت تتنازع على اكتساب الشارع الجزائري قبيل اندلاع الثورة، أمام وضع محرج فقد لاحظت حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بجناحيها المصالي والمركزي، أن القواعد التي كانت تعتقد الاستناد إليها تفاعلت مع نداء الجبهة وبدأت أفواج المناضلين تلتحق بصفوفها، وكان الحال كذلك بالنسبة (للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) بزعامة فرحات عباس، إذ سجل في السنة الأولى من اندلاع الثورة التحاق أعضاء منه بصفوف جبهة التحرير الوطني، ونفس الحال بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري.

وإذا كان المركزيون وقيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، استجابوا لدعوة الجبهة وانخرطوا في

صفوفها، وتمكنوا من التواجد بعد قرابة سنتين من اندلاع الثورة في أعلى هيئاتها القيادية (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) المنبثق عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

فان الحزب الشيوعي الجزائري، لم تتمكن قيادته من التحليل الصحيح لطبيعة المرحلة، وسمو الهدف المنادي به من طرف جبهة التحرير الوطني، مما جعلها تظل بعيدة عن هذا التنظيم (جبهة التحرير الوطني)، وكان انعكاس ذلك واضحا على قاعدة الحزب الشيوعي الجزائري الذي التحق العديد من عناصره عاملين بصفوف جبهة التحرير الوطني مدنيا وعسكريا.

وهكذا فقد كان ظهور جبهة التحرير الوطني يعكس طموحات الجماهير الواسعة في الاتحاد والعمل، تلك الطموحات التي كانت طيلة فترة النضال السياسي تمثل الأمل الذي لم يجد الاطار الملائم للتعبير عنه، فكان ميلاد جبهة التحرير الوطني بمثابة بعث لهذا الأمل الذي تحقق رغم كل التناقضات التي كانت عليها جبهة التحرير الوطني، وفي مقدمتها أن الجبهة كانت تمثل (وحدة التنظيم) الذي لا يعكس (وحدة الفكر) وان كان يعكس (وحدة الهدف) الاستقلال الوطني لدى قطاع واسع من الجماهير الجزائرية المؤمنة به.

ولعل ما ساعد الجبهة على أن تكون تجمعا لكل القوى هو ذلك الوضوح الذي اتسم به بيان فاتح نوفمبر 1954 الذي حدد الأرضية التي تنطلق منها والهدف الذي تنشده بنصه التالي:

((نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين، الذين يتنازعان السلطة، ان حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية)).

ولعل في هذا النص من بيان أول نوفمبر 1954، الخلاصة الكاملة لطبيعة جبهة التحرير الوطني، وهدفها، إذ يمكننا أن نستخلص منه الحقائق التالية:

ـــ استقلالية الجبهة عن كل التنظيمات التي كانت قائمة قبيل اندلاع الثورة.

ـــ دعوة الشعب الجزائري للتمرد على سيطرة الأشخاص والتنظيمات الحزبية والاستجابة لنداء الوطن بعيدا عن كل اعتبارات الانتماء.

ـــ تحديد العدو، وهو محور مهم، إذ أن الجبهة دعت الكل للعمل ضد الوجود الاستعماري، وليس للتنافس مع هذه الحركة أو تلك من الحركات الجزائرية.

ـــ اعلان افلاس العمل السياسي القائم على النضال المطلبي نتيجة تعنت الادارة الاستعمارية، واقرار انتهاج العمل الثوري ضد الوجود الاستعماري.

ومن أجل ذلك فان جبهة التحرير الوطني لم تكتف بدعوة المواطنين بصفتهم الفردية، بل عمدت أيضا الى توجيه نداء للأحزاب السياسية تدعوها فيه للانضمام الى الكفاح التحريري بقولها: ((نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم الى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر)).

وقد جعل هذا النداء الأحزاب السياسية الجزائرية أمام الأمر الواقع، إذ أن عدم استجابتها للدعوة تجعلها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام، واستجابتها كانت مقرونة بتخليها عن طروحاتها وأراءها حول القضية الجزائرية، والأهم من ذلك تخليها عن وجودها التنظيمي، أي أن اعلان

الالتحاق بالجبهة مرهون باعلان حل الحركة أو الحزب... وكان كما رأينا أن اختار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء الالتحاق بالجبهة الى جانب المركزيين، في حين أن مصالي والحزب الشيوعي ظلا متمسكين بموقفهما الرافض للانضواء تحت لواء الجبهة وكتعبير عن ذلك أقدم مصالي الحاج وما تبقى من أتباعه في الفاتح ديسمبر 1954 على تأسيس ما يعرف بـ: الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A.

في حين أن قيادة الحزب الشيوعي الجزائري ظلت إلى غاية 1962 متمسكة بربط التحاقها بالجبهة بحقها في الاحتفاظ بالاستقلالية التنظيمية للحزب وتكوين (جبهة مقاومة) يكون الحزب الشيوعي ممثلا فيها كحزب لا كأفراد، وهو ما رفضته جبهة التحرير الوطني رفضا قاطعا.

والواقع أن نجاح جبهة التحرير الوطني، في تجنيد الجزائريين حولها يعود أساسا الى ما أتسمت به من وضوح في الأهداف، وللمصداقية التي كان أعضاء النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني يتمتعون بها في أوساط الجماهير الشعبية عامة والمناضلين خاصة، ولا يعني ذلك أبدا اسقاط دور الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي آل إليه حال الشعب الجزائري عامة وسكان الريف خاصة، إذ كان الطابع الاستعماري الاستيطاني الذي عرفته الجزائر، قد جعل من الشعب الجزائري شعبا مكبلا بقيود الحرمان الاجتماعي، وخاضعا لقوانين وممارسات الاستعمار العنصرية، في الوقت الذي كان فيه الأوربيون (المستوطنون) يتمتعون بالامتيازات الاجتماعية والمهنية، لذا فان بيان أول نوفمبر قد دعا الى ثورة شعبية وطنية حدد هدفها الاستراتيجي في تحقيق الاستقلال، بنصه على أن (عمل الجبهة موجه ضد الاستعمار فقط) ويستهدف عمل الجبهة تحقيق (الاستقلال الوطني داخل اطار شمال افريقيا).

هكذا حددت جبهة التحرير الوطني في بيانها الأول: العدو، والهدف، وقد كان لهذا التحديد أسبابه الاجتماعية والتاريخية، حيث أن السياسة

الاستعمارية (الاستيطانية) التي انتهجتها فرنسا في الجزائر حالت دون تكوين طبقة برجوازية جزائرية حقيقية في القطاعين التجاري والصناعي.

فالبرجوازية الجزائرية الصغيرة، بالرغم من ضعف حجمها لم تكن في مأمن من المضايقة والمصادرة المختلفة الأساليب من طرف الادارة الاستعمارية. بالاضافة الى مزاحمة الأوربيين ومضايقتهم لها، ذلك لأن الأوربين لم يأتوا للجزائر كعمال بل جاؤوا كمعمرين ومستثمرين للأموال واستغلال الأيدي العاملة بمقابل رمزي، خاصة وأن الجزائريين الذين صودرت أراضيهم وحجزت ممتلكاتهم قد تحولوا إلى عبيد وعمال لدى المستعمرين، بعد أن أصبحوا لا يملكون سوى قوة العمل يبيعونها مقابل ما يضمن استمرار حياتهم وهكذا فما كادت تحل سنة 1954 حتى كان السواد الأعظم من الشعب الجزائري قد تحول إلى عمال في الفلاحة لدى المعمرين، أو عمال يوميين، لهذه الأسباب فان بيان نوفمبر خاطب كل الشعب الجزائري دون تمييز بين فئاته الاجتماعية أو السياسية بقوله: ((أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ــ نعني الشعب بصفة عامة والمناضلون بصفة خاصة)).

وذلك يعني أن البيان يدعو الى ثورة شعبية، لا إلى ثورة طبقة ضد طبقة أخرى..

وأعتقد أن جبهة التحرير الوطني بندائها في أول نوفمبر قد وفرت الحلقة الضائعة في نضالات الحركة الوطنية التي كانت تتنازعها مختلف الطروحات بشأن حل القضية الجزائرية.

فالثورة الجزائرية في محتوى بيان أول نوفمبر ليست ثورة طبقية ولا هي نتيجة لتناحر بين متنافسين على السلطة، بل هي ثورة شعبية محضة موجهة ضد قوي استعمارية فرضت الاستيطان بالقوة، ولابد من مواجهتها بنفس السلاح (القوة).

ولم تكن الثورة الجزائرية في الحقيقة الا تتويجا لمعاناة نضالية طويلة جرب خلالها الشعب الجزائري مختلف أشكال النضال وعرف مختلف أساليب التنكيل والبطش على يد الاستعمار، فهي ((ثورة ظلت عدة سنوات تختمر في نفسية الجماهير وشعورهم الغامض، وما انتفاضة 1945 إلا شرارة تلقائية من الجماهير لم يكن قادتهم مستعدين لتلقيها حين ذاك))(1).

ولما كان الشعب الجزائري مشتتا بين مختلف تشيكلاته السياسية فقد كان لابد من معالجة تلك الوضعية لتضمن جبهة التحرير الوطني التفاف مختلف القوى حولها، ولتحقيق ذلك فان الجبهة قد دعت الى تجاوز الخلافات والمقاييس الاجتماعية والسياسية لمختلف فئات وطبقات الشعب، بتأكيدها في بيان أول نوفمبر على أنه ((إذا كان هدف أي حركة ثورية، في الواقع، هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال والعمل)) وإذا كانت جبهة التحرير الوطني ترى أن الشعب الجزائري، يومئذ، يلتقي حول (قضية الاستقلال) فانها قد رفعت بعد غرة نوفمبر شعار: ((من ليس مع الثورة فهو ضدها)) ونفذته في تعاملها مع العناصر السياسية والشخصيات الوطنية وكل الجزائريين الذين لم يتخلصوا من جاذبية الشرعية والاختلافات والنزاعات الحزبية التي كان بيان أول نوفمبر واضحا بشأنها حيث دعا جميع المواطنين الجزائريين بقوله: ((نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية الصرفة أن تنظم الى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر)).

والاعتبار الآخر يعني، فيما يعنيه أن الجبهة لم تكن تدعو الى اتحاد الأحزاب، التي كانت قائمة، ولا تشكيل جبهة تضم الأحزاب الجزائرية فهي

---

(1) أنظر: مجلة المجاهد اللسان المركزي لـ جبهة التحرير الوطني، العدد 11 الصادر بتاريخ أول نوفمبر 1957.

تدعو في بيانها الأول إلى انضواء جميع أفراد الشعب الجزائري تحت راية واحدة هي ((جبهة التحرير الوطني))، بصرف النظر عن المعتقدات السياسية والايديولوجية المتباينة، أو المصالح المادية والاجتماعية المتناقظة، ما دام الاتفاق على قضية التحرير الوطني يمثل القاسم المشترك بين أبناء الشعب الجزائري الذي جاءت جبهة التحرير الوطني لتعبر عن إرادته في استرجاع استقلاله وسيادته. ونتيجة لما جاء في بيان أو ل نوفمبر فان مختلف القوى الاجتماعية والسياسية المكونة لتشكيلات الحركة الوطنية قد وجدت نفسها، باندلاع الثورة أمام وضعية صعبة بين الالتحاق بالثورة أو التخلف عن إرادة الجماهير التي استجابت لدعوة الجبهة الى الكفاح المسلح، وفي هذا الشأن يذكر الأستاذ ((حمروش أحمد)) أنه ((لم يكن لهذه الأحزاب ـــ الحركات السياسية الجزائرية ـــ أن تقف في اتجاه مضاد للتيار الثوري الذي وجد صدى عالميا وعربيا و لم يكن سهلا عليهم الحصول على انصار بين الشعب الجزائري في الوقت الذي كانت تسيل فيه الدماء يوما بعد يوم))[1].

وأمام هذا الوضع توالت عمليات الالتحاق بالجبهة من مختلف التنظيمات السياسية الجزائرية، غير نادمين عن ولاءاتهم الحزبية القديمة ولا على مصالحهم المادية والاجتماعية، مما جعل (جاك سوستيل) حاكم الجزائر أنذاك يكتب في تقريره الذي رفعه في الأول من حزيران (جوان) 1955 الى الحكومة الفرنسية التي كان على رأسها السيد (ادغافور)، يقول: ((الحذر من الجزائريين جميعا والارتياب بهم الدعوة الى أعمال القمع الدامي، رفض كل محاولة اصلاح رفضا باتا جازما اللوم العنيف للحكومة والادارة اللتين ظهر عليهما بعض الضعف وبعض التفاهم مع الجزائريين[2] ولعل أول

---

(1) أنظر: أحمد حمروش، عبدالناصر والعرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1974، ص: 383.

(2) الآن سافاري: ثورة الجزائر، مرجع سابق، ص: 157.

ما يستخلص من هذا القول أن جبهة التحرير الوطني، كانت حكيمة بإفساحها المجال لجميع المواطنين الجزائريين للمساهمة في الثورة مهما كانت انتماءاتهم السياسية والاجتماعية، تحت رايتها.

وهكذا فانه لم يمضي عن انطلاق الثورة أكثر من تسعة شهور حتى بدأت نتائج ذلك تظهر في حقيقتين:

1 ــ التفاف الشعب حول الجبهة في مواجهة الاستعمار، مما خيب ظن فرنسا في من كانت ترى أنهم يدينون لها بالولاء من الجزائريين، وهو ما عبر عنه حاكم الجزائر آنذاك بقوله: ((الحذر من الجزائريين والارتياب بهم)).

2 ــ على الصعيد السياسي الداخلي خرجت الحركة الوطنية من الطريق المسدود الذي آلت إليه، وأنهارت بذلك أسطورة الشرعية التي كانت التشكيلات السياسية الجزائرية تتشبث بها، فكان أن غادرت العناصر المؤمنة باستقلال الجزائر حركتها السياسية وقطعت كل صلة تنظيمية بها، وكان انعكاس ذلك واضحا على الحركات التي أعلن قادتها عن حلها والالتحاق بالجبهة. وهكذا فانه يمكننا القول أن جبهة التحرير الوطني كانت جبهة شعبية تضم في صفوفها مختلف الفئات الاجتماعية، وصفة المناضل فيها تعني الانتماء الوحيد للشعب الجزائري: دون التطرق للمحتوى الاجتماعي للثورة أي أن ((الاختيارات ذات الطابع العقائدي لم تكن تأخذ في الحسبان فكانت صفوف جبهة التحرير الوطني ورأس حربتها جيش التحرير الوطني مفتوحة لجميع أولئك الذين ينخرطون في الأشكال الجديدة للكفاح مهما كان أصلهم الاجتماعي أو تبعيتهم السياسية القديمة))(1).

---

(1) أنظر: كتاب جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، وزارة الدفاع ــ الجزائر 1975، ص: 8.

وبذلك فقد كانت جبهة التحرير الوطني قد احتوت على مختلف التناقضات التي تمثلها تركيبتها المتمايزة اجتماعيا وسياسيا. وبالرغم من كل ذلك فان الفلاحين الفقراء كانوا يمثلون الرصيد الأساسي للجبهة التي جعلت من الريف مهد للثورة معتمدة على مختلف الفئات الاجتماعية فهي تحتوي على (الفلاحين والعمال والتجار والأغنياء والفقراء والطلبة والتقدميين والمحافظين، إلى جانب التقدميين بتطرف والمنتسبين الى اليسار))[1].

وكان ذلك في مفهوم جبهة التحرير الوطني يمثل اتحادا روحيا للشعب الجزائري يجد معناه في اقع الشعب الجزائري، وهو ما عبرت عنه وثائق مؤتمر الصومام الذي عقد يوم ((20 أوت 1956)) بقولها أن (الاتحاد الروحي والسياسي للشعب الجزائري الذي التحم وتوطد في الكفاح المسلح قد أصبح اليوم حقيقة تاريخية)). وأن (هذا الاتجاه القومي الوطني المناهض للاستعمار هو القاعدة الأساسية للثورة السياسية والعسكرية للمقاومة) وتضيف وثائق الصومام ((أن وجود جبهة تحرير وطني قوية لها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب فهو ضمان من الضمانات الضرورية).

هكذا فسرت جبهة التحرير الوطني الانضمامات التي عرفتها صفوفها من مختلف الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية، والتي بفضلها تمكنت من تجسيد فكرة توحيد جبهة الجزائريين ضد الوجود الاستعماري بعد أن فشلت مختلف التجارب السابقة لها، لافتقارها للمقومات الضرورية الكفيلة بتوحيد الجماهير الجزائرية وفي مقدمة تلك المقومات: الهدف في الاستقلال، والذي عبرت عنه جبهة التحرير الوطني خير تعبير في مواجهة الطروحات التي كانت سائدة يومئذ من طرف الاستعمار الفرنسي أولا، والأساليب المعتمدة من طرف تشكيلات الحركة الوطنية ثانيا. منذ مجازر 8 ماي 1945.

فكان ظهور جبهة التحرير الوطني جوابا حازما عن كل الأسئلة التي ظلت مطروحة على الساحة الوطنية.

---

(1) أنظر: المسرة، مرجع سابق، ص: 183.

الفصل السابع

العوامل الداخلية والخارجية لاندلاع الثورة التحريرية

لقد كان اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 تتويجا لتجربة نضالية طويلة أتسمت بالصراع الدائم مع قوى الاحتلال والسيطرة التي أخذت منذ عقود طويلة شكلا إمبرياليا.

ولذلك فان الثورة الجزائرية كثورة شعبية تهيأت الظروف الموضوعية داخليا لاندلاعها، واتسمت الظروف الدولية التي انطلقت خلالها الثورة، بانتعاش حركة التحرر الوطني والقومي، فكانت الثورة الجزائرية أكبر حدث عرفه االعالم. خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فهي الثورة التي أعطت دينامية جديدة لحركة التحرر الوطني.

وهي الثورة التي كان لشعاعها التحرري أثره في العالم عامة وقارتي افريقيا وآسيا خاصة.

ان هذه الثورة التي اندلعت في ظروف داخليةٍ وإقليمية ودولية تناولتها، بايجاز، في هذا الفصل من خلال مايلي:

- العوامل الداخلية لاندلاع الثورة.
- العوامل الخارجية التي ساعدت على اندلاع الثورة.

العوامل الداخلية والخارجية لاندلاع ثورة نوفمبر 1954:

ان اندلاع الثورة التحريرية في الفاح نوفمبر 1954 لم يكن الا تتويجا لمجهودات نضالية طويلة، ولمخاض عسير ظلت الساحة السياسية الجزائرية تعانيه لفترة طويلة، وكانت مجازر 8 ماي 1945 إحدى زفراته الحادة، بل هي المرحلة الحاسمة فيه، كما رأينا، في بلورة النهج الثوري واعلان ميلاد الحالة الثورية، كحالة لابد منها للعملية الثورية التي كان حدوثها حتميا وأن تأخر لقرابة عقد من الزمن.

ولذلك فان الدارس لاندلاع ثورة نوفمبر 1954 يواجه جملة من الأسئلة في مقدمتها:

1 ــ لماذا كان ظهور جبهة التحرير واعلان الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 ولم يكن قبله؟.

2 ــ ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت عل اندلاع الثورة؟ وما تأثيرها في اغلان الثورة؟

إلى غير ذلك من الأسئلة حول ظهور جبهة التحرير الوطني كحركة تحررية عسكرية ــ سياسية؛ وما عرفته من تجاوب شعبي، منقطع النظير، مع دعوتها للعمل المسلح... وهي الحركة المجهولة في الوسط النضالي والشعبي على السواء.

سنحاول الاجابة عن هذه الأسئلة من خلال استقرائنا لمختلف المعطيات السياسية والتنظيمية التي عرفتها الحركة الوطنية على الصعيد الداخلي، وكذا المعطيات الدولية التي كانت سائدة يومئذ. وذلك من خلال العناصر التالية:

أ ــ العوامل الداخلية لاندلاع الثورة التحريرية:

لم يكن ظهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954، واعلانها للثورة باسم جيش وجبهة التحرير الوطني ضد الوجود

الاستعماري في الجزائر حدثا معزولا عما كان يجري داخل الجزائر من ممارسات السلطات الاستعمارية من جهة، وما آلت إليه حال الحركة الوطنية من نضج وتأزم في آن معا.

فمظاهر النضج كانت تتجلى في تلك القناعة التامة لدى غالبية المناضلين، منذ مجازر 8 ماي 1945، بأن النضال السياسي المطلبي وصل إلى طريق مسدود ولن يؤدي إلا إلى المزيد من حالة الانسداد السياسي، والتمديد في عمر الاستعمار الذي لا يملك إلا إجابة واحدة: الوعود بالاصلاح، في مواجهة المطالب المشروعة للجزائريين في الحرية والاستقلال.

وإذا كانت العوامل الداخلية لظهور جبهة التحرير الوطني وقيادتها للعمل المسلح عديدة، فإننا نرى اختصارها في عاملين أساسين:

1 ــ الأسباب العامة:

كان الجزائريون ومنذ عقود طويلة من الزمن يعيشون وضعا اجتماعيا، يتميز بالبؤس الفضيع، نتيجة السياسة الاستعمارية المنتهجة من قبل المحتل الفرنسي والقائمة على تعميق الفوارق الاجتماعية، بين المجموعة القليلة العدد من السكان الأوربيين (المستوطنين) الذين تسهر الادارة الاستعمارية على خدمة مصالحهم وحمايتها من جهة، والملايين العشرة من الجزائريين الذين لم يكن نصيبهم من الحياة سوى الفقر المدقع، والجهل المطلق، والمرض القاتل، والبطالة الدائمة والواسعة الانتشار.

وإذا كان الجزائريون على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية قد عانوا من عدم الانصاف والمساواة بالمستوطنين، فان نصيب سكان الريف عامة، والفلاح الجزائري خاصة، من تلك المعاناة كان كبير جدا.

إذ كان الفقر ضاربا أطنابه في أوساط الفلاحين الذين سلبت أراضيهم نتيجة السياسة الاستعمارية القائمة منذ السنوات الأولى لغزو الجزائر

على المصادرة والضرائب المرهقة... وهكذا فبعد مرور قرن وربع القرن من الوجود الاستعماري لفرنسا بالجزائر، كانت وضعية الجزائريين غداة 1954 تتميز بمايلي: ((... قدر عدد الجزائريين الذين يملكون أقل من عشر هكتارات بحوالي (483 ــ 438) جزائريا، بمتوسط 7 ، 3 هكتار للعائلة الكبيرة يقتات مجموعهم من مساحة زراعية تبلغ (464 ــ 1378) ويصل أرباب العائلات الذين يعيشون على الفلاحة (1.850,000) فردا من بينهم (800,000) شخصا في بطالة جزئية أو كلية مثل العمال الزراعين الموسميين وما تحت البروليتاريا الفلاحية، وقد سجلت الادارة الاستعمارية في تلك الفترة (1950 ــ 1954)250000 طلبا للعمل فيما كان يسمى بورش البطالة))[1]. وحتى نعرف ما تمثله هذه الاحصائيات من أهمية، وما تعكسه من أوضاع الجزائري بصفة عامة، والفلاح الجزائري بصفة خاصة، فانه من الضروري معرفة حجم المجموعات السكانية التي كانت تعيش في الجزائر.

فقد أثبتت الاحصائيات الرسمية التي أعدتها السلطات الاستعمارية أن التركيبة السكانية للجزائر غداة 1954، كانت موزعة كمايلي:

ــ الجزائريون ــ ثمانية ملايين ونصف مليون نسمة[2].
ــ الفرنسيون ــ أقل من مليون واحد (983,000) نسمة.
ــ أجانب غير فرنسيين ــ 59,000 نسمة[3].

أن أول ما يلاحظ على هذه الاحصائيات أنها تبرز ذلك التفوق العددي للجزائريين على باقي المجموعات السكانية (المستوطنة)

---

(1) أنظر: المسيرة، قسم النشر والتوثيق بالحزب، ص: 113.
(2) يمكننا الملاحظة هنا ان الكثير من الجزائريين الرحل لم يكونوا مثبتين في الحالة المدنية، ولا علاقة لهم بالادارة الفرنسية... مما جعل الكثير من مواليدهم غير مسجلين في الحالة المدنية.
(3) أنظر: الآن سافاري: ثورة الجزائر، ترجمة نخلة كلاس، مرجع سابق، ص: 10.

من أوروبيين ويهود، وهو ما كانت، السلطات الاستعمارية تبدي عدم ارتياحها له، فبالرغم من المحاولات العديدة التي سلكتها الادارة الاستعمارية لأحداث توازن عددي بين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين مستعملة في ذلك مختلف أساليب التهجير، والابادة الجماعية للجزائريين من جهة، وتشجيع الأوربيين على الاستيطان في الجزائر واستقدام اليهود وتدعيم مصالحهم وحمايتهم، إلى غير ذلك من الأساليب التي اعتمدت من قبل غلاة الاستعمار.

فان التفوق العددي للجزائريين بقي قائما رغم مالحق بالجزائريين من تشريد وغبن اجتماعي.

وكل ذلك لم يجعل نمط الأسرة الأوربية بقلة عدد أفرادها يغري الجزائريون الذين نتيجة التشريد ومصادرة أراضيهم (اتجه جزء كبير منهم الى هجرة المدن والأعتصام بسفوح الجبال ذات المسالك الوعرة أو مغادرة الوطن إلى المهجر وراء البحر نتيجة الاضطهاد المنظم))[1]. وفي مقابل ذلك فان المستوطنين الاوروبيين والفرنسيين الذين كانوا لا يمثلون إلا نسبة قليلة ضمن التركيبة السكانية العامة للجزائر، كانوا يملكون أجود الأراضي في الجزائر ويتمتعون بحماية الادارة الاستعمارية لهم ولمصالحهم.

في حين أن الجزائري لم يترك له ما يضمن استقراره، إذ جاء في الاحصائيات التي أعدتها السلطات الاستعمارية حول توزيع المالكين والعمال من الجزائريين والأوربيين في القطاع الزراعي سنة 1954 مايلي[2]:

---

(1) المسيرة: مرجع سابق، ص: 113.
(2) أنظر: الآن سافاري: مرجع سابق، ص: 12.

المستوطنون	الجزائريون	الفرنسيون (المستوطنون)
الملاكون والفلاحون الملاكون	503800	17200
عدد من يعيشهم من عائلاتهم	1438300	5700
المستثمرون لقاء نسبة المحصول	2100	900
أصحاب المزارع	800	300
الخماسون	57600 .	000
المجموع	2002600	24100
العمال الزراعيون غير الدائمين	24400	100
العمال (بأجر يومي) المياومون	357500	1600
العمال الموسميون	77100	200
العمال الدائمون	108800	3100
المناظرون	2300	2000
الاداريون	900	1400
	571000	8400
المجموع	2573600	52500

ان هذه الاحصائيات تكشف ما آل إليه وضع الشعب الجزائري غداة 1954، فالاحصائيات تبين لنا نسبة الجزائريين المعتمدين اعتمادا كليا في معيشتهم على الزراعة كمصدر وحيد لدخل الأسرة الجزائرية، في حين كان المستوطنون من فرنسيين وأوروبيين قد جعلوا من الزراعة مصدرا للثروة، واستثمار الأموال مستغلين اليد العاملة الجزائرية بأجر رمزي.

وحتى وان كانت الأرقام المذكورة خالية من الغش الذي تعودت عليه الادارة الاستعمارية فهناك حقيقتين، أولهما أن الفلاح الجزائري أن أبقى له الاستعمار على مساحة من الأرض يستغلها، فهي تكون من الأراضي الغير الخصبة والغير المسقية.

والحقيقة الثانية: هي أن الاستعمار الفرنسي كان قد أبقى لبعض من المقربين منه من الجزائريين على أراضيهم، أو ملكهم لأراضي ليست لهم... وهذه القضية ما زالت آثارها عالقة حتى اليوم، إذ أن المحاكم الجزائرية ومنذ استرجاع الجزائر لاستقلالها سنة 1962 الى غاية اليوم ما زالت تنظر في النزاعات العقارية ــ الأراضي ذات الطابع الفلاحي على الخصوص ــ والتي تمثل حصة الأسد في عمل الأقسام المدنية بالمحاكم الجزائرية نتيجة التنازع في ملكيتها بين المالكين الأصليين (المصادرة من جدودهم وأباءهم) وورثة المملكين من طرف الادارة الاستعمارية.

وإذا كانت تلك هي وضعية الجزائريين في القطاع الزراعي فان حالة الجزائريين العاملين في القطاع، غير الزراعي، لم تكن بأحسن حال حيث كان العامل الجزائري يعاني من الغبن والجشع الرأسمالي والخوف الدائم من البطالة المتفشية بشكل واسع في أوساط العمال من الجزائريين.

وحسب نفس الاحصائيات التي قامت بها السلطات الاستعمارية عام 1954 فان نسبة الجزائريين الى المستوطنين العاملين في القطاع غير الزراعي كانت كمايلي(1):

مدراء المعامل والمؤسسات	الجزائريون	المستوطنون
مدراء المعامل والمؤسسات	%37	%63
الملاك الموظفين والمتعلمين	%07	%93
المتعلمون الثانويون والفنيون	%17	%83
موظفو المكاتب والمحلات التجارية	%21	%79
العمال المهنيون	%49	%51
العمال المختصون	%67	%33
العمال اليدويون	%65,2	%34,8
الخدم	%59	%41
العاطلون عن العمل	%91	%09
العمال المتدربون	%45,9	%54,1

(1) نفس المصدر، ص 18 و 19.

تعبر هذه الخريطة عن الوضع الاجتماعي والمهني الذي كانت عليه حالة الشعب الجزائري الذي حوله الاستعمار الفرنسي الاستيطاني من سيد في أرضه الى حشم وخدم (59%) والى عاطل عن العمل (91%)، كما يستخلص من الأرقام المذكورة أن نسبة الجزائريين الذين كانوا من الملاك والموظفين والمتعملين لا تتجاوز 7% و 17% من الذين كانوا فنيين أولهم مستوى لا يتجاوز الثانوي، وهو ما يعبر عن ضالة وندرة الجزائريين الذين كانوا يؤمون المدرسة الكولونيالية (الاسيطانية الاستعمارية)، نتيجة سياسة التجهيل المعتمدة كوسيلة من وسائل ابقاء الجزائريين خاضعين للسيطرة الاستعمارية.

كما أن نسبة العمال اليدويون الذين يمثلون 95,2% تعبر عن درجة استغلال المستوطنين الأوربين للأيدي العاملة الجزائرية لخدمة مصالحهم بأجور متدنية، وفي ظروف مهنية تفتقر لكل الشروط الصحية والاجتماعية.

ان ما يستنتج من الاحصائيات المذكورة سواء في القطاع الزراعي، أو غير الزراعي، هو أن الوضعية الاجتماعية التي كان الجزائريون يعيشونها غداة 1954، لا يمكننا التقليل من أهمية دورها في استجابة الشعب الجزائري لنداء أول نوفمبر الداعي الى الثورة ضد الاستعمار الفرنسي.

وإذا كان بعض الكتاب لا يرون في هذه الأوضاع عاملا من العوامل التي كانت وراء استجابة الشعب الجزائري لنداء الجبهة الأولى، فان ما أراه هو ان حدوث خلافات داخل حركة من الحركات الجزائرية أنذاك، لم يكن من شأنه وحده أن يجند الشعب الجزائري وراء الجبهة التي أفرزتها تلك الخلافات التي نشبت داخل حركة (انتصار الحريات الديمقراطية)، لو لم يكن وضع الشعب الجزائري مهيأ لذلك فوجد في الثورة على الاستعمار ما يزيل عنه ذلك الذل الذي يعانيه لفترة طويلة وخاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 وما تلاها من ممارسات.

ولا يعني ذلك أننا نقلل من أهمية الروح الوطنية والرغبة في استرجاع الاستقلال والتشوق الى حرية الوطن، التي كانت من أهم المحاور التي عملت الحركة الوطنية خلال مرحلة النضال السياسي على غرسها في عقول ونفوس الجزائريين.

2 ــ الأسباب المباشرة:

الأزمة السياسية لحركة الانتصار، تمكنت حركة (الانتصار للحريات الديمقراطية) من عقد مؤتمرها الثاني في شهر أفريل 1953، وهو الأول منذ 1947. وقد أشرف على الجلسة ((أحمد مزغنة)) لغياب مصالي الحاج الذي أرسل للمؤتمر خطابا من باريس، حيث كان يقيم[1]، جاء فيه على الخصوص: ((لكي نكون حزبا قويا، حسن التنظيم)) و ((لكي نعلم الشعب الجزائري حتى يلعب دوره في كل الظروف ونجتذب اهتمام الرأي العام الدولي بكفاحنا اليومي)) يجب أن تكون لدينا ((سياسة خارجية، وأن يكون لدينا تنظيم جيد وصحافة جيدة وتمثيل جيد في البلاد الأجنبية...)).

وعرضت اللجنة المركزية التقرير العام على المؤتمر، وقسمت الفترة الفاصلة بين المؤتمرين (1947 ــ 1953) الى ثلاث فترات متمايزة:

ــ فترة الهجوم: (1947 ــ 1948) عندما قدم الحزب برنامجا بشأن جمعية تأسيسية ذات سيادة.

ــ فترة الدفاع: (مارس 1948 ــ يناير 1950).

ــ فترة الشفاء: (1950 ــ 1953)[2].

---

(1) كانت السلطات الاستعمارية قد أبعدت (مصالي الحاج) من الجزائر سنة 1952.
(2) أنظر: جوان جليسبي، ثورة الجزائر، مرجع سابق، ص: 98 و 99، 100 و 101.

وقد أعطت اللجنة المركزية تحليلا لما تميزت به كل فترة من الفترات الثلاث: والملاحظ أن مسألة الديمقراطية احتلت في التقرير العام للجنة المركزية ومناقشات المؤتمرين حيزا كبيرا الى جانب رفضها لتقديس الزعيم. وهو ما يكشف عن تنامي التيار الرافض لتمركز السلطات في يد (مصالي الحاج)، إذ ما كادت تمضي ثمانية أشهر على انعقاد المؤتمر، حتى بدأت الخلافات التي كانت قائمة داخل حركة الانتصار تأخذ طابع العلانية، بعد أن كانت تجري في السر وتزداد تأزما، إذ وجه كل من (حسين الأحول) و (بن يوسف بن خدة)، (عبدالرحمان الكيوان) نداء بإسم اللجنة المركزية في صحيفة الحزب (الجزائر الحرة) يدعون فيه مختلف فئات الشعب الجزائري لعقد مؤتمر تمثل فيه جميع الأحزاب السياسية، والتنظيمات الثقافية، والشخصيات الوطنية المستقلة.

وكانت الدعوة تظهر ما وصل إليه النزاع بين اللجنة المركزية و (مصالي) وأنصاره.

ولكن تلك الدعوة لم تجد صداها، ولم ينعقد المؤتمر، وبرزت على الساحة خلافات الحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، فكثرت المجادلات في أوساط المناضلين حول المشاكل السياسية الأساسية، وكان للاجتماعات والتظاهرات التي نظمها حزب حركة الانتصار، في الجزائر وفي فرنسا، في أواخر ماي والأسابيع الأولى من جوان 1954، ولم يظهر فيها سوى اثنين من أعضاء اللجنة المركزية، وهما (أحمد مزغنة) و (مولاي مرباح) مؤشرا على ما صل إليه الخلاف داخل الحزب الذي انقسم الى ثلاث نزعات(1).

---

(1) أنظر: عباس فرحات: ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 259.

1 ــ نزعة أولى: تضم أنصار مصالي الذين عقدوا مؤتمرا استثنائيا في منتصف جويلية 1954 في (أوزنو) بلجيكا. وقرروا أثناءه بالاجماع تنصيب (مصالي) رئيسا مدى الحياة للحزب. وأعلنوا عن حل اللجنة المركزية، وأعلن (مصالي) من (نيورت) عن فصل بعض أعضاء[1] اللجنة المركزية من الحزب بسبب الانحراف السياسي والأخطاء الكبيرة وكان مصالي أثناء المؤتمر المذكور قد تم تخويله جميع السلطات ليحدد الخطة السياسية ويطرد من يشاء من صفوف الحزب.

2 ــ أما النزعة الثانية: فهي تضم فريق من أعضاء اللجنة المركزية الذين قرروا بدورهم عقد مؤتمر استثنائي في منتصف شهر أوت 1954، كرد على أنصار (مصالي) بل على (مصالي) شخصيا الذي أعلن عن حله للجنة المركزية.

وقد تقرر أثناء هذا المؤتمر فصل (مصالي) و (مزغنة) (ومولاي مرباح) من كل الوظائف الحزبية والغاء مؤتمر بلجيكا (الانقسامي) ونتائجه.

3 ــ النزعة الثالثة: في ظل تلك الخلافات بين القادة للسيطرة على الحزب، كان مناضلوا الحزب من أعضاء (المنظمة الخاصة) الذين اتعظوا من تجربة المنظمة التي اكتشفتها السلطات الاستعمارية سنة 1950، ولاحقت محركيها الذين ظلوا يعيشون، في السرية، مشتتين عبر مختلف الوطن، وينتظرون اشارة تفجير الثورة المسلحة[2].

---

(1) الأعضاء الذين أعلن عن فصلهم هم: بن يوسف بن خدة، حسين الأحول، عبدالرحمان الكيوان وبن باديس، والفروخي، يزيد، وبودا.

(2) يذكر في هذا الشأن السيد: أحمد بوشعيب، قوله ((أرسلنا الى القبائل الكبرى نعيش مع الفلاحين ونحيا مع مناضلي الحزب حتى أننا أصبحنا نقوم بأعمال الرعي أنا والسيد سويداني بوجمعة رحمه الله. كما أنهم استعملوا (بقصد قيادة الحزب) التهديد ومختلف أنواع الضغوط علينا بقصد الاستسلام لسياسة الحزب أو الالتحاق بالخارج وقد وصل بنا الحال الى أننا كنا نعمل من طلوع الشمس الى غروبها في ضيعات المعمرين وكبار الملاكين. كما كنا نشتغل عند أفراد الشعب متوارين عن أنظار السلطة الاستعمارية لقد تجاهلنا الحزب تجاهلا تاما حتى أصبحنا نعيش عيشة مرة وتعسة ومعنى ذلك أن الحزب أستغنى علينا)).. مجلة الباحث، مرجع سابق، ص: 10 و 11.

وقد ساد أولئك المناضلين، بعد أن وصل إلى مسامعهم ما آلت إليه أوضاع الحزب من إنقسام وأزمة في قيادته المركزية، سادهم شعورا عاما بأن الجهود التي بذلوها منذ 1947 في ميادين التدريب العسكري، والتكوين، والتنظيم، يجب أن لا تذهب سدى، فقرروا الانفصال عن الطرفين المتنازعين على السلطة، والانصراف لمواصلة أعمالهم في سرية تامة محافظة على السر، فكيف كان انصرافهم للتحضير السري للثورة؟ وما هي نتائج ذلك؟

ميلاد اللجنة الثورية للاتحاد والعمل CRUA:

كان، كما سبق وقلنا، الشغل الشاغل لمناضلي الحزب ((أعضاء المنظمة الخاصة المنحلة)) إعادة توحيد الحزب والخروج من تلك النزاعات والخلافات القائمة في أعلى هرم الحركة التي كانت الجماهير تنتظر منها الانتقال الى العمل المسلح فصارت عرضة للتمزق بين المتنافسين على الزعامة الحزبية، تلك الأزمة التي أدت الى بروز ما يعرف بـ: ((المصاليين)) أنصار مصالي، و ((المركزيين)) نسبة الى مجموعة أعضاء اللجنة المركزية المناوئين لمصالي الرافضين لسيطرته على الحزب وتقديس شخصيته.

في خضم تلك الصراعات التقى مجموعة من المناضلين[1] وقرروا البقاء على الحياد فيما يخص صراع جناحي القيادة، والبحث عن مخرج للأزمة لتجسيد شعار الحزب ((العمل المباشر))، ومن أجل ذلك أسسوا في 23 مارس 1954: ((اللجنة الثورية للاتحاد والعمل)) التي تعتبر بمثابة امتداد (أو إحياء) للمنظمة الخاصة، إذ بادر أعضاؤها الى اتخاذ المواقف التالية من النزاع القائم يومئذ:

---

(1) يذكر منهم: بن مهيدي، بن بولعيد، بيطاط، بوضياف... نفس المصدر، ص: 35.

1 ــ حيث أن النزاع حدث في رئاسة الحزب نفسها وأصبح هذا النزاع يقدح في مسؤولية القادة أنفسهم وضمنهم مصالي الحاج.

2 ــ يجب الذود عن وحدة الحزب في الأساس على صعيد المناضلين إثر الحملات الديماغوجية التي شنت من كل جهة وحملات الطعن والقذف الناجمة عن تعفن الأزمة الداخلية، فعلى فروع الحزب أن تقطع كل صلة مع اللجنة المركزية ومع مصالي حتى يتسنى لها مناقشة صريحة وديمقراطية، وأن اللجنة الثورية(1) لا تعترف بقرارات الاجتماعات التي أتخذت من الجانبين، المركزين وأنصار مصالي على السواء.

3 ــ في الميدان السياسي: ان انجع الطرق لحسم النزاع الداخلي تكمن في محاربة الاستعمار، أما استئناف النشاط السياسي فانه يكمن في تصلب الكفاح والأخذ بتلابيب العمل المباشر مع مراعاة الحالة في شمال افريقيا(2).

ولما كانت تونس والمغرب قد دخلتا في مقاومة ميدانية مباشرة ضد الاستعمار الفرنسي، ومن أجل الاستقلال، فان القول بمراعاة الحالة في ((شمال افريقيا)) كان يعني صراحة اقرار الاتجاه الداعي الى مباشرة العمل الثوري.

وقد واظب أعضاء اللجنة الثورية على اللقاءات والاتصالات ((لاعداد الوسائل وتحديد المسؤوليات وتقسيم المناطق))، وعملت اللجنة الثورية على اعادة ربط الاتصال بين قادة المنظمة السرية وأعضاءها المتواجدين داخل وخارج الوطن(3) والاتصال بكل العناصر المعروف عنها تحمسها لفكرة العمل المسلح.

---

(1) ((يذكر ان اللجنة الثورية للاتحاد والعمل قد تم حلها بتاريخ 20 جويلية 1954، وان اجتماع 22 كان في الصنف الثاني من شهر جوان 1954)) جاء ذلك في دراسة بعنوان ((دراسة حول الحركة الوطنية الجزائرية من 1912 الى 1954)) إعداد قسم التكوين بحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1981، ص: 22.

(2) ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 259.

(3) لقد صار مؤكدا أن اتصال اللجنة الثورية بأعضاء المنظمة الخاصة الموجودون بالخارج، كان قبل لقاء 22، وهو ما يؤكده أحدهم (بوشعيب) بقوله: لقد اخبرنا في الاجتماع بان اخواننا الموجودين بالقاهرة هم على أتم الاستعداد لتقديم العون والمساعدة لنا.

وخلال الفترة الفاصلة بين شهر مارس 1954 وجويلية 1954، تم عقد اجتماعات عديدة سريا بالعاصمة لأعضاء اللجنة المذكورة، كما كان بعض المناضلين الذين أتصلت بهم اللجنة يعقدون اجتماعات مماثلة في مناطق الوسط والغرب والشرق الجزائري.

اجتـــمـــاع 22:

لم يكد يحل الخامس[1] من شهر جويلية 1954 حتى تمكن المتحمسون لاندلاع الثورة أن يلتقوا في المدنية بالجزائر العاصمة، وهو اللقاء الشهير المعروف باجتماع 22[2].

وكان من أهم ما تمت دراسته في ذلك الاجتماع، واتخاذ قرار بشأنه مايلي:

الأزمة داخل الحزب والخلاف القائم بين السيد مصالي الحاج واللجنة المركزية الوضع الدولي والأحداث الجارية في كل من المغرب وتونس، والهزيمة التي تلقتها فرنسا في حربها بالهند الصينية.

وتوج الاجتماع باختيار طريق العمل المسلح كحل وحيد، ومن أجل ذلك تم تكوين لجنة من خمسة أعضاء هم:

1 ــ محمد العربي بن مهيدي، 2 ــ مصطفى بن بولعيد، 3 ــ ديدوش مراد، 4 ــ رابح بيطاط، 5 ــ محمد بوضياف، الذي (انتخب) منسقا لأعمال اللجنة التي أنضم اليها فيما بعد السيد: كريم بلقاسم[3]

---

(1) ان تاريخ الاجتماع مازال يعرف جدلا بين حتى الذين حضروه، ولكن المرجح هو 5 جويلية.
(2) أنظر: قائمة 22 في الملحق رقم: 2.
(3) لم يشارك كريم بلقاسم في الاجتماع وتم الاتصال به بعد الاجتماع لاقناعه بعدم جدوى ما يقوم به مصالي الحاج ولا المركزيين. فانضم للجنة المذكورة.

وسميت بذلك لجنة الستة. والتي كانت تعتبر بمثابة (مجلس ثورة) وهي التسمية التي اعتمدت من طرف أعضائها(1).

وعكفت اثر الاجتماع هذه اللجنة على التحضير للثورة، ودراسة الأوضاع، وذلك كله في سرية تامة، وكان أمام اللجنة اشكالا جديا يتمثل في رأيين الأول يقول: بوجوب التنظيم ثم الشروع في الثورة المسلحة.... والثاني: يقول بالشروع في الثورة ثم تنظيمها(2). ولما كان الوضع يزداد تفاقما على صعيد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعلى مستوى المناضلين، بما فيهم العديد من أولئك الذين شاركوا في اجتماع الـ: 22 فان اللجنة سرعان ما حسمت في الأمر، واختارت اعلان الثورة(3).

وقد عقدت اللجنة إجتماعا في 10 أكتوبر 1954 ببلدية الرايس حميدو، ضبطت فيه الترتيبات النهائية لتفجير الثورة المسلحة(4).

---

(1) هذا ما يؤكده العديد من المناضلين.

(2) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، ص: 296.

(3) عبر الكثير من الأعضاء المشاركين في اجتماع 22 عن بأسهم من سياسة الانتظار المنتهجة من قبل الحزب، في حين أن العديد من مناضلي الحركة الوطنية اعتبروا للمقاومة التونسية، وفي هذا الشأن يذكر مصطفى بن عودة أنه ((في الوقت الذي كان فيه (الفلاقة) بتونس يواصلون الثورة كانت منطقة سوق أهراس تعيش أحداث الثورة مع تونس حتى أن الثوار التونسيين الذين كانوا يسمونهم بإسم (الفلاقة) كانوا يتلجئون الى الجزائر وبالضبط الى ناحية سوق أهراس وكانت لهم اتصالات بالسيد باجي مختار رحمه آلله وكان يقدم لهم المساعدة والتموين بالسلاح والذخيرة والأفراد حتى أن بعض الجزائريين كانوا قد التحقوا بصفوف الفلاقة ومن بينهم السيد لزهر شريط رحمه آلله والسيد العقبي الذي كان مسؤولا عن الفداء داخل تونس والذي قتل العقيد التونسي بالقصبة بتونس. فهؤلاء المناضلين كانوا أعضاء بالمنظمة العسكرية السرية ومناضلين في صفوف حزب الشعب الجزائري...)) مجلة الباحث، مرجع سابق، ص: 18 و 19.

(4) وهو ما يؤكده السيد: بن بلة بقوله: ((في خريف 1954 اجتمع قادة المنظمة الخاصة في سويسرا وقرروا، خارج اطار الحزب وبدون علمه، الشروع في العمل، لم نحدد يوما لشن العمليات، لأننا كنا لا نريد أن نربط رؤساء الداخل بتاريخ محدد وهم الذين، على ضوء الوضع الداخلي، اختاروا غرة نوفمبر)) مذكرات أحمد بن بلة، ص: 96.

وتقرر في ذلك الاجتماع مايلي:
أولا ــ تقسيم الجزائر إلى مناطق:

1 ــ منطقة الأوراس ويترأسها مصطفى بن بولعيد.
2 ــ منطقة الشمال القسنطيني ويترأسها مراد ديدوش.
3 ــ منطقة الشمال القبائل ويترأسها كريم بلقاسم.
4 ــ منطقة الجزائر ويترأسها رابح بيطاط.
5 ــ منطقة وهران ويترأسها محمد العربي بن مهيدي.

ثانيا ــ كما تم الاتفاق على زمن تفجير الثورة في كامل التراب الوطني.
ثالثا ــ اسم الحركة ((جبهة التحرير الوطني)) F.L.N وجناحها العسكري A.L.N ((جيش التحرير الوطني)).
رابعا ــ الاتفاق على بياني جبهة وجيش التحرير الوطني(1).

وهكذا ففي ليلة الفاتح نوفمبر وبالتحديد في الساعة (صفر) كانت الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة تمتد جذورها في مخاض نضالي عميق زادت من شرارته مجازر الثامن 8 ماي 1945.

ب ــ العوامل الخارجية التي ساعدت على اندلاع الثورة:

يمكننا تناول العوامل الخارجية، التي ساعدت على اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر، على مستويين:

أ ــ المحيط العربي.
ب ــ المحيط الدولي.

---

(1) مجلة الباحث: ص: 36 و 37.

أ ــ بالنسبة للمحيط العربي، فان الوضع كان يتميز بدخول كل من تونس والمغرب في حركة مقاومة ضد الوجود الاستعماري لفرنسا في البلدين، مما جعل الشعب الجزائري يبدي تحمسه لنضال الشعبين، التونسي والمغربي، من أجل استقلالهما الوطني وقبل ذلك كان الشعب الجزائري أبدى تعاطفه مع الملك المغربي (محمد الخامس) المعزول (كان عزل الملك يوم 20 أوت 1953) وكانت السلطات الفرنسية تدرك ما تمثله الأحداث التي كانت تونس والمغرب يعيشانها بالنسبة للشعب الجزائري الذي قل تحمسه للحركات السياسية الجزائرية المتطاحنة فيما بينها، وزاد تعاطفه مع كفاح الشعبين التونسي والمغربي، مما جعل وزير الداخلية الفرنسي أنذك، وهو السيد (فرانسوا ميتران) يصرح بقوله: (نعم ان حوادث المغرب وتونس خطيرة، ولكن ما هو أشد خطرا منها الهدوء السائد في الجزائر الآن)(1).

وإذا كان الوضع في المغرب قد تميز باندلاع المقاومة المسلحة في القطرين التونسي والمغربي ضد الوجود الفرنسي، فان الوضع في المشرق العربي كان مشجعا لأي عمل عربي تحرري، وذلك لما أصبحت عليه مصر بعد ثورة 23 يوليو (حركة الضباط الأحرار) التي جعلت من مصر يومئذ قبلة العرب بخط قيادتها التحرري الوحدوي.

وقد كانت النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني (اللجنة الثورية للاتحاد والعمل) وفية لمبادىء حزب الشعب الداعية منذ الثلاثينات الى وجوب العمل المغاربي الموحد ضد العدو المشترك، ومدركة لأهمية المساندة والمساعدة العربية فأوفدت وفودا عنها للاتصال بالحزب الدستوري في تونس، وحزب الاستقلال في المغرب لتنسيق الثورة على صعيد المغرب العربي، وهو ما أجهضته فرنسا بإسراعها في البحث عن حلول مع تونس

---

(1) ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 229.

والمغرب للحيلولة دون وحدة المقاومة المغاربية، فعمدت الى المفاوضات لتحييد تونس والمغرب، وتتفرغ للجزائر، وهو ما كان لها. ورغم ذلك فان الشعبين المغربي والتونسي اعتبرا الثورة الجزائرية ثورتهما وكانا بمثابة القاعدة الخلفية لها عمليا، وهو نفس الموقف الذي اتخذه الشعب الليبي.

أما على صعيد المشرق فقد كانت المحطة الأولى هي القاهرة أين تم تنسيق الاتصالات والحصول على ضمانات بالمساعدة من جمال عبدالناصر الذي اقتنع بعزم الجزائريين على الثورة(1). وعن الموقف العربي والاسلامي المرتقب (المتوقع) من الثورة عبر بيان نوفمبر عن ذلك بقوله: ((قضيتنا التي ستجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف اخواننا العرب والمسلمين)) مضيفا ((ان أحداث المغرب وتونس لها دلالاتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا))(2).

ب ــ أما على الصعيد الدولي: فكانت الأوضاع الدولية بصفة عامة، ووضع فرنسا عسكريا وسياسيا خاصة، يشجعان الجزائريين على طرح قضيتهم على الرأي العام العالمي من جهة، والانتقال الى المواجهة المسلحة المنظمة ضد الوجود الاستعماري لفرنسا بالجزائر.

---

(1) يقول بن بلة في هذا الشأن: ((كانت هناك اختلافات بيننا وبين المصريين. لقد كانت فكرتهم خلق وتمويل حركة كبرى مركبة من ثلاثة فروع لتحرير افريقيا. هذه الفكرة لم تبدولي واقعية. ان وحدة المغرب كانت أبعد ما تكون من التحقيق. فكيف نستطيع أن نتصرف كما لو كانت قد تمت؟ ولماذا تطرح من البداية، المشاكل الدقيقة لقيادة تعلو على الأوطان SUPRANTIONAL بينما كان النضال في سبيل الاستقلال، في كل من بلدان المغرب الثلاثة نضالا وطنيا بلا جدال؟ ورفضنا شارحين للأصدقاء المصريين، أسباب رفضنا. وقد أظهأزروا في أول الأمر ولكن فيما بعد أثنوا على وضوح موقفنا، ونزاهته كذلك. ورفضنا قبول تمويلهم إذ أننا كنا غير متفقين مع مفاهيمهم.. وفي النهاية هم الذين غيروا موقفهم ووعدونا بكل مساعدة ممكنة عندما نعلن الثورة)) أنظر: مذكرات أحمد بن بلة، كما أملاها على روبير مورل، ترجمة العفيف الأخضر دار الآداب الطبعة الثانية، أوت 1979، ص: 95.

(2) أنظر: بيان نوفمبر 1954.

ويمكننا ايجاز الوضعية على المستوى الدولي أنذاك فيما يلي:

1 ــ بانتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت على الساحة الدولية معادلات جديدة، وتتمثل أساسا في انقسام العالم الى معسكرين انقساما واضحا، إذ برزت بوضوح زعامة الاتحاد السوفيتي على المعسكر الشرقي الاشتراكي وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المعسكر الرأسمالي الغربي.

وقد اتسمت هذه المرحلة باشتداد الصراع الايديولوجي والسياسي بين المعسكرين، وهو ما اتفق على تسميته بالحرب الباردة.

وقد كان حرص الرأي العام العالمي على السلم شديدا لما لحقته الحرب العالمية الثانية من دمار في العالم، وذلك بما ألحقته النازية والفاشية من خسائر بشرية ومادية، ومجازر خلفت وراءها الملايين من الموتى والمشوهين والمعطوبين الى غير ذلك من الجرائم والمآسي الناجمة عن الحرب العالمية الثانية في العالم عامة وأوربا خاصة.

2 ــ وفي مقابل ذلك الحرص على السلام، كان التيار الثوري التحرري ينمو في العالم عامة وفي وسط الشعوب المستعمرة خاصة، حيث بدأت أصوات التحرر تصل الهيئات والمنظمات الأقليمية والدولية.

ولم يكن ذلك خفيا على محرري بيان أول نوفمبر، الذي قيم الوضع الدولي يومئذ بقوله: ((أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي ستجد سندها الدبلوماسي وخاصة من اخواننا العرب والمسلمين))(1). هكذا حدد بيان أول نوفمبر أهمية الوضع الدولي الملائم لطرح القضية الجزائرية، داعيا الى الثورة المسلحة، مع الحرص على كسب تأييد ومساندة القوى المحبة للتحرر والسلام، وحتى تطرح القضية الجزائرية طرحا صحيحا أمام الهيئات والمنظمات الأقليمية والدولية.

---

(1) أنظر: بيان نوفمبر 1954.

وإذا كان الوضع الدولي يتميز أنذاك، بالملائمة لطرح القضية الجزائرية فكيف كان وضع فرنسا في مستعمراتها؟.

2 ــ الوضع السياسي والعسكري لفرنسا في مستعمراتها: كانت حكومات باريس المتتالية قد وجدت نفسها مرغمة على التخلي عن مستعمراتها في بعض المناطق الأسيوية بعد الحرب العالمية الثانية، مع حرصها على المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الأقطار التي نالت استقلالها السياسي.

واعتقدت فرنسا أنها إن فقدت بعض نفوذها في آسيا (سوريا، لبنان) فانها ستحتفظ بمستعمراتها في افريقيا، و لم يكن يدور بخلد منظري الاستعمار الفرنسي وساسته، أن ريح الحرية التي هبت ستجهض مخططاتهم الهادفة الى تكريس الاستعمار.

وقد كان لما تكبدته القوات الفرنسية في حرب الفيتنام من خسائر في معركة ــ ديان بيان فو الشهيرة ــ صداه لدى الشعب الجزائري كغيره من الشعوب المستعمرة المتحفزة لنيل حريتها.

هذه بعض العوامل الخارجية التي ساعدت، بشكل أو بآخر، على اندلاع الثورة المسلحة، بقيادة جبهة التحرير الوطني.

ورغم أهمية هذه الظروف، المساعدة على انطلاق الثورة، فان الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال سنوات الحرب التحريرية تؤكد أن الظروف الموضوعية داخليا لاندلاع الثورة وتحقيق هدفها كانت مهيأة وهي الظروف الحاسمة في اندلاع الثورة وانجاز هدفها الأساسي: الاستقلال الوطني.

خـاتـمـة

ان الدارس للتاريخ النضالي للشعب الجزائري، منذ الغزو الفرنسي للجزائر في 1830 الى مجازر 8 ماي 1945، مدلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 التي انجزت هدفها الأساسي: الاستقلال الوطني.... يخلص الى تسجيل ذلك التواصل بين الأحداث والتفاعل بين الأجيال الصانعة لها. ومن هذا المنظور فان مجازر 8 ماي ونتائجها وانعكاساتها على تنظيمات الحركة الوطنية الجزائرية، وعلى الرأي العام الوطني تعد حلقة أساسية، وان أتسمت بالمأساوية في وقائعها المادية، فانها لم تكن منعزلة عما سبقها أو تلاها من حلقات أدت في مجملها إلى بلورة مشروع متماسك، يقوم على الحركة الجماهيرية، وقادر على المواجهة الدائمة والفعالة للسلطة الاستعمارية وغلاتها من المستوطنين الأوربيين.

وبفضل تبلور المشروع المضاد للاستعمار وعمق الوعي الشعبي. بطبيعة الصراع فان الشعب الجزائري تمكن من التعامل مع الصدمة التي تركتها في صفوفه تلك المأساة والتي تمكن بسرعة من تجاوزها وأنتقل للتحضير لمرحلة متميزة أسلوبا وهدفا، هذه المرحلة التي اتسمت على الصعيد الشعبي بالعزوف عن كل سياسة غايتها البحث عن تجديد للعلاقات مع المستعمر.... فبالنسبة للشعب الجزائري مثلت القطيعة النهائية مع النظام الاستعماري، والاصرار التام على التحرر الكامل من ربقة ذلك النظام.

وإذا كان الثابت أن الحروب الكبرى والكونية كظاهرة تاريخية ينجم عنها التخريب المادي، ومجازر وحشية تخلف خسائر بشرية كبيرة، فان الوجه الثاني للحروب الكبرى يتمثل فيما يترتب عنها من معادلات دولية جديدة،

والأفكار الجديدة التي تحل محل الأفكار السائدة وذلك نتيجة المتغيرات التي تحدثها الحروب في حياة الشعوب وأوضاعها. فان ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من وضع دولي جديد لم يصاحبه أي تغير ايجابي، لا على مستوى الطبقة السياسية في فرنسا، بيمينها ويسارها، ولا على مستوى المستوطنين الأوربيين الذين زادت حدة مستوى ممارساتهم العنصرية ضد الجزائريين وتشبثهم بأفكار رجعية وأنانية تتنافى حتى مع المصلحة الاستراتجية للاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وفي مقابل ذلك الجحود من طرف المستعمر، وعدم المسايرة للمنطق التأريخي القائل بحتمية التغيير، فان الحرب العالمية الثانية وما ساد خلال سنواتها من ظروف جديدة كان لها الأثر الواضح في تعميق الوعي الوطني لدى الشعب الجزائري الذي عاش هزيمة فرنسا، وما تلاها من أحداث كانت فيها فرنسا تستجدي العون من قوات الحلفاء لتحريرها، وعبر الشعب الجزائري أثناء تلك الظروف عن موقفه الرافض لاستمراره في حالة خضوع للاستعمار.

وإذا كانت فرنسا قد لجأت خلال الحرب العالمية الثانية للتجنيد الاجباري لمئات الألاف من الجزائريين ودفعت بهم لميدان الحرب وأغلبيتهم لم يسبق لهم أية معرفة لا باللاسلاح ولا بالحياة العسكرية، فان العائد من أولئك المجندين للدفاع عن فرنسا، عاد وهو يحمل أمل رؤية شعبه ينعم بالحرية التي نالها غيره ليصدم بمجازر رهيبة ضد أبناء جلدته الذين رفعوا أصواتهم عاليا للمناداة بالحرية المسلوبة، فكانت الصدمة قوية والاصرار على الثأر أقوى.

وأكدت الأحداث اللاحقة لمجازر الثامن ماي 1945 أن حسابات الاستعمار الفرنسي والنتائج المنتظرة من القمع الذي سلط على الجزائريين قصد تسديد ضربة قاضية، للحركة الوطنية لن تقوم لها قائمة بعدها،

قد أخطأت الصواب فالقضاء على 45 ألف جزائري أتى بنتائج عكسية لما أرادته الادارة الاستعمارية، إذ أن تلك المأساة جذرت أكثر الطرح الاستقلالي وكانت بمثابة نقطة الانطلاق في تسريع تاريخي لدينامية الحركة الثورية بفضل تصميم واصرار أولئك الشباب الذين عاشوا التحدي وأكتووا بناره، واتجهوا نحو تجسيد شعار التيار الاستقلالي في الحركة الوطنية (العمل المباشر) والذي يعني العمل المسلح.

ان مجازر الثامن ماي 1945 كانت فاصلا حاسما بين مرحلتين، إذ أنها ألغت لدى قطاع واسع من الشعب الجزائري كل أمل في تحقيق أهدافه الوطنية عن طريق النضال السياسي في اطار الشرعية الفرنسية من جهة، وعمقت التناقضات بين الجماهير الجزائرية، والأمبريالية الفرنسية والمستوطنين الأوربيين من جهة أخرى... وفتحت بذلك الطريق أمام العناصر الثورية لتجسيد الطموح الشعبي في نقل الحركة الوطنية الى مرحلة الفعل الملموس.

وإذا كانت مجازر الثامن ماي 1945 تمثل وبحق المنعطف الحاسم والأرضية الأساسية لثورة الفاتح نوفمبر 1954. فان تلك المجازر التي حاول الاستعمار الفرنسي، والعديد من الكتاب الفرنسيين، وبعض الكتاب الجزائريين بحسن نية ــ تقزيم مكانتها وحجم تأثيرها في صنع مستقبل الصراع بين الشعب الجزائري والادارة الاستعمارية بوصفها بـ : الحوادث، وكأنها كانت فعلا محدودا في الزمن والمكان والحجم والصدى.

ان الشعب الذي يعرف ماضيه معرفة صحيحة يمكنه أن يصيغ مستقبله صياغة صحيحة... ومن أجل ذلك فان اعادة الاعتبار للثامن ماي 1945 وغيره من المحطات العديدة في تاريخ شعبنا ونضاله يعد مسؤولية تاريخية للمثقف الوطني، ومهمة جوهرية لمؤسسات البحث التاريخي في بلادنا.

ولا شك أن الالمام بوقائع 8 ماي 1945 والادراك التام لها ما زال كالعديد من الوقائع والأحداث التاريخية يصطدم كل من يرغب في استبيان حقيقته التامة ولو نسبيا، بندرة الوثائق وتناقض الكتابات المتناولة لها.

وهو ما يستوجب الافراج عن الوثائق التي ما زالت تحت ذرائع بيروقراطية بعيدة عن متناول الدارسين والباحثين في المجال التاريخي في بلادنا.

الـــمـــلاحـــق

ملحق رقم: 1

النظام الداخلي للمنظمة الخاصة O.S

المادة 1 ــ الانضباط:

يمثل الانضباط القوة الأساسية للمجندين، ويتضمن الطاعة التامة للرؤساء من طرف المرؤوسين، والاذعان الكامل في كل وقت لتنفيذ الأوامر حرفيا دون تردد أو تذمر والسلطة مسؤولة عن الأوامر التي تصدرها.

المادة 2 ــ التجنيد:

أ ــ التجنيد محدود.

ب ــ يجب أن يتوفر في الفرد المجند الشروط التالية: الاقتناع، السرية الشجاعة، النشاط، الاستقرار، القدرة البدنية.

ج ــ فترة الخدمة غير محدودة.

د ــ يجب أن يكون الفرد المجند مقتنع بالمهمة وأن يؤدي اليمين، ولا يمكنه مغادرة المنظمة متى شاء، وإن فعل ذلك سيعتبر كالفار من الجندية.

المادة 3 ــ الاجتماعات:

أ ــ الاجتماعات اجبارية، وكذا حضور كل العناصر المكونة للمجموعة.

ب ــ التاريخ والمكان يحددان من الرئيس المعني.

ج ــ تحية الرؤساء اجبارية قبل الاجتماع وبعده، وممنوعة في الخارج.

د ــ يجب أن يفتتح الاجتماع ويختم بتحية الوطن.

هـ ــ يجب أن يسود ويحترم الانضباط التام أثناء الاجتماع، ويجب أن يستنفذ جدول الأعمال حرفيا.

المادة 4 ــ السيرة:

كل عضو أو رئيس يجب أن تتسم سيرته بالاخلاص من جميع الوجوه.

المادة 5 ــ الاجازات:

كل عضو لشؤون خاصة، تستدعي مغادرته مكانه مؤقتا.

ــ يجب عليه طلب اجازة من رئيسه مع تحديد التاريخ: المدة والمكان المنتقل إليه ولا يمكنه الذهاب إلا بعد الموافقة على اجازته.

المادة 6 ــ التحويل:

أ ــ في حالة المغادرة النهائية للمكان، على العنصر المعني أن يطلب تحويله للجهة التي يرغب في الذهاب إليها.

ب ــ لا يمكنه الذهاب إلا بعد الموافقة على تحويله.

ج ــ التحويلات من وحدة إلى وحدة تصدر من السلطات المعنية.

المادة 7 ــ المكافاءات:

يكافأ المناضلون حسب رتبهم.

أ ــ بتنويه النظام، بانجاز عمل شجاع، وبكل اخلاص.

ب ــ بالتهاني الشفوية، لما يتسموا به من انضباط وكل خدماتهم.

ج ــ بتقدمهم في أعمالهم.

لمادة 8 ــ العقوبات:

أ ــ التصنيف.

1 ــ أخطاء بسيطة: التغيب عن الاجتماعات، التكاسل، سوء النية، همال في الخدمة، سوء السيرة.

2 ــ أخطاء خطيرة: عدم الانضباط، العصيان، العمل الضعيف، الانهزامية التقارير الكاذبة، وكل خطأ بسيط يتكرر ثلاث مرات.

3 ــ أخطاء خطيرة جدا: الخيانة، الفرار من الجندية (التخلي)، افشاء السر للعدو، أو للأهل، ولكل عنصر أجنبي عن الوحدة الأساسية التي ينتمي إليها العضو، وكل الأخطاء الخطيرة التي تتكرر ثلاث مرات.

ب ــ تحديد القعوبات:

1 ــ توبيخ عن الأخطاء البسيطة.

2 ــ تنزيل الدرجة والتوقيف بالنسبة للأخطاء الخطيرة (التوقيف يمكن أن يكون محدد أو غير محدد حسب خطورة الخطأ).

3 ــ التسريح للعضو المرتكب للأخطاء الخطيرة جدا.

4 ــ عقوبة قصوى.

أ ــ عن الأخطاء الخطيرة جدا، عن التسريح، والتي من شأنها أن تلحق أذى بالمنظمة الخاصة.

ب ــ التنفيذ يمكن أن يكون فوري أو مؤجل وفقا لقرار المنظمة الخاصة».

---

(1) ترجمة حرفية للنص من طرف المؤلف كما ورد في كتاب M.N.A TEXTES لصاحبه: claud-jean مرجع سابق، ص: 268 و 269 .

ملحق رقم 2

المناضلون الذين حضروا اجتماع 22

1 ــ مراد ديدوش.
2 ــ باجي مختار.
3 ــ مصطفى بن بوالعيد.
4 ــ محمد العربي بن مهيدي.
5 ــ يوسف زيروت.
6 ــ عثمان بلوزداد.
7 ــ بوجمعة سويداني.
8 ــ الزبير بوعجاج.
9 ــ عبدالحميد بوالصوف.
10 ــ الأخضر بن طوبال.
11 ــ بن عبدآلله رمضان.
12 ــ محمد بوضياف.
13 ــ رابح بيطاط.
14 ــ أحمد بوشايب.
15 ــ مصطفى بن عودة.
16 ــ مرزوقي محمد.
17 ــ حبشي عبدالسلام.
18 ــ حداد يوسف.
19 ــ محمد مشاطي.
20 ــ الياس دريش ــ صاحب المنزل.
21 ــ بوعلي سعيد.
22 ــ ملاح سليمان المدعو رشيد[1].

---

(1) مجلة الباحث، مرجع سابق، ص: 37 و 38.

الملحق الثالث

نشيد الكشافة حول 8 ماي 1945

حيـــو الشمـــال يـــا شبـــاب
حيـــو الشمـــال الافريقـــي
قوموا للحزب الوطن يا شبـاب
تبكي العيون كيف لا تبكي العيون
على الليماتوا في السجن يا إخواني
في أول ماي الجزائر في أول ماي
ضاعت شبـــان الوطـــن
في أول أبريل الجزائر في أول أبريل
ضحت شبـــان التحريـــر
بالطيارات فرنسا بالطيرات في قالة
قتبـــلت نساء وبنـــات
على السطايفية يا حزني على السطايفية
ماتـــوا الحب الحريـــة
قوموا يا ناس للعمل قوموا يا ناس للوطن
قوموا يا ناس ما تخافوش من ضرب الرصاص

فضيت كلامي يا شباب فضيت كلامي
قومو للحزب الوطن يا شبـاب[1]

---

(1) رضوان عياد تابت: 8 ماي 1945 في الجزائر، مرجع سابق، ص: 175.

الملحق الرابع

TEMOIGNAGE SUR MOHAMED BELOUIZDAD

par M'Hamed BACHA TAZIR

Nous sommes en 1942, le débarquement des alliés, principalement des forces anglo-américaines, a eu lieu le 8 novembre.

Nous les jeunes de cette époque, nous sortions à peine de l'adolescence. L'école que je fréquentais, un cours complémentaire qui prépare le B.E., est occupée par les soldats alliés. .

Seul « indigène », dans ma classe, c'est pour moi l'abandon définitif des études, malgré une forte envie de m'instruire. Les élèves européens, sont dans leur totalité, transférés dans une école de la périphérie d'Alger.

Les contacts entre les jeunes musulmans des divers quartiers se multiplient. Nos têtes bouillonnent d'idées. On se pose des questions.

Tous les postes d'autorités, et bien d'autres encore sont occupés uniquement par les européens. Pourquoi ?

Les écoles, où notre langue arabe est bannie, nous sont fermées, sauf pour une infime minorité. Pourquoi ?

En classe, ceux des Algériens qui ont la chance d'y être admis, comme moi, nous nous sentons étrangers et hostiles à ce drapeau bleu blanc rouge que le régime de l'époque fait saluer chaque matin. Pourquoi ?

Notre langue maternelle est non seulement, considérée comme une langue étrangère, mais encore, pourchassée, puisqu'à l'école primaire il nous est interdit de la parler, entre nous, dans la cours de récréation. Pourquoi ?

Quand on nous fait chanter la « Marseillaise », en classe, nous vibrons de toute notre âme, aux passages chérissant la liberté, et surtout au passage appelant les citoyens aux armes pour combattre contre la tyrannie. Pourquoi ?

Les européens qui ne représentent même pas un habitant sur dix occupent tous les postes de commandement qu'ils soient po-

litiques, économiques, ou administratifs, et les meilleurs terres leur appartiennent. Partout l'européen passe avant ! Partout il règne en maître ! Pourquoi ?

Lorsque, par hasard, nous nous trouvions, parmi la foule des spectateurs du défilé militaire du 14 juillet que les Français organisaient chaque année pour célébrer la fin de la tyrannie chez eux, nous nous sentions secouer par le défi. Pourquoi ?

Que représente pour nous cette cérémonie ? Pourquoi n'avons nous pas nous aussi, notre armée, notre drapeau ?

Telles sont quelques unes des multiples questions que les jeunes de cette époque se posaient.

Dans nos rencontres et nos discussions, nous commençons à admettre, la nécessité de « faire quelque chose ».

On sait qu'il y a quelques militants nationalistes adultes, qui avec beaucoup de peine et de prudence, collectent un peu d'argent, chaque mois, pour venir en aide aux familles dont les parents sont internés dans des camps à Mécheria et Djenan Bourezgue, ou emprisonnés dans la maison centrale de Maison Carrée, depuis le début de la deuxième guerre mondiale. Ce sont principalement des militants nationalistes du Parti du Peuple Algérien. Ils ne sont pas très nombreux, mais ont beaucoup de courage et de foi.

Et nous les jeunes que devons nous faire ? Allons-nous rester les bras croisés ?

Les plus lucides, parmi nous répondaient, il faut nous organiser ! créer une organisation.

Et c'est ainsi que de nombreuses idées germaient dans l'esprit des jeunes des années 1942-1943.

Toutes ces idées avaient pour fondement la nécessité d'entreprendre une lutte organisée pour changer notre destin se donner une raison de lutter et de vivre debout.

Nos rencontres se déroulaient, dans les cafés, dans les fêtes de famille, dans la forêt toute proche, du Fort des arcades qui surplombe le quartier de Belcourt.

Et ce fut la création du comité de la jeunesse de Belcourt (C.J.B.), né tel un champignon, sur un terrain férilisé par la politique coloniale de la France, qui, s'acharnait depuis plus de cent ans, par tous les moyens à soumettre notre peuple, en lui fermant toute issue pour retrouver sa dignité et sa fierté.

Nous n'avions encore aucune idée, ni du programme, de ce comité, ni de ses moyens d'action. Nous étions d'accord, sur un

seul point, il fallait s'organiser et se préparer clandestinement, pour une action directe, le moment venu.

Chaque membre du comité était chargé de recruter les jeunes de son quartier. Les premiers membres fondateurs de ce comité, les jeunes Mohamed Belouizdad, Ahmed Mahsas, M'Hamed Yousfi, Hammouda Larab, M'Hamed Bacha Tazir, s'engagèrent, à recruter, chacun dans son quartier, le maximum de jeunes.

— BELOUIZDAD, était chargé du quartier Sidi M'Hamed ;
— MAHSAS, du quartier du Hamma ;
— YOUSFI, du Boulevard Bru ;
— HAMMOUDA, de la Carrière ;
— BACHA, du Cervantes.

A une de nos premières réunions, où les décisions sans qu'on s'en rendit compte, se prenaient d'une manière collégiale, il fut décidé sur proposition de Mohamed Belouizdad, que notre organisation soit intégrée comme mouvement jeune au Parti du Peuple Algérien (P.P.A.).

Belouizdad nous avait expliqué, que c'était le seul Parti vraiment nationaliste et révolutionnaire, et dont le programme était clair, à savoir, l'indépendance de l'Algérie et qui préconisait le seul et unique moyen d'atteindre ce but à savoir l'action des masses populaires, dont nous les jeunes devrions être l'avant-garde.

Notre jeunesse pétrie par les épreuves de l'oppression coloniale, s'est révélée d'une maturité étonnante et en peu de temps notre organisation prit une telle ampleur, qu'elle surprit même les responsables du Parti, au plus haut niveau.

Le Parti était à ce moment, vraiment en perte de vitesse, traumatisé par une terrible répression. Presque tous les dirigeants et militants connus avaient été arrêtés et condamnés à de lourdes peines de travaux forcés.

Notre comité allait avec l'organisation des autres jeunes de la capitale et des principales villes du pays, insuffler un sang nouveau au Parti, lui donner une nouvelle jeunesse, le secouer de sa léthargie. Ainsi le redressement du seul Parti révolutionnaire est venu, de la base, de sa jeunesse.

Le C.J.B. étant formé de membres égaux, le moment était arrivé, devant le succès du recrutement et de la diversité des tâches à accomplir, de désigner parmi nous le « Primus Inter Parès », un coordinateur.

Et chose extraordinaire, comme un seul homme, nous désignâmes, à l'unanimité, et sans qu'il soit candidat, Mohamed Belouizdad.

A la tête du comité de la jeunesse de Belcourt, Mohamed va déployer une intense activité et montrer un talent d'organisateur, peu commun, qui le révéla rapidement aux instances supérieures du Parti.

La première grande décision du C.J.E. fut la création d'un journal clandestin.

Mohamed lui donna le titre : d'El Ouatane (La Patrie). Ce fut une modeste feuille tapée à la machine et reproduite en plusieurs exemplaires à l'aide de papier carbone.

Les premiers articles furent rédigés par Belouizdad et Mahsas.

Plus tard, nous nous sommes débrouillée une petite imprimerie manuelle, dont Mahsas s'est fait le spécialiste.

Mais l'expérience du journal fut rapidement stoppée, sur ordre des hautes instances du Parti, après seulement quelques numéros.

Peu de temps après, en effet, le Parti faisait paraître le journal « l'Action Algérienne » qui était bien imprimé et distribué clandestinement, uniquement aux militants.

Mohamed menait à travers l'organisation une activité inlassable ; elle révéla progressivement sa forte personnalité qui s'imposa très vite à l'ensemble des militants. Il était un exemple pour nous tous par son courage à toute épreuve, sa modestie et sa simplicité proverbiales.

Son intelligence supérieure nous fascinait. Il était le seul, à ne susciter aucune jalousie, ni contestation de la part des militants. Il avait une vision prospective extraordinaire et une grande lucidité. Il nous disait durant les années 40, par exemple ceci :

« Le point noir du problème algérien : c'est le million d'européens ».

Prédiction qui s'est revelée exacte.

En effet, si la lutte armée a duré près de huit ans, c'est précisement, à cause de ce « point noir », qui inquiétait déjà Mohamed, une dizaine d'années avant le déclenchement de la révolution, le premier novembre 1954, et qui a fait reculer, par les manifestations racistes des pieds noirs de février 1956, le gouvernement Guy Mollet, qui s'apprêtait à entamer des négociations avec le F.L.N. Ce recul du gouvernement socialiste français, prolongea ainsi la guerre de plus de six ans.

La présence de ce million d'européens, prépondérant dans tous les domaines, résultat de la politique de peuplement du gouverne-

ment français depuis la conquête, constituait un véritable danger, pour l'avenir du peuple algérien.

S'opposant de tout temps à toute réforme, si minime soit-elle, en faveur des « indigènes », des européens d'Algérie en collusion avec des éléments de l'armée française créèrent, vers les années 60, une organisation extrémiste l'organisation de l'armée secrète (O.A.S.), qui par ses exactions dans la plupart des villes d'Algérie contre les populations civiles désarmées et par l'horreur qu'elle souleva à travers le monde, notamment par l'assassinat des blessés dans les hôpitaux, et de l'écrivain algérien Mouloud Faraoun et ses compagnons, des foyers sociaux, allait faire disparaître ce « point noir » en poussant les européens de tout âge, à abandonner l'Algérie à la veille de l'indépendance.

Entre le 19 mars et le 5 juillet 1962, des centaines de milliers d'européens abandonnent les ateliers, les usines, les fermes, les bureaux pour rejoindre en catastrophe la France, par bâteau et par avion, craignant d'une part, la vengeance du peuple algérien, après les exactions de l'O.A.S. et espérant d'autre part que leur départ, créerait un chaos tel que l'Algérie sombrerait dans l'anarchie.

Tous ces pronostics ont été démentis par la réalité, et les 40 à 50 mille européens, qui ont refusé de quitter l'Algérie n'ont jamais été inquiétés par notre peuple généreux.

Le chaos prévu par les nostalgiques de la colonisation ne s'est jamais installé dans notre pays, depuis que notre peuple a pris ses destinées en main, malgré des débuts difficiles.

Au contraire, le départ massif des européens, ordonné par l'O.A.S., a résolu un grave problème de minorité, qu'aurait eu à affronter l'Algérie indépendante et qui aurait constitué un danger permanent, pour l'unité de notre pays, et pour notre révolution, comme le pressentait déjà Mohamed Beloulzdad, vingt ans auparavant, avec une lucidité extraordinaire.

Mohamed Belouizdad était respecté, admiré et aimé, non seulement par la hiérarchie du Parti et des militants, mais même par les truands du quartier, qui n'acceptaient que son autorité. D'ailleurs, la plupart ont fini par adhérer au Parti et beaucoup parmi eux sont tombés, après novembre 1954, les armes à la main, ou torturés à mort par les forces armées françaises de cette époque.

Infassable et infatigable, Mohamed, qui était devenu le Président du C.J.B., avait imaginé, pendant le début des années 40, pour canaliser l'ardeur de la jeunesse, des compétitions inter-quartiers de foot-ball, qui se déroulaient sur un terrain vague de la forêt des arcades.

Ces matchs, il les arbitrait souvent lui-même car c'était un fin connaisseur de la balle ronde.

Entre militants nous parlions. souvent de Mohamed, toujours avec affection, respect et admiration. Mahsas l'appelait « Saad Zaghloul Bacha » un des grands leaders arabes de la lutte contre le Protectorat anglais de l'Egypte, et fondateur du Parti Wafd dans les années 20.

Les premiers contacts avec la hiérarchie du Parti, se firent par l'intermédiaire de Si Ahmed Bouda, qui venait d'être libéré du camp d'internement de Djenan Bourezgue.

Il nous faisait des exposés, au nom du Parti. Il était capable de parler pendant des heures, sans lasser son auditoire. Il avait un langage simple et direct, qu'il maniait avec un art consommé. C'était un véritable tribun, qui illustrait ses exposés, par des citations appropriées de notre livre saint, le Coran et par les Hadiths.

Si Ahmed Bouda aimait beaucoup Mohamed et avait un grand respect pour lui.

Les exposés et les interventions de Mohamed Belouizdad, et surtout ses conférences, étaient des chefs-d'œuvre de clarté, de précision et de logique.

Son argumentation était très convaincante. Dès qu'il entrait dans le vif du sujet, que ce soit en langue arabe ou en langue française, il maniait à la perfection les deux, on était subjugué par l'orateur. On buvait ses paroles, comme de l'eau pure qui coule d'une source de montagne. Selon l'auditoire, ses exposés étaient faits soit en français, soit en arabe parlé. Mais jamais il ne mélangeait les deux langues dans ses interventions.

Il est dommage que les impératifs de la clandestinité n'aient laissé aucune trace des exposés, et des conférences, de Mohamed Belouizdad !

En cette période très dure, pour notre mouvement, tout écrit qui tombait entre les main de la police française c'était tout un pan de notre organisation qui risquait de s'effondrer.

Et Mohamed, nous enseignait, en donnant lui-même l'exemple, qu'il fallait préserver notre organisation, comme la prunelle de nos yeux.

La personnalité de Mohamed était réellement peu commune : Il alliait à une modestie et une simplicité jamais prises en défaut, un courage, une intelligence et un sens aigu de l'organisation, doublée d'un stratège et d'un tacticien hors pair.

C'était lui qui avait imaginé le schéma d'organisation des jeunes de Belcourt dans les années 40. A la base il y avait la cellule formant de 5 à 7 militants.

— 4 ou 5 cellules formaient un comité local.

— 3 ou 4 comités locaux formaient un district.

Au sommet, les membres du comité était chacun à la tête d'un district.

Quand Mohamed fut élu à la tête du C.J.B., ce fut Ghezali Belhaffaf qui lui succèda à la tête du district de Sidi M'Hamed.

Belhaffaf, jeune homme brillant, intelligent et courageux, devait trouver la mort, lors des manifestations du 1er mai 1945, à la rue d'Isly, actuellement rue Larbi Ben M'Hidi, aux côtés de Boualem Allah, militant de Cervantes, et Abdelkader Ziar, militant de St-Eugène, actuellement Bologhine.

Depuis cette époque, Mohamed vivait dans la clandestinité.

Personnellement, je n'ai pu participer à ces manifestations, étant incarcéré depuis 1944 avec d'autres militants à la prison militaire de Bab El-Oued. Mais j'ai appris, plus tard, que c'était Mohamed, qui en avait été le principal organisateur.

Les autorités coloniales françaises et la population européenne ont tellement été surpris par ces manifestations, d'ailleurs pacifiques, qu'elles ont réagi avec une brutalité et une sauvagerie, inoules, en ouvrant le feu sur un cortège qui défilait les mains nues à l'occasion de la célébration de la fête du travail avec comme principaux mots d'ordre, la libération de Messali, des détenus politiques, et la création d'un parlement algérien. Cette manifestation du premier mai 1945, allait être le prélude aux grandes manifestations patriotiques du 8 mai 1945, à l'occasion de la fin de la deuxième guerre mondiale.

Au moment où le monde entier fêtait cette victoire de la liberté sur la barbarie, victoire à laquelle l'Algérie a participé aux côtés des alliés, sur les champs de bataille par le sacrifice de plusieurs milliers de ses enfants, les forces colonialistes se déchaînèrent contre notre peuple, entraînant dans la mort plus de 45.000 victimes, particulièrement dans les régions de Kherrata, Guelma, Sétif, sans compter les blessés et les emprisonnés.

Cette tragédie allait être une leçon douloureuse, pour notre peuple, qui dès cette époque, était prêt à tous les sacrifices mais qui ne disposait pas encore d'un instrument capable de déclencher la Révolution à travers tout le territoire national.

C'est là, la tâche à laquelle sous l'égide du P.P.A., allait s'atteler Mohamed Belouizdad; à partir de 1947, avec toute la force de son âme et une ferme conviction pour forger l'instrument, qui s'appellera l'organisation spéciale (L.O.S.), dont les membres les plus déterminés, qui avaient une foi inébranlable dans notre peuple et dans sa juste cause allaient déclencher la Révolution du Premier Novembre 1954 qui permettra, non seulement la libération de l'Algérie, mais ouvrira également la voie de la libération à tous les peuples d'Afrique, sous domination européenne.

Avec Mohamed, nous nous promenions, souvent le soir, jusqu'à l'aube après les réunions, le long de la rue de Lyon, qui porte, aujourd'hui son nom, juste hommage à ce héros disparu prématurément, lui qui préparait avec une foi inébranlable ,le déclenchement de la guerre de libération nationale.

C'était toujours, avec regret, que nous nous séparions de lui, tellement sa compagnie nous plaisait, et sa personnalité nous fascinait, par son savoir, son comportement, sa modestie et sa conduite irréprochable.

Nous le considérions, comme le meilleur de nous tous.

Les discussions avec Mohamed, étaient très enrichissantes pour nous. Il écoutait beaucoup et intervenait toujours en dernier. Par délicatesse, jamais il ne nous faisait sentir sa supériorité intellectuelle.

Mais, il savait être ferme, pour rappeler à l'ordre, ceux qui dépassaient les bornes, ou dont le comportement laissait à désirer, car la force de notre organisation était la discipline, une discipline librement consentie.

La discrétion de Mohamed était légendaire. Avec lui, chacun selon ses responsabilités, n'avait à connaître que ce qu'il devait savoir. Et jamais plus !

Le plus instruit parmi nous à l'époque, avait à peine le certificat d'études primaires. Mohamed possédait déjà son brevet supérieur, l'équivalent du baccalauréat qu'il avait passé avec succès, tout en travaillant pour aider sa famille et un frère cadet Si Mustapha, qui faisait des études de médecine.

La première fois, que j'ai entendu parler de Karl Marx, c'était de la bouche de Mohamed qui avait déjà à l'époque, lu Le «Capital».

Mohamed, s'informait de tout ce qui se passait d'important dans le monde,. avec l'œil critique d'un véritable révolutionnaire.

Après la fin de la deuxième guerre mondiale, il nous parla, déjà, des peuples représentant des millions d'hommes, de femmes et d'enfants, qui avaient été déplacés par Staline, pour les punir

de la mollesse de leur attitude, face aux envahisseurs ou de leur collaboration avec les Allemands.

Profondément musulman, sans démagogie, ni fanatisme, Mohamed voyait dans l'Islam, débarrassé du maraboutisme et du fétichisme une force spirituelle invincible, qui a permis à l'Algérie de conserver sa personnalité et qui sera demain un puissant lien d'unité morale et affective de notre peuple.

Mais il fallait dénoncer la profanation, par l'administration coloniale, de l'Islam, qu'elle essayait par l'intermédiaire de faux dévots, d'utiliser à ses fins.

Il avait une connaissance, très profonde, de l'histoire de l'Algérie et du Parti.

Non seulement, sa mémoire était prodigieuse, mais il savait analyser les faits et les événements historiques, et en déduire, par de brillantes synthèses, les leçons pour les combats présents et futurs.

La commémoration de la création du P.P.A., le 11 mars 1937, donnait lieu à des conférences sur l'histoire du Parti.

Le conférencier le plus transcendant, était toujours Mohamed que l'on écoutait avec admiration et avidité.

De Massinissa à Messali, en passant par Jugurtha, la Kahina, l'Emir Abdelkader, El Mokrani, Ouled Sidi Cheikh, rien ne lui échappait de l'histoire du Maghreb en général et de l'Algérie en particulier, reflet de ses nombreuses lectures, car Mohamed lisait beaucoup et vite.

Sa façon pédagogique de s'exprimer, nous permettait de tirer un grand profit de ses connaissances pour mieux défendre les thèses du P.P.A., face aux Partis adverses des réformistes et des arrivistes qui liaient leurs intérêts à ceux de l'administration coloniale.

Dès 1947, Mohamed m'associa, à la récupération des armes, C'est ainsi qu'il me chargea de trouver des cachettes pour enfouir des armes provenant certainement, des restes des armées alliées.

J'arrivai à dénicher deux endroits sûrs, le premier au pied de la falaise Cervantes, dans la maison du regretté militant Mohamed Meguerba, où existait une grotte appropriée, l'autre cachette, dans une petite propriété à Bouzaréah, appartenant à la famille d'un militant, le regretté Derkouche.

J'avais connaissance d'une troisième cachette qui avait été mise à la disposition de Beloulzdad, par SI Mohamed Saradouni le vieux militant qui gérait un dépôt de matériel usager et de vieux

moteurs à l'emplacement actuel de la station du téléphérique près du cimetière de Sidi M'hamed.

Notre comité, se réunissait une fois par semaine, à tour de rôle, dans les modestes maisons de nos parents.

Une fois, en me rendant à une de ses réunions, qui devait se dérouler chez Hammouda, dans le quartier dit « La carrière », je rencontrais, en chemin, une patrouille de soldats anglais, qui me bouscula, avec d'autres passants, après nous avoir fouillés avec rudesse et quelque peu brutalisés.

Arrivé à la réunion, j'ai raconté l'incident à Mohamed. Il me répondit : « C'est une bonne chose, ce qui t'arrive, car cela doit t'inciter à lutter davantage, pour libérer notre pays de toute occupation étrangère ».

Depuis 1830, quel que soit le régime français, royauté, empire, république, la repression n'a jamais cessé à l'encontre du peuple algérien, dont la lutte, pour la liberté et la dignité, prenait toutes les formes possibles et imaginables.

C'est ainsi que bien avant la grande repression de 1945, beaucoup de militants étaient déjà arrêtés et condamnés à de lourdes peines de travaux forcés, par les tribunaux militaires français. D'autres étaient soit internés, soit assignés à des résidences forcées.

Après le vote de la loi d'amnistie au début de l'année 1946, par l'Assemblée nationale française, des milliers d'Algériens furent libérés des prisons et des camps d'internement.

Mais beaucoup d'autres parmi lesquels, Si Mohamed Mazouzi,, ne bénéficièrent pas de cette loi, les autorités françaises ayant assimilé leur action à celle des droits communs.

Les survivants, parmi ces militants de valeur, ne furent libérés qu'après la signature des accords d'Evian le 19 mars 1962, soit 17 ans après !

Emprisonnés avant les événements de 1945, moi-même avec d'autres militants et notamment avec des dirigeants nationalistes connu à l'époque, tels Si Mohamed Khider, Si Lahouel El Hocine, nous fûmes les derniers à bénéficier de la loi d'amnistie de 1946, et libérés durant le mois de mars de la même année, de la prison centrale de Lambèse.

Nous reprenions, du moins a plupart des militants structurés, rapidement, avec encore plus d'enthousiasme et de détermination, l'activité militante clandestine, au sein de P.P.A.

Au nom du Parti, je fus installé par Mohamed Belouizdad, en présence des membres du comité, à la tête de la section des jeunes de Belcourt.

Je succédai, ainsi, à Moundji Zine-Elabidine qui fut appelé à occuper un poste de permanent du Parti.

D'ailleurs, presque tous les anciens membres fondateurs du du C.J.B., devinrent des permanents du Parti.

On appelait ainsi les militants volontaires occupés à plein temps, par l'organisation moyennant un salaire de misère. Le travail de permanent, exigeait beaucoup de sacrifices et d'abnégation des militants qui s'y adonnaient.

Beaucoup d'entre-eux avaient abandonné des situations enviables, pour l'époque, pour se consacrer exclusivement à l'activité clandestine avec tous les risques que celle-ci comportait.

C'est au titre de responsable de la section des jeunes de Belcourt, une des plus importantes du Pays, que j'ai eu le privilège d'assister au fameux congrès clandestin du P.P.A. de 1947, au cours duquel, fut décidée d'une part, la création de l'organisation spéciale (L.O.S.) qui devait préparer et entraîner les meilleurs militants, en vue du déclenchement de l'action directe généralisée, et d'autre part le maintien de l'organisation clandestine politique (P.P.A.), avec comme couverture légale le Mouvement pour le Triomphe des libertés Démocratiques (M.T.L.D.).

Le congrès se déroula, la première nuit, dans une petite propriété appartenant à un militant à Bouzaréah où Messali était en résidence surveillée après son retour d'exil de ce qu'on appelait à l'époque Afrique équatoriale française. Les séances suivantes, les plus décisives se tinrent à Belcourt rue Beauregard, dans la limonaderie « L'Africaine », qui appartenait à Si Mouloud Melaïne, militant nationaliste de l'Etoile Nord Africaine, puis du P.P.A.

Avant l'ouverture de la première séance par Messali, un des délégués de la Grande Kabylie Si Ouali, demanda la parole, pour une question d'ordre. Il tira son revolver caché sous sa ceinture, le posa sur la table et proposa la résolution suivante :

« Tout participant à ce congrès national, qui dévoilerait, ne serait-ce qu'une partie des délibérations, ou des noms des participants est condamné à mort ».

Ce fut un moment de stupeur générale, on sentait déjà la mort planer sur nos têtes, avant l'ouverture des débâts.

Messali, lui-même, resta muet, tellement la proposition de Si Ouali était inattendue.

Après quelques minutes de silence, plusieurs délégués prirent la parole, pour combattre la proposition de résolution du délégué de la Grande Kabylie.

Le plus acharné à combattre cette résolution, fut le docteur Mostefaï Chawki, qui parla des limites de la résistance humaine, face à la torture, pratiquée systématiquement par la police coloniale et surtout qui fit allusion à une découverte, récente à l'époque, le sérum de vérité, ou Penthotal, qui administré à une personne, est susceptible de lui faire dire tout ce qu'elle sait, malgré une volonté contraire.

Tous les arguments développés, laissèrent Si Ouali inébranlable. Il maintint sa proposition et demanda qu'on la soumette au vote.

Le Président du congrès, Messali ne savait plus quoi faire. C'était le blocage total, dans un silence impressionnant. On entendait voler une mouche.

C'est alors, qu'on perçoit au fond de la salle, une main se lever, de quelqu'un qui demande la parole, pour la première fois. Le président lui fait signe qu'il peut parler.

«Je propose dit une voix claire, avec une diction impéccable, qu'on remplace les mots « est condamné à mort », par les mots : « est passible de la peine de mort ».

Ce fut un soulagement général.

Mohamed Belouizdad, venait par un intelligent et astucieux amendement, mettre fin au blocage qui paralysait le congrès avant même son ouverture.

Messali, après un long regard de reconnaissance vers Mohamed, mit aux voix la résolution amendée. Elle fut votée à l'unanimité, y compris par Si Ouali.

Plus tard, au cours des débats, certains orateurs traitèrent de fous, les délégués qui voulaient, d'ores et déjà, lancer le Parti, dans l'action directe.

— Oui, leur retorqua Omar Oussedik, justement on ne pourra jamais déclencher une révolution, sans un brin de folie.

Les séances suivantes se déroulèrent, dans une atmosphère de liberté totale. Les délégués, particulièrement ceux de la Grande Kabylie, ne ménagèrent guère la direction.

Seul le rapport d'activité du Docteur Lamine Debaghine, qui durant les années noires de la période de guerre et de la terrible

repression qui s'en suivit, assuma les responsabilités de secrétaire général en l'absence de Messali, fit une forte impression sur les délégués, et trouva grâce aux yeux des délégués de la Grande Kabylie.

Ce rapport dénotait chez son orateur, un grand esprit de synthèse, un courage et une compétence remarquable.

A tel point, que lorsque le moment fut arrivé de désigner la nouvelle direction du Parti, Lamine Debaghine fut sollicité, presque à l'unanimité et par trois (3) fois, pour se charger de cette mission.

Les orateurs précisaient que ce geste, n'impliquait pas du tout une défiance, à l'égard du chef national Messali El Hadj, qui demeurait le Président « Incontesté et incontestable » du Parti. Mais, son éloignement prolongé, et la perte de contact, pendant des années, avec les militants confrontés aux réalités, ne lui permettait pas de choisir les plus aptes pour former la nouvelle direction qui devait mettre en application les résolutions du congrès. Lamine Debaghine commença d'abord, par refuser cette mission arguant de sa mauvaise santé. Il avait à l'époque un côté du visage paralysé.

Mais au 3ème vote, il déclara : « Puisque le congrès « récidive » (SIC), j'accepte la mission, et je demande à ce que tel et tel, l'accomplissent avec moi ».

En plus de Messali, il avait désigné Mezrana, et un autre dirigeant dont je ne me souviens plus le nom.

Mais on sentait que cette façon de faire, malgré l'éloge dont il était l'objet de la part des délégués, portait ombrage à Messali, qui resta silencieux, pendant tout le débat relatif à cette question épineuse.

Le congrès s'acheva au lever du jour, après une longue intervention de Messali qui prononça la clôture de ces importantes assises d'où sortira l'organisation spéciale L.O.S. dont la mise sur pied sera confiée à Mohamed Belouizdad. Il avait 24 ans, l'âge de l'Emir Abdelkader quand ce dernier reçut la Baya en 1832, afin d'organiser la lutte armée contre les Français.

« L'âge jeunesse est l'âge de l'héroïsme », ce mot n'a jamais été aussi juste que dans le cas de la lutte du Peuple Algérien.

Plus tard, le docteur Lamine Debaghine révéla que dès le lendemain de la fin des travaux de ces assises, il avait été écarté par Messali et ses fidèles, de la mission que lui avait confiée, le congrès.

D'après Lamine, Messali s'arrogea seul, le droit de désigner la direction politique du Parti, écartant ainsi l'homme qui a été investi, par trois fois consécutives, de la confiance du congrès.

Depuis cette date, et peut-être de bien avant les germes de la sciesion qui allaient se produire quelques années plus tard, entre centralistes et messalistes, étaient semés.

Je dis peut-être de bien avant, parce que durant mon séjour, à la prison militaire de Bab-El-Oued en 1944-1945, aux côté de Si Mohamed Khider, celui-ci me parla longuement de Messali, qu'il avait cotoyé dans la prison centrale de Maison Carrée, avec d'autres dirigeants et militants qui purgeaient de longues peines de travaux forcés, que leur avait infligés, à huis clos, le tribunal militaire d'Alger, sous le régime de Vichy.

Si Mohamed Khider dénonçait déjà à l'époque, l'égoïsme, la soif du pouvoir, l'égocentrisme, et la mégalomanie de Messali.

Lamine Debaghine, se voyant écarté des responsabilités auxquelles il pouvait prétendre, s'était mis volontairement à l'écart.

Ce qui le fit qualifier, de « CAPITULARD », par Mohamed Beloulzdad.

Après le vote de l'amnistie de 1946, lors de notre élargissement de la prison centrale de Lambèse sur le chemin de retour vers Alger, par une coincidence heureuse, nous rencontrâmes dans un compartiment du train de nuit de Constantine-Alger, Mohamed qui voyageait en 3ème classe.

Il avait à ses pieds un couffin plein de journaux.

Il se montra nullement surpris. Son sourire légendaire qui illuminait son visage nous rassura sur la bonne santé du Parti, qui, malgré la terrible repression de l'année 1945, restait encore debout, et plus fort que jamais grâce à sa jeunesse, aux dévouements et aux sacrifices des hommes tel que Mohamed Beloulzdad.

Plus tard, nous apprendrons qu'il avait à cette époque sous le pseudonyme de Si Messaoud, la responsabilité de toute l'organisation du Parti dans le Constantinois qui représentait, à l'époque le tiers de l'Algérie.

Il était membre du bureau politique.

Il a été surtout, le premier responsable de l'organisation spéciale (L.O.S.), d'où sortiront quelques années plus tard, après sa mort, ces géants de l'histoire de l'Algérie, les Mustapha Benboulaïd, Larbi Ben M'hidi, Didouche Mourad, Zighoud Youcef et tant d'autres militants de valeur qui porteront à un très haut degré, l'honneur du Peuple algérien en déclenchant le premier Novembre

1954, la plus authentique révolution populaire et nationale qu'ait jamais connu, l'Afrique et le monde arabe.

Mohamed Belouizdad devait d'ailleurs payer chère, cette dure période de vie clandestine et de privation qui lui a fait contracter, un mal terrible à l'époque : la tuberculose.

J'étais assis avec lui, au café des arcades près de Monoprix, lorsqu'il crachât du sang, pour la première fois.

Nous nous précipitâmes, chez le docteur Guedj, dont le cabinet était installé dans l'immeuble près du cinéma « Le Mus-set ». Le diagnostic du médecin était formel. Il s'agissait de la tuberculose. J'étais atterré. Lui est resté très calme, faisant face à l'épreuve de la maladie, avec le même courage et la même serennité que devant les dangers de la vie clandestine.

Pour nous Mohamed, était non seulement le chef que nous avions choisi, mais c'était aussi, l'ami, le frère, et nous cherchions constamment sa compagnie. Nous le quittions toujours avec regret, tellement, il était agréable de se confier à lui, car il savait écouter.

الـمـــراجـــع

المراجع المعتمدة

أ ــ كتب باللغة العربية:

1 ــ د. أبو القاسم سعد آلله:
الحركة الوطنية الجزائرية ج 3 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات بالجامعة العربية 1977.

2 ــ أحمد توفيق المدني:
حياة كفاح، مذكرات، ج 2، 1925 ــ 1954 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى 1977.

3 ــ الجنرال ديغول:
مذكرات ديغول، النفير (1940 ــ 1942) ترجمة عبداللطيف شرارة مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت الطبعة الثانية 1981.

4 ــ جوان جليسبي:
ثورة الجزائر، ترجمة راشد البراوي، عبدالرحمان صدقي أبو طالب الدار المصرية للتأليف والنشر 1966.

5 ــ وزارة الاعلام:
كيف تحررت الجزائر؟ 1979.

6 ــ د. يحيى بوعزيز:
ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981.

7 ــ محمد قنانش، محفوظ قداش:
حزب الشعب الجزائري (1937 ــ 1939) ديوان المطبوعات الجامعية 1985.

8 ــ عبدالرحمان بن ابراهيم بن العقون:
الكفاح القومي والسياسي، من خلال مذكرات معاصر
الفترة الثانية: 1936 ــ 1945، الجزء الثاني المؤسسة
الوطنية للكتاب 1984.
9 ــ فرحات عباس:
نقله الى العربية أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية ــ
المغرب، بدون تاريخ.
10 ــ رضوان عيناد تابت:
8 ماي 1945 في الجزائر، ترجمة عيناد تابت ومغيلي، ديوان
المطبوعات الجامعية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون
تاريخ.
11 ــ روبيل ميرل:
مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف لخضر، منشورات دار
الآداب الطبعة الثانية، بيروت 1979.
12 ــ رخيلة عامر:
التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني
(1962 ــ 1980) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
1993.
13 ــ د. شريط عبدالله، محمد مبارك الميلي:
مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي طبعة 2
المؤسسة الوطنية ــ الجزائر 1985.
14 ــ الان سافاري:
ثورة الجزائر، ترجمة نخلة كلاس سلسلة الثقافة العسكرية
إدارة الشؤون العامة والتوجيه، دمشق 1961.
15 ــ صلاح محمد:
الواضح في التاريخ المعاصر (1939 ــ 1991) منشورات
القصبة ــ الجزائر 1994.

16 ــ جماعة المؤلفين الفرنسيين:
تاريخ عصرنا منذ 1945، تعريب د. نورالدين حاطوم، دار الفكر، الكويت 1974.
18 ــ أحمد حمروش:
عبدالناصر والعرب: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1974.

ب ــ كتب باللغة الفرنسية:

1 - ahmed MAHSAS:
le mouvement Revolutionnaire enalgerie de la 1ere guerre mondiale a 1954 L'AHRMATTAN Paris 1979.
2 - André noushi:
la naissance du nationalisme algerien (1914 - 1954) les editionsde minuit Paris 1962.
3 - CLAUD COLLOT-JEAN ROBERT HENRY:
le mouvement nationale algrien TEXTES 1912 - 1954
2eme edition O.P.U 1971.
4 - SLIMANE CHIKH:
l'algerie en armes O.P.U 1981.

ج ــ مواثيق ونصوص:

1 ــ ميثاق الجزائر 1964 جبهة التحرير الوطني.
2 ــ بيان الفاتح نوفمبر 1954 جبهة التحرير الوطني.
3 ــ جهود السنوات العشر [كتاب] وزارة الدفاع الوطني ــ الجزائر 1975.
4 المسيرة [كتاب] إصدار جبهة التحرير الوطني 1979.

5 ــ دراسة حول الحركة الوطنية الجزائرية 1912 ــ 1954. حزب جبهة التحرير الوطني 1981.

د. مجلات وجرائد:

1 ــ جريدة البصائر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين العدد 171 اليوم 1951/09/24.

2 ــ المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني العدد 11 أول نوفمبر 1957.

3 ــ مجلة التاريخ المركز الوطني للدراسات التاريخية ع 4 ــ 1977 وعدد خاص نوفمبر 1984.

4 ــ مجلة أول نوفمبر اللسان المركزي لمنظمة المجاهدين ع 51 السنة 1981.

5 ــ مجلة الباحث المحافظة السياسية للجيش العدد 2 نوفمبر 1984.

جمعية المحافظة على المعركة الوطنية
المكتبة

الفهرس

مقدمة: ..... و

الفصل الأول ـ الوضعية العامة لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية: . 17
أ هزيمة فرنسا 18
ب ـ الانقسام السياسي 21
ج ـ آثار الحرب على فرنسا: 25
1 ـ في الجانب السياسي: 25
2 ـ الانعكاسات المادية: 28

الفصل الثاني ـ وضعية الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية:... 29
أ ـ منع الأحزاب السياسية من النشاط: 30
ب ـ نشاط الحركة الوطنية: من السرية إلى العلنية: 36
ج ـ بيان الشعب الجزائري: 38
د ـ موقف السلطات الفرنسية من البيان: 43
هـ ـ ميلاد أحباب البيان والحرية: 51

الفصل الثالث ـ مجازر 8 ماي 1945 وردود الفعل: 59
أ ـ مظاهرات 8 ماي 1945: 60
ب ـ الأعمال القمعية: 70
ج ـ تقديرات الأعمال القمعية: 80
د ـ القمع السياسي والبوليسي: 83
هـ ـ ردد الفعل الفرنسي: 84

الفصل الرابع ـ الانعكاسات 8 ماي 1945: 87
أ ـ على الصعيد السياسي: 87
ب ـ على الصعيد الشعبي: 102

الفصل الخامس ـ 8 ماي 1945 والتحضير للعمل المسلح: 107
أ ـ ميلاد فكرة العمل المسلح: 109
ب ـ الفصل في انتهاج العمل المسلح: 112
ج ـ انشاء المنظمة الخاصة: 113

الفصل السادس ـ محاولات اتحاد تشكيلات الحركة الوطنية: 125
أ ـ محاولات توحيد المواقف الحزبية: 126
ب ـ الجبهة الجزائرية للدفاع عند الحريات واحترامها: ... 129
ج ـ جبهة التحرير الوطني: تجمع لكل القوى: 135

الفصل السابع ـ العوامل الداخلية والخارجية لاندلاع الثورة
التحريرية: 145
أ ـ العوامل الداخلية: 146
ب ـ العوامل الخارجية: 160

الخاتمة: 165
الملاحق: 169
الفهرس: 199

انجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية ـ بن عكنون
الجزائر

المؤلف:

— من مواليد 1952 ببرج بوعريرج
— تابع دراسته بالجزائر وحصل على الشهادات الجامعية التالية:
ليسانس علوم سياسية 1978، ماجستير علوم سياسية 1983، ليسانس حقوق 1988.

مارس الوظائف التالية:
— مدرس من 1978/1970.
— متصرف إداري بالادارة المركزية 1982/1978.
— أستاذ بمعهد العلوم السياسية منذ 1982.
— محامي لدى المجلس منذ 1988.

المنشورات:
— له كتاب بعنوان: التصور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1980/1962 إصدار ديوان المطبوعات الجامعية 1993.
— نشر العديد من الدراسات والمقالات في الصحافة الوطنية.
— له كتابان جاهزان للطبع:
1 — دراسة تحليلية في مواثيق الثورة الجزائرية.
2 — النضال السياسي الجزائري 1900 — 1954.

من نشاطه العام:
— عضو الجمعية العربية للعلوم السياسية.
— عضو الأمانة الوطنية لاتحاد الاجتماعيين والاقتصاديين الجزائريين.
— عضو مؤسس لاتحاد المغرب العربي للاجتماعيين والاقتصاديين.

هذا الكتاب:

.... من نتائج مجازر 8 ماي 1945 أنها جذرت أكثر الطرح الاستقلالي، وكانت بمثابة نقطة الانطلاق في تسريع تاريخي لدينامية الحركة الثورية بفضل تصميم وإصرار أولئك الذين عاشوا الحدث وأكتووا بناره ليتجهوا نحو التجسيد الميداني في الفاتح نوفمبر 1954 لشعار التيار الاستقلالي (العمل المباشر).

الاسم:
اللقب:

رقم النشر: 4.05.4065
رقم: ت د م ك (ISBN) 9961.0.0040.4
السعر: 123,05 دج الرسوم م